

الرقم:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تحت عنوان :

دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على
التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987-2019)

تحت إشراف :

د. شرعي الحسين

من إعداد الطالبتين:

- عمور رانيا

- مالكي ليديا

السنة الجامعية 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عزوجل".

نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السموات والأرض على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة التي نرجو أن تتال رضاه.

ثم نتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى:

- الدكتور شرعي الحسين حفظه الله وأطال عمره، لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة وتكرمه بنصحنا وتوجيهنا حتى إتمام هذه الدراسة.

- السيد عطار محمد المؤطر الذي لم يبخل علينا بالمعلومات.

- الدكتورة عرقوب نبيلة عن سخائها بإرشاداتها وتوجيهاتها ونصائحها القيمة.

- لكل الأسرة التربوية والجامعية ككل.

- شركة سوناطراك بالتحديد قسم الاستكشاف.

الشكر لعائلاتنا وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل.

الإهداء 01

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز إنسانين يعجز القلم عن وصفهما أُمي
الغالية اللهم احفظها وبارك في عمرها وأبي العزيز رحمه الله.

- إلى أختي الحبيبتين فريال وأمال.

- إلى جدي الغالية فضيلة اللهم احفظها وبارك في عمرها.

- إلى كل عائلة عمور وعائلة إيدير من صغيرها إلى كبيرها وكل العائلة
الكريمة.

- إلى صديقتي إيناس وإيمان وشريكتي في هذا العمل ليديا.

إلى كل هؤلاء لكم مني ألف تحية وأطيب المنى محبة وامتنان.

رانيا

الإهداء 02

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من له فضل في وصولي إلى هنا:

- إلى من قال الله عز و جل فيهما:

« وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا »

إلى والديّ الحبيبين سبب وصولي إلى هنا، وصاحبنا الفضل الكبير في قطف هذه الثمرة.

- إلى من عشت معهم أفضل الذكريات إخوتي الثلاثة الأعزاء.

- إلى زوجي وسندي الذي كان معي في كل خطوة من إعداد هذه المذكرة.

- إلى عائلة زوجي، أو بالأحرى عائلتي الثانية.

- إلى صديقتي أسماء وإيمان.

- إلى أحسن شريكة وزميلة رانيا.

- إلى عائلتي الكبيرة.

- ولكل من كان حاضرا معي في كل خطوة في إعداد هذه المذكرة.

ليديا

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الشكر والعرفان
II	الإهداء 01
III	الإهداء 02
IV	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	ملخص الدراسة
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه	
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: أساسيات حول البترول
3	المطلب الأول: ماهية البترول
3	أ- تعريف البترول
4	أ- أصناف البترول
5	أ- خصائص البترول
6	المطلب الثاني: أصل تكوين الثروة البترولية
7	المطلب الثالث: أهمية البترول
9	المطلب الرابع: السوق البترولية
9	أ- تعريف السوق العالمية للبترول
10	أ- خصائص السوق العالمية للبترول
11	المبحث الثاني: عموميات حول أسعار البترول
11	المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر البترول
11	أ- مفهوم سعر البترول
12	أ- أنواع سعر البترول
12	المطلب الثاني: أساليب تسعير البترول في السوق العالمية
14	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر البترول

فهرس المحتويات

16	المبحث الثالث: الطلب على البترول
16	المطلب الأول: عموميات حول الطلب على البترول
16	أ- مفهوم الطلب على البترول
17	ب- العلاقة بين الطلب البترولي والعرض البترولي
17	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة والمحددة للطلب على البترول
18	المطلب الثالث: أهم الدول المصدرة والمستوردة للبترول
21	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري	
23	مقدمة الفصل
24	المبحث الأول: الاستثمار والتمويل الاستثماري
24	المطلب الأول: ماهية الاستثمار
24	أ- تعريف الاستثمار
25	ب- تصنيفات الاستثمار
26	المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار
27	المطلب الثالث: ماهية التمويل الاستثماري ومصادره
27	أ- مفهوم التمويل الاستثماري
28	ب- أشكال التمويل الاستثماري
29	ج- مصادر التمويل الاستثماري
30	المطلب الرابع: أهمية وأهداف التمويل الاستثماري ودوره في تطوير عملية التنمية الاقتصادية
30	أ- أهمية التمويل الاستثماري
31	ب- أهداف التمويل الاستثماري
31	ج- دور التمويل الاستثماري في تطوير عملية التنمية الاقتصادية
32	المبحث الثاني: الاستثمار العمومي
32	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار العمومي وأدواته
32	أ- مفهوم الاستثمار العمومي
33	ب- أدوات الاستثمار العمومي
34	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار العمومي

فهرس المحتويات

34	ا- أهمية الاستثمار العمومي
35	اا- أهداف الاستثمار العمومي
35	المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار العمومي
35	ا- تعريف السياسة المالية
36	اا- أدوات السياسة المالية
37	ااا- دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار العمومي
39	المبحث الثالث: دور قطاع المحروقات وتأثيره على الاقتصاد الجزائري
39	المطلب الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر
39	ا- اكتشاف البترول في الجزائر
40	اا- تعريف ونشأة شركة سوناطراك
41	المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الجزائر والانضمام إلى الأوبك والأوبك
41	ا- تأميم المحروقات
42	اا- أهمية قطاع المحروقات في الجزائر
42	ااا- انضمام الجزائر إلى الأوبك والأوبك
43	المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق الاستثماري في الجزائر
45	المطلب الرابع: أثر البرامج الاستثمارية على المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي والبطالة)
45	ا- مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والبطالة
46	اا- أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي
49	ااا- أثر البرامج الاستثمارية على البطالة
52	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 - 2019)	
54	مقدمة الفصل
55	المبحث الأول: دراسة تطور متغيرات الدراسة (1987-2019)
55	المطلب الأول: تحليل تطور أسعار البترول والطلب عليه
55	ا- تحليل تطور أسعار البترول PP (1987 - 2019)
57	اا- تحليل تطور الطلب على البترول DP (1987 - 2019)

فهرس المحتويات

58	المطلب الثاني: تحليل تطور قيم التمويل الاستثماري
60	المطلب الثالث: تحليل تطور قيم الناتج الإجمالي والجبابة البترولية
60	ا- تحليل تطور قيم الناتج الإجمالي GDP (1987-2019)
62	اا- تحليل تطور الجبابة البترولية RP (1987-2019)
64	المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية وتقدير النموذج
64	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل
66	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك
66	المطلب الثالث: تطبيق منهجية أشعة الانحدار الذاتي VAR
66	ا- تحديد درجة الإبطاء
67	اا- تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR(2)
70	المبحث الثالث: التحقق من جودة النموذج VAR(2)
70	المطلب الأول: دراسة استقرار النموذج VAR(2) وسببية غرانجر
70	ا- دراسة استقرار نموذج VAR (2)
71	اا- اختبار سببية غرانجر
72	المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية
72	ا- اختبار الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR(2)
72	اا- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
73	ااا- اختبار ثبات تباين البواقي
74	المطلب الثالث: تحليل التباين ودوال الاستجابة
74	ا- تحليل التباين
75	اا- اختبار دوال الاستجابة
77	خلاصة الفصل الثالث
78	الخاتمة
82	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
5	الأصناف الرئيسية للبتروال الخام في العالم	1
19	الدول المصدرة للبتروال إحصائيات 2020	2
19	الدول المستوردة للبتروال إحصائيات 2020	3
64	تعريف المتغيرات المدرجة في الدراسة	4
65	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام ADF	5
66	رتبة تكامل متغيرات الدراسة	6
67	نتائج تحديد فترات الإبطاء	7
71	نتائج اختبار سببية غرانجر	8
72	نتائج اختبار LM TEST	9
72	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	10
73	نتائج اختبار ثبات التباين	11
74	تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغير التمويل الاستثماري	12

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
43	منحنى تطور أسعار البترول مع التمويل الاستثماري خلال الفترة (1987-2019)	1
46	منحنى تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	2
49	منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	3
55	منحنى تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)	4
57	منحنى تطور الطلب على البترول في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)	5
58	منحنى تطور قيم التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)	6
61	منحنى تطور قيم الناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)	7
62	منحنى تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)	8
70	نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR(2)	9

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987/2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR). وأشارت نتائج التحليل القياسي باستخدام هذه المنهجية إلى أن هناك علاقة عكسية بين أسعار البترول والتمويل الاستثماري وهذا غير مقبول اقتصاديا، كما أشارت أيضا إلى وجود علاقة طردية أيضا بين الطلب على البترول والتمويل الاستثماري، وبعد تطبيق الاختبارات التشخيصية للنموذج أشارت النتائج إلى أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية، كما أن الاختبارات الإحصائية أثبتت استقرار هذا النموذج وبالتالي صلاحيته في الدراسة.

- الكلمات المفتاحية : أسعار البترول، الطلب على البترول، التمويل الاستثماري، نموذج VAR.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'impact des variations des prix du pétrole et la demande du pétrole sur le financement des investissements en Algérie au cours de la période (1987-2019), et pour atteindre cet objectif, la méthodologie du vecteur autorégressif (VAR) a été utilisée. Les résultats de l'analyse standard utilisant cette méthodologie ont indiqué qu'il existe une relation inverse entre les prix du pétrole et le financement des investissements et cela n'est pas économiquement acceptable. Ils ont indiqué aussi qu'il existe une relation directe entre la demande du pétrole et le financement des investissements, et après avoir appliqué les tests de diagnostics sur le modèle, les résultats ont indiqué que le modèle ne souffre pas de problèmes de mesure standard, et que les tests statistiques ont prouvé la stabilité de ce modèle et donc sa validité dans l'étude.

Mot-clé : prix du pétrole, la demande du pétrole, le financement des investissements, VAR.

مقدمة عامة

لقد ارتبطت الحضارات المادية خلال القرن 20 ارتباطا وثيقا بالبتروول بل وكان له تأثير كبير في تطورها. والبتروول في عصرنا هذا بمثابة القلب النابض لمختلف قطاعات الصناعات والإنتاج في المجتمع الحديث، فهو الذي ينمي الاقتصاد ويرفع من مستواه عالميا كما أنه القوة التي تحرك معظم المركبات، ويتيح للمصانع العمل ويستخدم لتوليد الكهرباء والطاقة ويعتبر كذلك السلعة الأكثر تداولاً في العالم، ما يميزه أيضا سهولة النقل والتخزين. لهذا أصبحت أسعار البتروول ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنتجي البتروول والمستهلكين له مما يؤثر في الطلب عليه.

أما عن الجزائر فلقد استندت عملية التنمية فيها عقب الاستقلال على الإطار الفكري للنظرية الاشتراكية، حيث وجهت الدولة كل جهودها إلى إنشاء اقتصاد قوي متماسك يعتمد على قطاع واحد " قطب النمو " أو ما يعرف بالقطاع المحرك، هذا لما يوفره من إيرادات كبيرة للدولة.

مرت العديد من التغيرات على قطاع المحروقات في الجزائر، حيث تم إنشاء شركة سوناطراك عام 1963م وتم اعتماد سياسة التخطيط المركزي الذي ركز على المحروقات سنة 1966م و تم تأميم المحروقات سنة 1971م، ورغم كل هذه التغيرات بقي قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد في الجزائر.

نظرا لأهمية هذا القطاع ولإبراز كيفية تأثيره على التمويل الاستثماري، فالتحليل الدقيق لهذه الصلة يمكننا من فهم آلية التمويل الاستثماري وكيفية ضبطه وتطويره وتأتيه أكثر فأكثر. ولعل أهم العوامل التي تؤثر في التمويل الاستثماري من هذا القطاع هي أسعار البتروول والطلب عليه.

إشكالية البحث:

بناء على ماسبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تغيرات أسعار البتروول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987-2019) ؟

ولتدعيم إشكاليتنا طرحنا أسئلة فرعية لمساعدتنا :

- ماذا يقصد بأسعار البتروول والطلب عليه وما العوامل المتحكمة فيه ؟
- ما هي مصادر التمويل الاستثماري؟ وهل إيرادات قطاع المحروقات تعتبر المصدر الوحيد لتمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر ؟
- ما هو النموذج القياسي الذي يمكننا من تحديد العلاقة بين تغيرات أسعار البتروول والطلب عليه وعملية التمويل الاستثماري في الجزائر؟

مقدمة عامة

فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضيات مفادها أن :

- الفرضية الأولى: تخضع أسعار البترول وعملية الطلب عليه لعوامل متنوعة اقتصادية وجيوسياسية مما يجعلها غير مستقرة.
- الفرضية الثانية: إيرادات قطاع المحروقات هي المتحكمة في عملية التمويل الاستثماري.
- الفرضية الثالثة : نموذج VAR هو النموذج المناسب لهذه الدراسة.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية موضوع البحث العديد من الجوانب أهمها:

- كونه يسلط الضوء على موضوع غاية في الأهمية يتعلق بإبراز أهمية قطاع المحروقات على التمويل الاستثماري في الجزائر باعتباره القطاع المحرك للجزائر بتاريخه وتطوراته، فالتغيرات التي تحصل في أسعار البترول والطلب تؤثر في جميع القرارات الاقتصادية الحكومية.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص الأهداف التي نسعى لتحقيقها من وراء هذه الدراسة في ما يلي:

- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالأسعار البترولية وعملية الطلب والتمويل الاستثماري.
- معرفة طبيعة العلاقة بين أسعار البترول والطلب على البترول والتمويل الاستثماري.
- التعرف على الأثر الذي تحدثه التغيرات في التمويل الاستثماري عن طريق البرامج الاستثمارية على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- قياس وتحليل أثر كل متغير من المتغيرات المفسرة على المتغير التابع.

حدود البحث:

- تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة الجزائر في حالة الجزائر، أما من الجانب الزمني فتعتمد على الفترة الممتدة من 1987 إلى 2019.
- ركزت الدراسة على أثر تقلبات أسعار البترول وتغيرات الطلب على البترول على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنة 1987 إلى سنة 2019.

منهج البحث:

من أجل معالجة إشكالية دراستنا التي تعتمد على المنهج الوصفي التاريخي في حدود فترة الدراسة من خلال وصف طبيعة السوق النفطية، وتتبع المسار التاريخي التحليلي لتغيرات أسعار البترول والطلب عليه خلال فترة الدراسة والتطور التاريخي على البترول الجزائري، أما المنهج التجريبي فتم استخدامه من خلال الدراسة القياسية التي تعتمد على البيانات الإحصائية في شكل سلاسل زمنية بهدف تحليل

مقدمة عامة

وقياس العوامل المؤثرة على التمويل الاستثماري، كما تستخدم المنهج الاستقرائي والمتمثل في قراءة نتائج الاختبارات الإحصائية، واستنادا على البرنامج الإحصائي (Eviews10).

أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع من خلال تحليله ومحاولة تطبيق النموذج الملائم للدراسة القياسية.

- يعتبر من المواضيع الهامة خاصة في الحالة التي تعيشها البلاد، بالاعتماد المطلق على عوائد البترول في تمويل جميع القطاعات.

- ارتباط الموضوع بتخصص العلوم الاقتصادية.

- محاولة معالجة قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الحيوي بالنسبة لاقتصاد الجزائر.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع في المجال البترولي وخاصة تقلبات أسعار البترول وأثرها على الاستثمار.

- التناقض والتضارب في المعلومات والإحصائيات في مختلف المجالات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة موري سمية (2015) ، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تتبع مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية للبترول، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الوطني رهين قطاع المحروقات، وبالتالي تأثره بأسعار المصدر الوحيد للدخل المتمثل في البترول، ومن خلال الدراسة القياسية فتم التوصل إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد لثقادي تأثيرات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني.

2- دراسة هارون العشي (2015)، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الإستثمارية (العمومية) دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011) ، شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الهدف منها محاولة تطبيق نمذجة قياسية للعلاقة الاقتصادية بين المشروعات الإستثمارية العمومية ومصادر تمويلها على مستوى الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2011-1990، وذلك من أجل تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تفسر الإستثمار العمومي في الجزائر وتقييم مدى قدرة وفعالية سياسات الدولة لتشجيع وتفعيل الإستثمار العمومي، وتوصل إلى أن هناك ارتباط قوي بين الإستثمار العمومي من جهة وحصيلة الصادرات والتمويل التضخمي من جهة أخرى.

3- دراسة رزقة سيدي عمر وغريب بولرباح(2020)، أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك، (دراسة تحليلية قياسية 2000-2018) ، نشرت على مجلة المؤسسة، توصلت هذه الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر تأثيرا مباشرا على الاستثمارات النفطية في مرحلة المنبع في عملية الاستكشاف وأن هذا التأثير يظهر جليا على المدى المتوسط والطويل، أي أن الاستثمار في نشاط الاستكشاف وتقلب الأسعار مرتبطان بشكل ايجابي على المدى المتوسط والطويل أما على المدى القصير فإن تقلبات أسعار النفط لا تؤثر تأثيرا ظاهريا في نشاط الاستكشاف أي أن العلاقة بين الاستثمار في نشاط استكشاف النفط وتقلبات أسعار النفط علاقة سلبية على المدى القصير.

- ما نلاحظه أن موضوع دراستنا جديد وغير مستهلك والدراسات السابقة تناولت إما جانب قطاع المحروقات أو التمويل الإستثماري كل على حدة، بينما في دراستنا سنحاول معرفة العلاقة بين قطاع المحروقات من خلال أسعار البترول والطلب عليه والتمويل الإستثماري.

هيكل البحث:

ولإتمام بجميع جوانب البحث فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة العامة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: نقدم فيه الإطار النظري لأسعار البترول والطلب عليه، من خلال التطرق إلى مفهوم البترول، أهميته، أنواعه وأصل تكوين الثروة البترولية وخصائص السوق البترولية، بعدها تطرقنا لأسعار البترول والمفاهيم الأساسية المتعلقة به والعوامل المؤثرة في تغيره والتطور التاريخي له طول فترة الدراسة بالإضافة إلى مفهوم الطلب على البترول والعوامل المؤثرة فيه وأهم الدول المصدرة والمستوردة له والتطور التاريخي له في فترة الدراسة.

الفصل الثاني: حاولنا فيه توضيح مختلف الجوانب المتعلقة بالتمويل الاستثماري حيث بدأنا بمفهوم الاستثمار، ماهيته، ومبادئه. وبعدها عرفنا بالتمويل الاستثماري مفهومه، مصادره وأهميته كما عرفنا بالاستثمار العمومي ومختلف جوانبه، وبعدها التطور التاريخي لاكتشاف المحروقات في الجزائر والتعريف بشركة سوناطراك وواقع قطاع البترول في الجزائر ودرسنا أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي والبطالة وأثر تقلبات سعر البترول على التمويل الاستثماري.

الفصل الثالث: بعدها قمنا بالدراسة النظرية التحليلية لأسعار البترول والطلب عليه والتمويل الاستثماري والعلاقة بينهم والناتج الإجمالي والجبابة البترولية، وحاولنا في هذا الفصل التطرق إلى ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي وكذلك في شكل نموذج إحصائي قياسي يشرح ويفسر مختلف العلاقات السببية الاقتصادية بين المتغيرات التفسيرية، أو ما يعرف بنموذج القياس الاقتصادي، ودراسة مدى استقرارية النموذج المقدر خلال الفترة الممتدة بين

مقدمة عامة

(1987-2019) واعتمدنا على التمويل الاستثماري FI كمتغير تابع، والمتغيرات التفسيرية التالية: سعر البترول PP، الطلب عليه DP، الناتج الإجمالي GDP والجباية البترولية RP. ونصل في الأخير إلى الخاتمة العامة التي من خلالها نقدم مجمل النتائج المتوصل إليها بعد تطرقنا للفصول السابقة.

الفصل الأول : الإطار النظري

لسعر البترول والطلب عليه

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

مقدمة الفصل

يعتبر البترول مكون رئيسي للمحروقات ومن أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للبترول باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له. حيث تشهد أسعار البترول تقلبات عديدة وهذا راجع لعدة أسباب سياسية اقتصادية وطبيعية كما حدث في السنوات الأخيرة ولعل أهم هذه الأسباب هو الطلب عليه، الذي يؤثر بدوره على ارتفاع وانخفاض أسعار الذهب الأسود وهذا ما يؤثر على اقتصاد الدول خاصة الدول الريعانية البترولية التي تعتمد بصفة كبيرة في مداخيلها على البترول مثل بلدنا الجزائر. سيتم في هذا الفصل عرض المفاهيم المتعلقة بالبترول والطلب عليه من خلال ثلاث مباحث وهي:

- أساسيات حول البترول
- عموميات حول أسعار البترول
- الطلب على البترول

المبحث الأول : أساسيات حول البترول

تم الكشف عن البترول خلال سنة 1859 عندما حفر Edwin L. Drake أول بئر للبحث عنه في بنسالفينيا في أمريكا، وبعد هذا الاكتشاف أصبح للبترول أهمية بالغة نظرا لاستخداماته، خصائصه ومزاياه ثم اشتد الإقبال عليه بداية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم باقي دول العالم بداية من 1911، ومع تركيز الاحتياطات البترولية في مناطق محددة في العالم جعل الصراعات الدولية على هذه المادة تزداد حدة.

المطلب الأول : ماهية البترول

سنترك في هذا المطلب إلى دراسة بعض جوانب البترول.

I - تعريف البترول

التعريف الأول: PETROLEUM، هي كلمة لاتينية مقسمة إلى جزأين، PETR وتعني صخر وOLEUM وتعني زيت، أي بمعنى زيت الصخر، وهو عبارة عن زيت خام سائل دهني له رائحة خاصة تميزه، كما تختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر.¹

التعريف الثاني: عرف البترول بأنه مادة أولية تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل في مكانها إلى أن تخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق، الفوالق أو الزلازل، أو يستخرجها الإنسان بواسطة حفر الآبار.²

التعريف الثالث: البترول، عرف أيضا باسم الزيت الخام أو الذهب الأسود، وهو سائل أسود لزج يتكون في المقام الأول من عنصرين هما الهيدروجين والكربون ويتكون أيضا من عناصر طفيفة من الأكسجين النيتروجين والكبريت.³

التعريف الرابع: البترول هو مادة تتواجد في الطبيعة وتعتبر بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، ومادة مركبة لأن مشتقاته عديدة ومختلفة باختلاف التركيب الجزئي لكل منها.⁴

التعريف الشامل: البترول هو مادة تتواجد بشكل طبيعي في باطن الأرض من دون تدخل الإنسان، والتي قد تشكلت عن طريق عملية تحلل بطيئة للمواد العضوية التي كانت مضغوطة تحت سطح الأرض

¹ - د. العجاج فاطمة الزهراء ود. قليل زينب، " أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986 - 2016"، مقال لمجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص510.

² - د. بيوار خنسي، "البترول أهميته، مخاطره، تحدياته"، دار ثاراس للطباعة والنشر، كردستان ، ط1، العراق، 2006، ص9.

³ - Albert Lidgett, **petroleum**, NEWCASTLE-ON-TYNE, London office, 2016, p17

⁴ - حسين عبد الله، " البترول العربي "، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، ط1، مصر، 2003، ص01.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

عبر ملايين السنين، ثم استخرجت بفعل التكوينات الجيولوجية والعوامل الطبيعية في جوف الأرض. كما يعتبر البترول أهم مصدر للطاقة وواحد من أهم مصادر الثروة في العالم.

II- أصناف البترول

صنف المعهد الأمريكي للبترول **API*** البترول إلى ثلاثة أصناف تبعا لدرجة كثافته تتمثل فيمايلي:¹

- **البترول الثقيل:** كثافته أقل من **25 ° API** ويتمركز بالأخص في أمريكا اللاتينية، إذ أن أكثر من 90 % من إنتاجها من هذا الصنف.

- **البترول المتوسط:** كثافته تتراوح ما بين **25 ° و 35 ° API** ويتمركز خصوصا في الشرق الأوسط.

- **البترول الخفيف:** كثافته أكبر من **35 ° API** ويوجد بالشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أمريكا الشمالية وبحر الشمال في أوروبا. علما أن إفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي أخذ فيها إنتاج البترول الخفيف يتجه إلى الزيادة مؤخرا ليشكل ما يناهز 60 % من إنتاج المنطقة والجدول التالي يمثل الأصناف الرئيسية للبترول الخام في العالم.

* - API مقياس للكثافة النوعية للبترول سميت على اسم المعهد الامريكى للبترول AMERICAN PETROLEUM INSTITUTE

¹- طروبيا ندير، "دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري" (1971-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2010، ص 10.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

الجدول رقم 01 : الأصناف الرئيسية للبترول الخام في العالم

درجة API	البترول الخام	
	التسمية	مكان التصدير
33°4	العربي الخفيف	العربية السعودية
37°8	العربي الثقيل	العربية السعودية
31°5	فتح	دبي
39°6	مرسان	أبو ظبي
36°2	كركوك	العراق
32°	كويت	الكويت
33°9	الإيراني الخفيف	إيران
31°	الإيراني الثقيل	إيران
33°4	بوني الخفيف	نيجيريا
45°	صحاري	الجزائر
37°	السيذر	ليبيا
37°	برنت	المملكة المتحدة
42°	ايكوفيسك	النرويج
31°	تياجونا	فنزويلا
17°	مايا	المكسيك
43°6	شرق تكساس الوسيط	الولايات المتحدة الأمريكية
33	شرق تكساس سور	الولايات المتحدة الأمريكية
26°7	شمال ألاسكا سلوب	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : طروبيا ندير، "دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري"، رسالة ماجستير، 2010

III- خصائص البترول

للبنترول خواص كثيرة تحدد مدى جودته وعلى أساسها يتم تصنيفه، ومن أهم تلك الخصائص نذكر ما يلي:¹

- الكثافة: تتراوح كثافة البترول الخام عند درجات الحرارة الطبيعية بين 0.7 إلى 0.99 غرام لكل سنتيمتر مكعب، أما كثافة المياه العذبة عند درجة الحرارة الطبيعية تصل إلى 1.0 غرام لكل سنتيمتر مكعب، وبناءً على هذه المقارنة سنجد أنّ البترول وغيره سيطفو على سطح المياه حتى لو لم تكن عذبة (مثل: مياه البحار التي تصل كثافتها إلى 1.03 غرام لكل سنتيمتر مكعب)، لكن ما يزيد من

¹ - سعيد خليفة الحموي، "أساسيات إنتاج الطاقة (بترول الكهرباء والغاز)" دار النشر الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن،

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

كثافة البترول أنه وعند عملية تبخيره فإنَّ العناصر الخفيفة التي تتبخر في البداية تُساهم في رفع كثافة النفط نسبياً.

- **اللزوجة:** يمكن القول أنَّ درجة اللزوجة هي مقدار عدم جريان السائل بسهولة، فكلما كان جريان السائل أسهل كانت لزوجته أقل والعكس صحيح، وبالنسبة للبترول تعتمد درجة اللزوجة على مقدار مادتي الأسفلت والمواد الصمغية.

- **درجة الوميض:** تعرف درجة الوميض للبترول بأنها درجة الحرارة التي يبدأ عندها البترول بإنتاج الأبخرة بشكلٍ كافٍ يسمح له بالاشتعال عند وجود لهبٍ، فيعتبر البترول (السوائل بشكل عام) قابلاً للاشتعال إذا كانت تلك الدرجة (درجة الوميض) أقل من 60 درجة مئوية.

- **درجة الالتصاق:** درجة الالتصاق (الدَّبَق) تختلف في بعض أنواع البترول، فبعض منها درجة التصاقه عاليةً إلى حد أنه يصعب إزالته وتنظيفه لو لامس سطحاً أرضياً.

كما تميز البترول كذلك بعض المميزات الإضافية نذكر منها:¹

- أنه سائل أسود كثيف سريع الاشتعال.

- يساهم البترول بحوالي 39% من استهلاك الطاقة العالمي وتحتوي منطقة الشرق الأوسط على أغنى مخزون للبترول في العالم.

- من أهم أسباب انتشار البترول هو سهولة نقله وتحويله إلى مشتقات، وانخفاض سعره وتوفره في كثير من البلدان التي لا تستهلك إلا القليل منه.

المطلب الثاني: أصل تكوين الثروة البترولية

هناك اتجاهين اختلفوا في تحديد أصل وكيفية تكون مادة البترول، الاتجاه الأول هو اتجاه الجيولوجيين والذين أكدوا أن البترول هو مواد هيدروكربونية تكونت من أصل عضوي (حيواني-نباتي) وهذا ما يسمى بالنظرية العضوية، أما الاتجاه الثاني وهم الكيميائيون، فيعتقدون أن البترول قد تكون نتيجة تفاعلات كيماوية في باطن الأرض بين مواد غير عضوية، وهذا ما يسمى بالنظرية اللاعضوية.

¹ - د سالي رمضان وعبد المنعم محمد حارس ، " جغرافيا الثروة المعدنية والتعدين بالعالم"، نشر بجامعة القاهرة ، ط1، مصر، 2015، ص68-67.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

وفيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين:¹

أولاً: - النظرية العضوية - :

يؤكد أنصار هذه النظرية بأن البترول عبارة عن مواد هيدروكربونية نجمت عن تحلل كائنات حية حيوانية أو نباتية وعليه فهم ينقسمون إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: أنصار النظرية العضوية الحيوانية التي تؤكد بأن أصل البترول يرجع إلى بقايا كائنات حيوانية بحرية كانت تعيش وسط مياه بحار دافئة كالجمبري والقشريات والصدفيات وقد تقطرت بمرور الزمن تحت ضغط ملايين الأطنان وبظروف حرارية متباينة خلفت الزيت الحالي.

- المجموعة الثانية: تؤكد على أن البترول هو من بقايا كائنات عضوية نباتية مختلفة ويتخذ مؤيديها من البترول الموجود بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب عروق الفحم الحجري مثالا على ذلك.

ثانياً: - النظرية اللاعضوية - :

هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل البترول، وتقول أن الهيدروجين والكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدين مشكلين البترول. والخلاصة أن أكثر النظريات قبولا واستحسانا في الصناعة البترولية هي النظرية العضوية الحيوانية ويرجع سبب ذلك إلى وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية، وهذه المواد العضوية توفر لنا الكربون والهيدروجين اللذين يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا البترول.

المطلب الثالث: أهمية البترول

تزداد أهمية البترول في العالم يوما بعد يوم تبعا لتعدد وتزايد خدماته واستعمالاته في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. بالإضافة إلى تصاعد أهميته وإستراتيجيته العسكرية حتى بعد انتشار استعمال الطاقة الذرية، تتوزع أهمية البترول على جميع الميادين الاقتصادية السياسية المالية الاجتماعية والمالية كما يلي:²

¹ - عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، "جغرافية النفط والطاقة"، جامعة بغداد، جامعة الموصل، جامعة البصرة، ط1، العراق، 1981، ص

69 - 67.

² - مديحة حسن الدغيري، "اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"، دار الجميل بيروت، ط2، لبنان، 1998، ص 50

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

- الأهمية الاقتصادية:

1- مصدر رئيسي للطاقة: يعتبر البترول مصدر رئيسي للطاقة وهذا راجع للمزايا التي يتمتع بها أهمها: ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة في البترول أكثر من أي مصدر طاقي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تكلفة إنتاج البترول أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له، البترول مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات البترولية).

2 - مادة أولية أساسية في الصناعة: ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية مثل الصناعات البتروكيمياوية.

3- أهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل البترول ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لأن البترول ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم وتزداد أهمية البترول في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات البترولية فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها.

- الأهمية المالية:

1- مصدر للإيرادات المالية: تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني وفي التراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات البترولية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية (وليس في شكله الأولي).

2- دور البترول في تنشيط الأسواق المالية: توجد بورصات بترولية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود البترولية مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.

- الأهمية الاجتماعية للبترول: تكمن الأهمية الاجتماعية للبترول فيما يلي:

1- البترول وقطاع المواصلات: يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع.

2- دور القطاع البترولي في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع البترولي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات.

- الأهمية السياسية للبترول: وتتمثل الأهمية السياسية للبترول في:

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

1- البترول والاستقرار السياسي: يؤدي البترول دورا هاما في صنع القرار السياسي ويشار إليه على أنه أساس قيام الحروب أو السلام في العالم، وذلك لأن توزيع البترول في العالم غير متكافئ، حيث لا يتوفر في الدول الصناعية جميعها، كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق به.

2- البترول كسلاح ضغط: لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق البترول، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي كما استعملته المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت قيود اقتصادية على العراق من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء.

- الأهمية العسكرية للبترول: يعد الكيوسين من أهم المشتقات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري يوما بعد يوم وهذا لاستعماله كوقود للأليات الميكانيكية، لذا يشكل الطلب العسكري على البترول 5% من الطلب العالمي عليه. كما أن أبرز أسباب الإستعمارات قديما والحروب هو محاولة السيطرة على المناطق البترولية.¹

المطلب الرابع : السوق البترولية

لم يكن ظهور وتطور السوق البترولية وليد الصدفة بل كان امتدادا لبيئة سياسية واقتصادية مبنية على نشاط صناعة بترولية انطلقت مع أول تنقيب للبترول في منتصف القرن التاسع عشر من مدينة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، تلك الحقبة شهدت بداية الصناعة البترولية بإنشاء أول الشركات التي عملت في الميدان البترولي والتي بدورها راقبت جل عمليات نقل وتكرير البترول.

I- تعريف السوق العالمية للبترول

التعريف الأول: البترول ليس سلعة كباقي السلع الاقتصادية الأخرى، نظرا لخصوصيتها ولأهميتها في الأسواق العالمية، لأنها لم تكن لها بديل ولا من السهل تعويضها مقارنة بالسلع الأخرى التي لها سلع بديلة، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.²

التعريف الثاني: السوق البترولية هي المكان الجغرافي المعلوم بضرورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة البترولية في سعر وزمن معينين، أو هي المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة.³

¹- محمد عفيفي، "تسويق البترول"، مكتبة عين شمس، ط 1، القاهرة، 2003، ص 275.

²- بورابة ايمان، "الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 20.

³- شباب سيهام، "تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام والموازنة العامة في الجزائر للدولة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019، ص 90.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

II- خصائص السوق العالمية للبترول

- السوق البترولية العالمية تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في مايلي:¹
- أنها سوق دولية أو عالمية: إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية سواء طالبة أو عارضة لها في الشكل الخام أو في شكل منتجات مميعة أو مستخرجة من البترول.
 - أنها سوق غير موحدة: فهي مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي.
 - أنها سوق ذات طابع شبه احتكاري: أي تخضع لعدد قليل من الأطراف النفطية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط أو المعاملات سواء في جانب العرض أو الطلب.
 - أنها سوق تنافسية: أي توجد في هذه السوق حرية البيع والشراء حيث سعر البترول هو المسيطر الرئيسي ولا يفرض من قبل الشركات الاحتكارية حيث تكون الدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.
 - أنها سوق شفافة: في هذه السنوات الأخيرة أصبحت السوق البترولية أكثر شفافية من ذي قبل حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات عن العرض والطلب قبل القيام بالصفقات من أجل تقليل المخاطر.

¹- كتاب سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط1 ، ليبيا، 1999، ص200.

المبحث الثاني: عموميات حول أسعار البترول

تؤثر التطورات والتذبذبات في أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول المستهلكة على حد سواء، وذلك في تتبع تطورات النمو الاقتصادي لهذه الدول وفي السياسات التي تتبعها، فكان لهذه المادة الحيوية الأثر الواضح على مستويات النمو الاقتصادي في هذه الدول. لهذا سيتم في هذا المبحث عرض مختلف المفاهيم التي لها صلة بأسعار البترول والعوامل المؤثرة في تحديد سعره والتطور التاريخي لسعر هذه السلعة.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر البترول

I- مفهوم سعر البترول

التعريف الأول : يمثل سعر البترول الصورة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل الواحد والمعبّر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية الدولار.¹

التعريف الثاني : يعرف سعر البترول على أنه " قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار البترول يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين".²

التعريف الثالث : " مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 8-7 براميل حسب كثافة البترول ".³

التعريف الشامل:

سعر البترول هو القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة زمنية معينة وهو يقيم بوحدة نقدية واحدة وهي الدولار حيث تتحكم فيه مجموعة من العوامل أهمها: قوى السوق والظروف الجيوسياسية والمناخية.

¹ - عبد الرزاق خضر ومحمد العبادي، "استخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات الاستثمارية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه للنشر، ط1، القاهرة، 2016، ص 103 .

² - جاب الله مصطفى، " تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر"، مقال لمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 1، العدد 9، جوان 2016، ص3.

³ - قويدري فوشيح بوجمعة، " انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

II- أنواع سعر البترول

توجد ستة أنواع معروفة ومدروسة لسعر البترول و هي:¹

- 1- **السعر المعلن (السعر الرسمي):** يحدده الطرف العارض للسلعة البترولية في السوق ومجسد لقيمة البترول الخام بوحدة نقدية معلومة، وقد يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة بترولية.
- 2- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة أو صفقات خاصة، يوافق عليها الطرفان المصدر والمستهلك إذن السعر المتحقق فعليا هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع والمشتري.
- 3- **سعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق البترولية الدولية في فترة الستينيات نتيجة لعدة اتفاقيات بترولية جديدة، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في عام 1965.
- 4- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إليه قيمة ضريبة الدخل والربح، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام.
- 5- **السعر الفوري (الآني):** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري بصورة آنية.
- 6- **السعر المرجعي:** هو سعر البترول الذي تحدده كل دولة وتأخذه كفضية لتبني عليها ميزانية العام القادم.²

المطلب الثاني: أساليب تسعير البترول في السوق العالمية

تاريخيا، مر تسعير البترول الخام في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة، وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في اتجاهات الهيكل الاقتصادية والسياسية وموازن القوى والتحويلات الاقتصادية والسياسية التي بدلت بشكل جذري هيكل سوق النفط وسلسلة إمداداته، ونظرا لتعدد أساليب التسعير وهذا خلال فترة طويلة تتعدى القرن تم تقسيم مراحل تطور قواعد تسعير البترول الخام إلى ثلاث مراحل أساسية هي:³

¹ -رزقة سيدي عمرو غريب بولرباح، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات في شركة سوناطراك"، مقال لمجلة المؤسسة، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص396.

² -موري سمية، "أثر تقلبات أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 5- 6 .

³ -بلوافي عبد المالك، "أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الانفاق العام في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2020، ص 58 - 62.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

أولاً - مرحلة تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق (1920 - 1950)

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة شركات النفط العالمية الكبرى على كامل سلسلة صناعة البترول العالمية، خاصة انفرادها بتسعير البترول الخام، حيث لوحظ احتكار تام في السنوات الأولى من الإنتاج، هذا ما ساعدها على إحكام سيطرتها على الصناعة البترولية. ويمكن تقسيم هذه المرحلة بحد ذاتها إلى ثلاث مراحل:

- **مرحلة نقطة الأساس الواحدة:** فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي: سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

- **مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:** بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

- **مرحلة نقطة الأساس المتعادلة:** وصار يحسب في هذه المرحلة سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب إنجلترا.

ثانيا - **مرحلة تسعير البترول في ظل الانحسار الاحتكاري (1950 - 1980):** بداية يقصد بالانحسار الاحتكاري هو ضعف سيطرة الشركات الاحتكارية على الصناعة البترولية، خاصة جانب الأسعار حيث كانت المتحكم الوحيد في تحديد أسعار البترول منذ اكتشافه، حيث شهدت هذه الفترة ظهور متحكمين جدد في تحديد الأسعار، والأمر يتعلق هنا بالدول المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا والتي أنشأت حكومتها منظمة الأوبك كوجهة موحدة للمنتجين في 10 سبتمبر 1960، لتضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى. تم تقسيم هذه المرحلة أيضا إلى ثلاث مراحل:

- **قاعدة صافي المحقق:** وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

- **قاعدة سعر الإشارة:** خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

- **قاعدة السعر الرسمي:** شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

ثالثاً - مرحلة تسعير البترول بعد التصحيح السعري في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية:

يعد التصحيح السعري الذي قامت به دول منظمة الأوبك عام 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، مما مكن دول المنظمة من تصحيح مسار أسعار بترولها ليزداد سعر البترول العربي الخفيف من 3.01 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 إلى 11.62 دولار للبرميل في جانفي 1974، لكن مع التطورات التي عرفتتها السوق العالمية للنفط من أهمها تزايد دور السوق الفورية وانحسار دور الأسعار الرسمية الصادرة عن منظمة الأوبك والتي تخلت عنها عام 1986 تاركة أمر تحديدها أسعار نفطها لعوامل السوق، هذا بالرغم من محاولات التي اتخذتها منظمة الأوبك في إيقاف التدهور المستمر في السوق، ومنها تخفيض السعر وإدخال نظام الحصص في عام 1983، الشيء الذي أدى إلى فتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول إلى الآن.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر البترول

ترتبط أسعار البترول بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، ومن خلال تتبعنا لتاريخ السوق البترولية العالمية، وجدنا أن هناك العديد من التغيرات التي أثرت على أسعار البترول ومنها:¹

- **العرض العالمي:** هو استجابة لما يطلبه المستهلكون ويتمثل العرض البترولي في البترول المنتج كله أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعداداً لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث أي خلل، تتحكم في العرض البترولي عناصر عديدة أهمها: سعر البترول، الطلب على البترول، سعر السلع البديلة، السياسة البترولية، المنافسة بين المنتجين.
- **الطلب العالمي:** هو مقدار الحاجة الإنسانية في جانيها الكمي والنوعي للسلعة النفطية سواء شكلها الخام أو على شكل مشتقات بترولية، خلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية سواء لأغراض استهلاكية اجتماعية مثل البنزين أو لأغراض إنتاجية، ويتحكم فيه مجموعة من العناصر أهمها: سعر البترول، متوسط دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادي، الناتج القومي، المناخ.
- **محدودية القدرة الإنتاجية:** لقد أدى الانخفاض المستمر لأسعار البترول في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى العزوف عن الاستثمار في صناعة البترول، وتقلصت الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة إنتاج البترول مما اضطر معظم الدول المنتجة إلى الإنتاج بأعلى قدرة، وعند ارتفاع الطلب في ظل النمو الاقتصادي العالمي تبين عجز القدرة الإنتاجية الاحتياطية عن تلبية الزيادة في الطلب العالمي على البترول.

¹- رزقة سيدي عمرو غريب بولرياح، مرجع سبق ذكره، ص 397 - 396.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

- **سعر الصرف:** نظرا للارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر البترول، فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المنتجة، فعندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع أسعار البترول.
- **العوامل الجيوسياسية:** تؤثر العوامل الجيوسياسية في أسعار النفط من خلال تأثيرها في الإنتاج والمعروض العالمي بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات في مناطق الإنتاج، كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للبترول وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- **المنظمات الدولية:** وتتمثل في كل من منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك والوكالة الدولية للطاقة وما لهما من تأثير في أسعار البترول سواء من خلال رفع الأسعار أو خفضها وذلك من أجل استقرار أسواق البترول.
- **الظواهر الطبيعية:** تؤثر العوامل الجوية وخاصة الأعاصير والزلازل على المعروض العالمي للبترول حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق البترول في انخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية.
- **المضاربة:** وهي من العوامل المهمة حيث زاد تأثيرها على الأسعار في العقد الماضي من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق الداخلية للدول الصناعية، وقد أدت المضاربة إلى جعل السوق البترولية ملاذا آمنا لجني أرباح طائلة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية.
- **الاحتياطات البترولية:** تعتبر الاحتياطات البترولية قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج البترولي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة في الإنتاج ومنه زيادة في العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من البترول.

المبحث الثالث: الطلب على البترول

يعتبر الطلب على البترول من أهم العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار هذا الأخير، وبالتالي يؤثر على اقتصاد الدول خاصة الدول المصدرة والمستوردة له وهذا لأنه قطاع مهم وحساس لهذا تدرس هذه القيم جيدا قبل الطلب عليه، فتارة ينخفض لتشجيع الطاقات البديلة وتارة يرتفع لاعتباره مصدر مهم للطاقة واستعماله في مختلف مجالات التكنولوجيا التي أصبحت تشهد تطورات كبيرة في الآونة الأخيرة، ويجدر الإشارة لدرور المنظمات والمؤسسات التي تحاول تأطير عملية استيراد وتصدير هذا المنتج وأهمها الأوبك. لذا سنهتم في هذا المبحث بدراسة مختلف المفاهيم المتعلقة بالطلب على البترول وأهم العوامل المؤثرة فيه والتطور التاريخي له.

المطلب الأول: عموميات حول الطلب على البترول

I- مفهوم الطلب على البترول

التعريف الأول: الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة، أو الكيروسين (البترول الأبيض)، البترول الأبيض للإنارة أو التدفئة ... إلخ.

التعريف الثاني: عرفت وكالة الطاقة الدولية (IEA) *الطلب البترولي على أنه : " يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة ".¹

التعريف الثالث: الطلب على البترول طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وتؤثر في الطلب على النفط، فالطلب العالمي للبترول يخضع لحسابات إستراتيجية لأنها تمثل عصب الحياة للعالم بأسره خلال المرحلة الراهنة، كما أنه مورد قابل للنضوب وإن العالم يحضر لإنتاج البدائل في المرحلة المقبلة.²

التعريف الشامل:

الطلب على البترول هو الحاجة إلى سد الاحتياجات من المنتجات البترولية عند سعر معين وفي فترة

* (IEA) ، INTERNATIONAL Energy AGENCY، وكالة الطاقة الدولية.

¹ - عبادة عبد الرؤوف، "محددات سعر النفط وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نمذجة قياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 47 - 50 .

² - سيف الدين بوزاهر، "أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر الصديق، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 105.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

زمنية معينة وتكون هذه الاحتياجات إما استهلاكية كوقود السيارات أو إنتاجية كالمستخدمة في الصناعات البتروكيمياوية.

II - العلاقة بين الطلب البترولي والعرض البترولي

لخصنا العلاقة التي تربط بين الطلب البترولي والعرض البترولي فيما يلي¹:

يمكن القول أن توازن سوق البترول يعتمد بصفة كبرى على توازن العرض والطلب، فإذا اختل التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما انخفض أو ارتفع سعر البترول، فنقص المعروض في ظل تزايد الطلب بسبب وجود عدة عوامل وتفاعلها مع بعضها يؤدي إلى ارتفاع الطلب على البترول وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعره.

ويتوقع الاقتصاديون أن التناقض بين ارتفاع الطلب وتراجع الأسعار لن يدوم طويلا، فيرون أنه عندما يصحح السوق وضعه، ستحدث تداعيات خطيرة خاصة في البلدان التي يوشك البترول فيها على النضوب.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة والمحددة في الطلب على البترول

يتحدد ويتأثر الطلب على البترول بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا أي بالزيادة أو توسع الطلب، أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي:²

- **النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية** : يعتبر البترول والطاقة بشكل عام من بين العناصر الرئيسية في عملية الإنتاج، بحيث يستند النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على الطاقة، التي تعتبر القوة الدافعة ومؤشرا على مستوى التنمية في مختلف دول العالم، خاصة الصناعية منها كالصين مثلا التي أصبحت ثاني أكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة، ولهذا فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، يؤدي إلى الزيادة في الطلب البترولي والعكس صحيح لهذا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادية تؤثر ايجابيا في جانب الطلب على البترول في السوق البتروولية العالمية.

- **متوسط دخل الفرد**: يؤثر مستوى دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع حجم استهلاكه من الطاقة.

- **المناخ**: بالرغم من أن هذا العامل يعتبر في كثير من الأحيان عاملا غير أساسي، إلى أن تأثيره النسبي يوضح كيف أن الطلب على المحروقات بغرض التدفئة خاصة الزيوت المشتقة من البترول،

¹- بورابة ايمان ، مرجع سبق نكره، ص 36.

²- بن عوالي خالدية، "استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2016، ص 50.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

يستهلك حسب ظروف المناخ الجوي على مدار السنة، سواء كان بالانخفاض أو الارتفاع، فيرتفع في فصل الشتاء ويقل في الفصول الأخرى.

- البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة: السعر من العوامل الأساسية في تأثيره على الطلب البترولي، وبصورة عامة إن انخفاض وتدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس، إلا أن مرونة الطلب السعرية للبترول في فترة الأجل القصير قليلة وذلك نظرا لأهمية البترول.

- سعر المواد الطاقوية البديلة: كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم لتقليص الكمية من البترول والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الغاز الطبيعي، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم وبكميات هائلة لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحال لأنه لا توجد إلا تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي والفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل.

- الاستقرار السياسي في العالم: فهو لا يقل أهمية باعتباره من العوامل المؤثرة على الطلب البترولي والذي ينعكس مباشرة على الأسعار، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية، وهذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكاً للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفاً من نقص الإمدادات البترولية، ويأتي عامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط كعامل سياسي.

المطلب الثالث: أهم الدول المصدرة والمستوردة للبترول

تعتبر السوق البترولية من أهم و أكبر الأسواق في العالم، وهذا لكثرة المشتركين فيها سواء من جهة العرض كمصدرين كالجزائر والسعودية أو من جهة الطلب كمستوردين كالولايات المتحدة الأمريكية والصين.

سوف نعرض فيما يلي أهم الدول المصدرة والمستوردة للبترول خلال سنة 2020

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

1- الدول المصدرة:

الجدول رقم (2): الدول المصدرة للبترول (إحصائيات 2020)

الدول المصدرة	السعودية	روسيا	العراق	كندا	الإمارات	نيجيريا	أنغولا	فنزويلا	كزاخستان
م برميل يوميا	7.3	4.9	3	2.8	2.5	2	1.7	1.6	1.4
الدول المصدرة	النرويج	الجزائر							
م برميل يوميا	1.3	0.7							

المصدر: تقرير الوكالة الدولية للطاقة سنة 2021

التحليل:

حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة سنة 2021، تحتل المملكة العربية السعودية موقع الصدارة بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط في العالم ب 7.3 مليون برميل يوميا، تليها روسيا في المرتبة الثانية ولكن بعيدة ب 4.9 مليون برميل يوميا وتأتي العراق في المركز الثالث بحوالي 3 مليون برميل يوميا. لدينا بعدها كندا ب 2.8 مليون برميل والإمارات ب 2.5 مليون برميل و نيجيريا بحوالي 2 مليون برميل وأنغولا وبعدها فنزويلا متقاربتان ب 1.7 و 1.6 مليون برميل على التوالي وبعدها كزاخستان ب 1.4 مليون برميل والنرويج ب 1.3 مليون برميل يوميا وفي المرتبة العاشرة تأتي الجزائر ب 0.7 مليون برميل يوميا. نلاحظ أن أغلب الدول المصدرة للبترول هي دول العالم الثالث إما دول فقيرة ومتخلفة كنيجيريا أو دول في طريق النمو كالجزائر وفنزويلا، وهذا لأنها غنية بالبترول أولا واقتصادها يتكل اعتمادا تاما على تصدير البترول الخام دون تصنيعه لافتقارها للتكنولوجيا التي تمكنها من ذلك، كما نجد بعض الدول المتقدمة كروسيا وكندا التي تعتبر تصدير البترول من أهم مصادر الدخل عندها رغم انتعاش وتنوع اقتصادها.

2- الدول المستوردة:

الجدول رقم (3): الدول المستوردة للبترول (إحصائيات 2020)

الدول المستوردة	الولايات المتحدة	الصين	الهند	اليابان	كوريا ج	ألمانيا	إيطاليا	اسبانيا	فرنسا
م برميل يوميا	7.9	6.7	4	3.2	3	1.8	1.341	1.3	1.1
الدول المستوردة	هولندا								
م برميل يوميا	1								

المصدر: تقرير الوكالة الدولية للطاقة سنة 2021

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

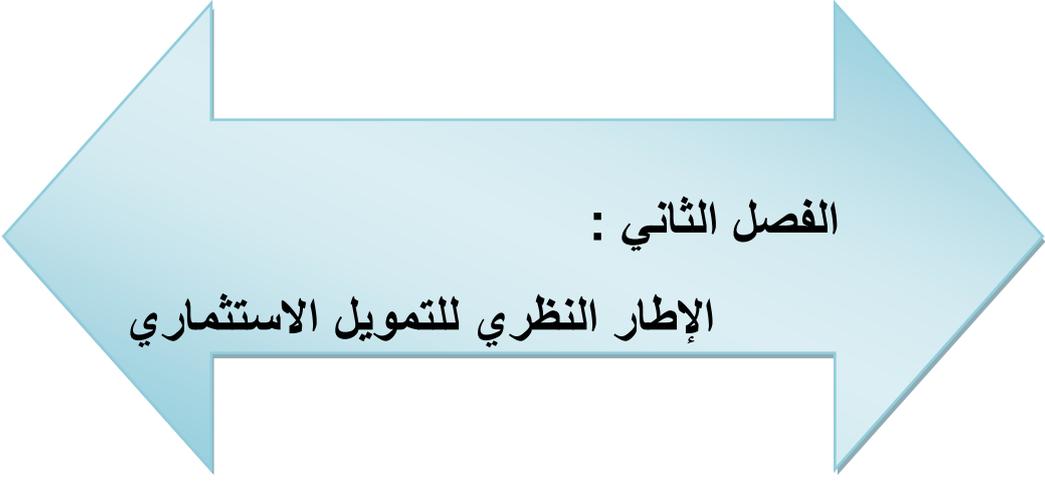
التحليل:

حسب تقرير سنة 2021 للوكالة الدولية للطاقة نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت القائمة باستيراد 7.9 مليون برميل يوميا وتليها الصين بمقدار ليس ببعيد ب 6.7 مليون برميل يوميا بعدها الهند بحوالي 4 مليون برميل يوميا واليابان وكوريا الجنوبية متقاربتان في المرتبتين الرابعة والخامسة ب 3.2 و 3 مليون برميل يوميا على التوالي، بعدها تتقارب الدول فنجد في المركز السادس ألمانيا ب 1.8 مليون برميل يوميا، وإيطاليا ب 1.341 مليون برميل وإسبانيا ب 1.3 مليون برميل فرنسا ب 1.1 مليون برميل وهولندا بحوالي واحد مليون برميل يوميا، نلاحظ أن أكثر الدول المستوردة للبترول هي دول متقدمة كالصين ألمانيا وكوريا الجنوبية وهذا راجع للتطور التكنولوجي الذي تعيشه واحتياجاتها المتزايدة يوما بعد يوم للطاقة وهذا ما يفسر اقتصادها القوي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت المركز الأول في الدول المستوردة رغم أنها من بين أكبر ثلاث منتجين للبترول في العالم إلى أنها لا تصدره بل تحتفظ به كاحتياطي وتلجأ للاستيراد لتلبية احتياجات قطاعاتها.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر البترول والطلب عليه

خلاصة الفصل الأول

تمحور هذا الفصل على عموميات حول البترول، حيث تطرقنا إلى الإطار النظري للبترول وسعره وعملية الطلب عليه والأسواق العالمية للبترول. استخلصنا أن البترول كغيره من السلع يتأثر بعدة عوامل اقتصادية، سياسية وعوامل أخرى أهمها السوق البترولية والتي يتحكم فيها العديد من الأطراف كالمنظمات، ويؤثر في عدة متغيرات اقتصادية بل وأن تأثيره يمس القطاعات الأخرى السياسية المالية الاجتماعية والاقتصادية طبعا.



الفصل الثاني :

الإطار النظري للتمويل الاستثماري

مقدمة الفصل

يعتقد بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعرقل عملية التنمية الاقتصادية في الدول هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ويعود ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار في المجالات التي يتوقع فيها تحقيق أكبر عائد، وعليه فإن الاستثمار يلعب دورا جديا هام في الاقتصاد لذا تقوم المؤسسات على المستوى الجزئي والدول على المستوى الكلي بتوفير الموارد اللازمة لتغطيته والاعتماد على عدة مصادر سواء كانت داخلية أو خارجية، لذا جاء هذا الفصل بنوع من التفصيل لتوضيح المفهوم الشامل للتمويل الاستثماري. سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول المفهوم الاقتصادي للاستثمار وماهية التمويل الاستثماري، أما المبحث الثاني فيتضمن الاستثمار العمومي أما آخر مبحث فسنعرض فيه واقع قطاع المحروقات في الجزائر وأهميته الاقتصادية.

المبحث الأول: الاستثمار والتمويل الاستثماري

مما لا شك فيه أن الاستثمار هو محور الحياة الراهنة، وهو حل الخروج من الأزمة، ولاسيما أن الكثير من رواد الأعمال والاقتصاديين لديهم المزيد من المقترحات والأفكار حول الاستثمار والمشاريع المميزة، فالمستثمرين هم مصابيح المستقبل، وهم شعاع الأمل للخروج من الأزمات التي تفتك باقتصاديات الدول خصوصا في هذا العقد.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

لدراسة الاستثمار يجب التطرق لمفاهيمه الأساسية.

I- تعريف الاستثمار

التعريف الأول: يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".¹

التعريف الثاني: وعرفه إيلي كوان بأنه: "التضحية بقيمة الأملاك الحالية المؤكد امتلاكها مقابل الحصول على قيمة الأملاك في المستقبل الغير مؤكدة".²

التعريف الثالث: كما عرفه آخرون بأنه: استخدام المدخرات في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة وتجديدها.³

التعريف الإجرائي: من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال فائضة في لحظة معينة وتوظيفها في مجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي أو تكوين رأس مال في المستقبل، كما يحتمل الاستثمار الربح أو الخسارة. ومهما توسعنا في التعريف إلى أنه يرتكز على أربع نقاط أساسية هي:

- المساهمة، الحصول على الربح، المخاطرة والزمن.

¹ - منصور الزين، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 17.

² - حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2000، ص 42.

³ - Ellie cohn, *dictionnaire de gestion*, casbah édition , Alger, 1998 , page 200.

II - تصنيفات الاستثمار

يصنف الاستثمار حسب عدة معايير أهمها:¹

أولاً: المعيار الجغرافي

يمكن تبويب الاستثمارات بناء على هذا المعيار إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية.

(1) - استثمارات محلية

هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشاريع التجارية.

(2) - استثمارات خارجية

هي جميع فرص الاستثمار المتاحة في الأسواق الأجنبية مهما كانت الأدوات المستعملة وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

- فلو قام مثلاً مستثمر جزائري بشراء عقار في الأردن بقصد المتاجرة فهذا استثمار أجنبي مباشر.
- أما لو قام نفس الشخص بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار جزائرية تستثمر أموالها في بورصة نيويورك فإن الاستثمار يكون في هذه الحالة استثمار خارجي غير مباشر بالنسبة للرجل واستثمار خارجي مباشر بالنسبة للشركة.

ثانياً: المعيار النوعي

1 - الاستثمار الحقيقي:

يكون الاستثمار الحقيقي مجسد على أرض الواقع على شكل الأرض والمباني وتجهيزات الإنتاج ولوازم الإنتاج، وبالتالي فإن الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار الذي يساهم في زيادة الدخل والنتاج القومي، وعليه فإن الاستثمار الحقيقي يكون في السلع الرأسمالية، حيث يصرف هذا الدخل على سلع مخصصة للاستهلاك المستقبلي وهذه السلع بالإضافة للعنصر البشري تمثل أدوات لتوليد وخلق الدخل المستقبلي.

(2) - الاستثمار المالي:

هو توظيف أصل من الأصول المالية مثل الأسهم، السندات والقبولات البنكية وشهادات الإيداع وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية ويتكون من استثمار مالي قصير الأجل واستثمار مالي طويل الأجل.

¹ - طاهر حردان، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر، الأردن، ط1، 2009، ص 14-15.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

ثالثاً: المعيار القانوني

انقسم الاستثمار حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:¹

(1) - الاستثمار العمومي:

هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقوم به القطاع العام عن طريق الشركات التابعة له وعادة ما تكون أهدافه اجتماعية.

(2) - الاستثمار الخاص:

يكون الاستثمار من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة ويكون هدفه الأول تحقيق الربح.

المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار

تعد مبادئ الاستثمار المنهج الذي يبين كيف ومتى وأين وفي ماذا نستثمر ؟ وحتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي:²

(أ) - مبدأ الاختيار: نظراً لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائماً يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيًا في ذلك ما يلي:

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها.

- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بتحليل الاستثماري.

- يوزي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.

- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين.

(ب) - مبدأ المقارنة: وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملاءمة.

(ج) - مبدأ الملاءمة: بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

¹ - دريد كامل ال شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص50-51.

² - زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 1998، ص 20.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.
- (د) - مبدأ التنوع: وهدفه تنويع الاستثمارات في مختلف المجالات للتقليل من المخاطر غير أن هذا المبدأ ليس مطلق نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يضطرهم إلى الاستثمار في مجال واحد.

المطلب الثالث: ماهية التمويل الاستثماري ومصادره

تتعدد وتختلف التحفيزات التشريعية للمستثمر في الجزائر، من الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تتحمل عبئها خزينة الدولة، إلى ضمان المعاملة العادية، مع فوائض القيمة، إلى التأهيلات المقدمة في الحصول على التمويل وبصيغ متعددة وغيرها من الامتيازات التي تشجع على النشاط الاستثماري، وكما هو معلوم أن الهاجس الأكبر الذي يؤرق المستثمرين هو جانب التمويل، لذلك يعد القطاع المالي والمصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي ككل، من خلال توفير كل الإحتياجات المالية والتمويلية لمختلف المشاريع الاستثمارية، إما بالطرق التقليدية للتمويل أو الطرق المستحدثة.

I - مفهوم التمويل الاستثماري

- **التعريف الأول** : تمويل الاستثمارات يعني القيام بتجميد أموال البنك لفترات أطول يجهل نسبيا ما سوف يحدث أثناءها.¹
- **التعريف الثاني**: هو التعامل مع المستقبل، أي يتوقف على الثقة في هذا المستقبل، فالمستثمر ينفق الآن على أمل الحصول على ما أنفقه بالإضافة لأرباح أو فائدة أو ريع في المستقبل، والتمويل الاستثماري قد يأتي من صاحب المشروع أو المشاركين، فهم بذلك يتحملون مخاطر المشروع بمفردهم.²
- **التعريف الثالث**: يعرف بأنه توفير الأموال " السيولة النقدية " من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال، وهو مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والإنتاجية.³

¹ - الطاهر لطرش، "كتاب تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2010، ص 150.

² - منال سعدي وآخرون، "الاستثمار والتمويل، سيكولوجية المتعاملين في أسواق المال"، منشأة الصارف، ط1، مصر، 2015، ص33.

³ - الطاهر نواصر وعبد الكريم بن رمضان، "نظام القانوني لمؤسسات تمويل الاستثمار في التشريع الجزائري"، مقال لمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 5، 2019، ص 299.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

التعريف الإجرائي: يعرف التمويل على أنه عملية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف وأيسر الشروط كما يركز على كيفية استثمار هذه الأموال بما يحقق أعلى العوائد وبأقل الأخطار.

II- أشكال التمويل الاستثماري

يتخذ التمويل عدة أشكال نذكر منها:¹

- أولاً: التمويل المباشر والتمويل غير المباشر:

يختلف التمويل المباشر عن التمويل غير المباشر في وجود أو غياب الوسيط المالي حيث:

(1) - التمويل المباشر: يعبر هذا النوع من التمويل عن العالقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط مالي سواء كان مصرفي أو غير مصرفي، ويتخذ التمويل المباشر أشكالاً متعددة تختلف باختلاف المقترض (أفراد، مشروعات، هيئات حكومية).

- **الأفراد:** قد يتم الحصول على الأموال لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية أو الاستثمارية عن طريق قروض مباشرة بين الأفراد، أو بين الأفراد والمشروعات بمقتضى أوراق تجارية.

- **المشروعات:** تستطيع الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من موردها أو من عملائها أو حتى من مشروعات أخرى، وتتخذ هذه القروض شكلين:

1- الحصول على أموال في شكل قرض عن طريق إصدار سندات جديدة قابلة للتداول.

2- الحصول على أموال من أصحابها عن طريق إصدار أسهم جديدة.

- **الحكومات:** تلجأ الحكومة إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمشروعات التي ليس لها طبيعة مصرفية، ويكون ذلك من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة وبأسعار فائدة متباينة.

(2) - التمويل غير المباشر: يعبر هذا النوع من التمويل عن كل الأساليب والمصادر المالية التي تتضمن وسطاء ماليين، حيث يقوم الوسيط المالي بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض وتوزيعها على الوحدات الاقتصادية ذات العجز، فالمؤسسة المالية الوسيطة تحاول التوفيق بين متطلبات مصادر الادخار وحاجيات مصادر التمويل. كما أن هناك أشكال أخرى للتمويل غير المباشر والتي تكون على شكل ضمانات تستعمل عادة في عمليات التصدير والاستيراد.

¹ - بن عميروش مديحة ، " إشكالية تمويل الاستثمار في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2022، ص 70.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

- ثانيا: التمويل المحلي والتمويل الدولي:

ينقسم هذا التمويل إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية المحلية، وتمويل مصدره السوق المالية والهيئات المالية الدولية حيث:¹

1- التمويل المحلي: يعتمد هذا النوع من التمويل على المؤسسات والأسواق المالية المحلية، ويضم الأساليب المباشرة وغير المباشرة للتمويل (القروض بمختلف أنواعها، الأوراق المالية والتجارية بمختلف أنواعها ... الخ).

2- التمويل الدولي: هذا النوع من التمويل يعتمد على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، والهيئات المالية الإقليمية أو الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى البرامج الدولية للتمويل في شكل إعانات.

III- مصادر التمويل الاستثماري

تصنف مصادر التمويل على مستوى المشروع الاستثماري: إما من حيث المدة، أو من حيث المصدر، أو من حيث الملكية كما يلي:²
أولاً: من حيث المدة: وتنقسم إلى:

1- مصادر التمويل قصير الأجل: وهو التمويل الذي يتم سداه في فترة تقل عن السنة، كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية.

2- مصادر التمويل المتوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كغطوية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ، وتكون مدته ما بين سنة و5 سنوات.

3- مصادر التمويل طويل الأجل: وهو التمويل الذي يتم سداه في فترة طويلة المدى أكثر من 5 سنوات، وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية، أو إنشاء مشاريع إنتاجية، أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات ذات المردودية على المدى الطويل.

ثانيا: من حيث المصدر: وينقسم إلى:³

1- مصادر التمويل الداخلية: ويقصد بها مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأها المشروع بفعل نشاطه الإنتاجي والتي تبقى تحت تصرفه بصورة دائمة أو لمدة طويلة، فهذا النوع من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع، وعليه فاعتماد المشروعات على هذا

¹- العشي هارون، "النموذج القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية"، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص36.

²- بن عميروش مديحة، مرجع سبق ذكره، ص 71 - 72.

³- برجى نسرين، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013، ص57

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

المصدر لتمويل احتياجاتها يعتمد على الأرباح المحققة أي مدى القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته من جهة أخرى.

2- مصادر التمويل الخارجية: ويتمثل في المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة الاحتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية، ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يتأتى من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات) والذي يكون في شكل أسهم وسندات وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها من قروض بنكية وسندات الخزينة.

ثالثا: من حيث الملكية: ونميز بين:

1- مصادر من مالكي المشروع (كزيادة رأس المال والاحتفاظ بجميع الأرباح أو جزء منها).

2- مصادر من المقرضين (مثل البنوك وموردي الآلات والمعدات ومؤجريها، موردي المواد...).

المطلب الرابع: أهمية وأهداف التمويل الاستثماري ودوره في تطوير عملية التنمية الاقتصادية

I - أهمية التمويل الاستثماري

يأخذ التمويل الاستثماري أهميته من الحاجة إلى الأموال لاستثمارها، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عام أو خاص إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات والحاجة للتطور والسير بعجلة النمو الاقتصادي، ويتحقق هذا بالاستثمار، وتتمثل أهميته فيما يلي:¹

- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي يزيد بها الدخل الوطني.

- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة.

- تغطية العجز المالي لأصحاب المشاريع الاستثمارية.

- الزيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المالية.

- توفير مناصب شغل جديدة مما يقلل من البطالة.

- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.

¹- رايح خوني ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ايتراك للنشر، القاهرة، ط1، 2008، ص 95

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

II - أهداف التمويل الاستثماري

تتمثل أهداف التمويل الاستثماري فيما يلي:

- توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري لاقتناء التجهيزات والمعدات اللازمة لنشاطه.
- تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية لضمان توظيف الموارد بين الهيئات المالية والأعوان الاقتصاديين.
- تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري.

III - دور التمويل الاستثماري في تطوير عملية التنمية الاقتصادية

للمويل الاستثماري دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي في جميع القطاعات والمجالات، حيث يتمثل دوره فيما يلي:

- مساعدة المشروع في تحقيق توازنه المالي.
- التمويل الاستثماري ساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي وذلك بخلق مشاريع جديدة.
- يساهم التمويل في تفعيل وتنشيط ميكانيزم الجهاز المصرفي من خلال حركة رأس المال.
- يساهم التمويل الاستثماري في إعطاء الحركة والحيوية الضرورية لتحقيق نمو اقتصادي مقبولة.¹

¹ - العشي هارون، مرجع سبق ذكره، ص 34-35

المبحث الثاني: الاستثمار العمومي

يحتل الاستثمار العمومي مركزا هاما في السياسات المالية للدول باعتباره يمثل نسبة معتبرة من سياسة الإنفاق العام لأي دولة، لذلك تسعى الحكومات من خلال تفعيلها لبرامج الاستثمارات العمومية إلى تحقيق جملة من الأهداف، وتتمثل بالأساس في النهوض بكافة قطاعات الاقتصاد الوطني، تنشيط الاستثمارات المحلية، دعم النمو الاقتصادي، تلبية حاجيات المجتمع الأساسية وغيرها من الأهداف. وعليه يشكل الاستثمار العمومي دورا محوريا ضمن برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما تميزت التعديلات التي خضعت لها المنظومة التشريعية والمؤسسة المؤطرة له بالتحسين المستمر، بدءا من تبني الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية تطبيق برامج الاستثمارات العامة وفتح المجال أمام رأس المال الخاص الوطني والأجنبي .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار العمومي وأدواته

I - مفهوم الاستثمار العمومي

اختلف الأخصائيون في تعريف الاستثمار العمومي فهناك من ركز على جهة الإنفاق وهناك من عرفه من جهة الملكية للدولة لذا سنتناول أهم التعريفات للاستثمار العمومي:

التعريف الأول: هو ذلك النوع من الاستثمار تقوم به الحكومة والهيئات العمومية والمؤسسات وشركات القطاع العام من إنفاق استثماري.¹

التعريف الثاني: هي تلك المشاريع التي تملكها الدولة ملكية تامة وتديرها بنفسها. أما عوائدها فهي متدنية، تهدف من خلالها لتحقيق المنفعة العامة، إذن يؤخذ نجاحها عندما تتحقق الأهداف الاجتماعية.²

التعريف الثالث: هو ما تتفقه الدولة على شراء سلع استثمارية لإقامة المشروعات العامة وتستههدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، كذلك يتمثل الاستثمار في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين المعيشة للمواطنين.³

¹ - محمد مروان السمان وآخرون، "مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص120.

² - أنيسة عثمانية ولامية بوحسان، "تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص4

³ - محمد الطيب ذهب، "دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص40.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

التعريف الإجرائي:

الاستثمار العمومي هو ذلك النوع من الاستثمار الذي تعود ملكيته للدولة، وتهدف من خلاله إلى تحقيق المنفعة للفرد والمجتمع حيث تقوم الدولة بإنفاق جزء من مداخيلها لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة وتحسين المستوى المعيشي من جهة أخرى.

II - أدوات الاستثمار العمومي:

يقصد بأداة الاستثمار، هي ذلك الأصل الحقيقي أو المادي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية، وهي كما يلي: ¹

1- الأوراق المالية: تصنف الأوراق المالية حسب عدة معايير، حيث أهم الأوراق حسب معيار الحقوق هي الأسهم، السندات والأوراق التجارية ومن حيث الدخل تكون ذات دخل متغير أو ثابت.

2- العقارات: يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر ك شراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي)، وإما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو إنجاز مباني.

3- المشروعات الاقتصادية: إن المشروعات الاقتصادية، يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، منها ما هو صناعي وزراعي وتجاري، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية كالآلات والمعدات والمباني، ووسائل النقل والعمال والموظفين. وبالتالي فإن مزج كل هذه عوامل الإنتاج يؤدي إلى خلق "قيمة مضافة"، و تنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام للوطن PIB، لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع.

4- العملات الأجنبية: تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، خاصة في الوقت الحاضر، إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة، فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك، طوكيو، باريس، فرانكفورت، ولندن وغيرها، ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، كعوامل ميزان المدفوعات والقروض الدولية، وأسعار الفائدة، وظروف التضخم والانكماش الاقتصادي، والأحداث السياسية، وعامل العرض والطلب... الخ.

5- المعادن النفيسة: لقد أصبحت المعادن النفيسة، كالذهب والفضة والبلاتين، من أدوات الاستثمار الحقيقي. تنضم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها عن طريق الشراء والبيع المباشر، وإيداع الذهب

¹ - عبد القادر بابا، "حول سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004، ص 44-47.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية. إن أسعار المعادن النفيسة شهدت في الآونة الأخيرة تدهورا حاد بعدما وصلت إلى ذروتها في بداية الثمانينات. ثم انخفض سعرها بعدما ارتفع سعر الدولار لذا أصبح المستثمرون يفضلون استثمار أموالهم في شراء الدولار.

6- صناديق الاستثمار: صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، كالبنوك أو شركة استثمار لها دراية وخبرة في مجال تسيير الاستثمارات، وذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار وتحقق للمشاركين في هذا الصندوق إيرادات، وفي حدود معقولة من المخاطر، وفي هذا المضمار يمكن اعتبار صندوق الاستثمار كأداة استثمار مركبة، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر، فيها حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتاجرة بالأوراق المالية، بيعا وشراء، أو المتاجرة بالعقارات والسلع إلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة. وأهم المزايا التي يقدمها صندوق الاستثمار للمدخرين هي أنه يمنح فرصة مهمة لمن يحوزون على مدخرات ولا تتوفر لديهم خبرة ودراية في مجال الاستثمارات على استثمار أموالهم في مجالات مختلفة مقابل الحصول على عمولة معينة من طرف الخبراء والمحترفين الذين يتولون إدارة هذه الصناديق.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار العمومي

I - أهمية الاستثمار العمومي

نلاحظ أن أهمية الاستثمار العمومي تصنف وفق معيارين سواء أهميته بالنسبة للفرد أو للوطن أجمع:¹

1- الأهمية على مستوى الفرد: يمكن تحديد أهمية المشاريع الاستثمارية على مستوى الفرد كمايلي:

- يسهل على الفرد المستثمر توقع العائد من الاستثمار.

- يساعد الفرد المستثمر على حماية ثروته من المخاطر بأنواعها.

- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال الأرباح المحققة.

2- الأهمية على مستوى الوطن: يمكن تلخيص أهمية الاستثمار العمومي على المستوى الوطني

بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني.

- إنعاش الاقتصاد والنمو بعجلة النمو الاقتصادي.

- خلق فرص عمل جديدة والتقليل من البطالة.

¹ - قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، عمان، الأردن، 2007، ص33-34

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

- دعم ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
 - تشجيع المنتج المحلي.
 - II - أهداف الاستثمار العمومي
- من خلال دراستنا لمفهوم الاستثمار العمومي استنتجنا أنه لا يهتم بالعائد والربح إنما له مجموعة من الأهداف أهمها:¹
- تحقيق عائد يضمن استقرارية المشروع وتغطية متطلباته.
 - المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
 - استمرارية الحصول على دخل والعمل على زيادته فهذه أهم مبادئ الاستثمار حتى لو كان عمومي.
 - دعم الوطن لبعض المشاريع العمومية كصناعة الأسلحة هدفها المساهمة في حماية الوطن وتحقيق الأمن القومي.
 - تحقيق المنافع العامة وتوفير الخدمات الأساسية للفرد.
 - رفع متوسط دخل الفرد.
 - تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
 - القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب عمل في المشاريع الاستثمارية.
 - تحسين البنى التحتية.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار العمومي

I- تعريف السياسة المالية

السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة.

تعريف: هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يتتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي، ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة

¹ - كاظم جاسم العيساوي ، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري تطبيقي"، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، مصر، 2013، ص 19-20

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

لجمهور المواطنين، بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات.¹

II - أدوات السياسة المالية

إن السياسة المالية تنقسم بدورها إلى ثلاث سياسات فرعية: هي السياسات الضريبية، السياسة الإنفاقية، والسياسة الائتمانية، فالضرائب بأنواعها وأشكالها هي أدوات السياسة الضريبية، ومجالات الإنفاق العام هي أدوات السياسة الإنفاقية، أما السياسة الائتمانية تهتم بجانبان حيث جانب منها يهتم بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وسداد أصل القرض وفوائده، أما الجانب الآخر فيهتم بسياسة منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة. وسنذكرها كما يلي:²

1- السياسات الضريبية

حيث أن الضرائب تتشكل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

أ- الضرائب المباشرة : بشكل عام هي تلك الضرائب المفروضة على مختلف وجوه الدخل سواء دخول الأفراد العاملين في القطاع الخاص أو العام، أو الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الخاصة أو العامة. كما تتميز الضرائب المباشرة بمرورتها، أي بإمكان الدولة زيادة حصيلتها هذا النوع كلما دعت الحاجة عن طريق رفع معدل الضريبة أو تخفيضها.

ب- الضرائب غير المباشرة : الضرائب غير المباشرة هي ليست ضرائب على الدخل وإنما هي ضرائب على صور إنفاق الدخل وبالتالي تعني ضرائب على المعاملات أو التداول، وتشتمل الضرائب غير المباشرة ضرائب على الاستهلاك والرسوم الجمركية وانتقال الثروة بين الأفراد أو المؤسسات.

2- السياسات الإنفاقية:

للنفقة العامة دور إيجابي يتمثل في كونها أداة ووسيلة تهدف الدولة بواسطتها إلى تحقيق أهداف معينة مختلفة تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالنفقات العامة تغطي النشاطات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات.

تنقسم النفقات العامة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1- نفقات المنح والإعانات النقدية والعينية: هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرتها على مقابل مادي من المستفيد بالنفقة هذا بالنسبة للمنح والإعانات النقدية، أما الإعانات والمنح العينية تتمثل في تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة لتوفير بعض السلع والخدمات مجانا.

¹ - فوزي عبد المنعم و صادق بركات، "المالية العامة والسياسة المالية"، توزيع منشورات المعارف، ط1، مصر، 1999، ص33.

² - حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، مصر، 2000، ص16.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

2- نفقات مشتريات الدولة من السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية: كمشتريات الدولة من السلع الاستهلاكية مثل أدوات مكتبية ونفقات الإنارة والمياه، ومشتريات الدولة من خدمات استهلاكية مثل مرتبات الموظفين وعمال الإدارات والمصالح الحكومية. ومشتريات الدول من السلع الإنتاجية تتمثل في الآلات والمعدات لإنشاء السدود، ومشتريات الدولة من الخدمات الإنتاجية مثل مرتبات أعضاء التدريس بكافة مستوياته والخبراء ونفقات الأبحاث.

3- نفقات سداد الدولة لأصل وفوائد القروض الداخلية والخارجية وتنقسم إلى:

أ- سداد أصل وفوائد القروض الخارجية.

ب- سداد أصل وفوائد القروض العامة الداخلية.

III- دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار العمومي.

الاستثمار العمومي يعتبر مصدرا هاما بالنسبة للدول المتقدمة كانت أم النامية، لما له من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية على العموم. وفيما يلي سنلخص دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار العمومي:¹

السياسة المالية في الدول المتقدمة تهدف إلى المحافظة على مستوى الإنتاج المرتفع في كل قطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال تشجيع الطلب المحلي والطلب الخارجي على البقاء عند مستويات مرتفعة لامتناع الإنتاج المتزايد، وعادة ما يكون سهلا باستخدام أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية أو ما يسمى بسياسة تشجيع الطلب، يختلف الوضع في الدول المتخلفة عن الوضع في الدول المتقدمة فالدول المتخلفة لا تمتلك جهاز إنتاج قوي ولا تمتلك هياكل قاعدية، فالدول النامية تحتاج أولا إلى البنية التحتية من طرق ومطارات وسدود وشبكات نقل المياه، مدارس، جامعات، مستشفيات، مراكز تكوين ومراكز بحوث...، وتحتاج أيضا إلى قوانين استثمار تشجع أصحاب رؤوس الأموال على استثمارها، سواء بتقديم خدمات استثمارية مجانية أو بأسعار مشجعة كالمياه والكهرباء والغاز أو بتقديم إعفاءات ضريبية، أو تقديم ضمانات للمستثمرين بعدم التراجع عن الامتيازات الممنوحة، وتحتاج أيضا إلى نظام ضريبي فعال وإدارة رشيدة. كما تحتاج إلى جهاز إنتاجي قوي، ومتكامل يضم كل القطاعات الإنتاجية والخدمية، وهدف السياسة المالية في الدول المتطورة هو الحفاظ على الطلب عند مستوى مرتفع العرض العادي، وما يطرأ عليه من زيادة بسبب الابتكارات، أما في الدول المتخلفة فتهدف إلى إنشاء اقتصاد بمرافقه وهياكله، ويعتبر جذب الاستثمار من القضايا المهمة لدول نظرا للمنافع التي يولدها من تدفقات رؤوس الأموال، ولا تقتصر أهميته على أنه مجرد آلية

¹- د. مروى مويبي، "السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار"، مقال لمجلة المنتدى للدراسات والأبحاث، العدد 1، 2017، ص 59،63،64،109.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

لجذب التدفقات المالية، وإنما يؤدي إلى الإسهام في قاعدة الأصول غير المنظورة كنقل التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الإدارة المتقدمة وتدريب القدرات البشرية وزيادة القدرة التنافسية. وتوفير المناخ الاستثماري الملائم ووضع آليات متنوعة من بينها نظام الحوافز الذي يهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية بوجه عام وزيادة إمكانات هذا البلد للحصول على القدر اللازم من الاستثمار بوجه خاص. وفي ما يلي سنسلط الضوء على أداتين من السياسة المالية:¹

أولاً : آثار السياسة الضريبية:

تمثل السياسة الضريبية الشق الثاني من السياسة المالية حيث تستخدم من خلالها الدولة كافة الأدوات الضريبية لإحداث آثار معينة مثلًا من خلال الحوافز الضريبية التي تؤثر على اختيارات المستثمرين بين العروض الاستثمارية المتاحة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة مثلًا عندما تتضمن نتائج بعض الفرص الاستثمارية خسائر مؤكدة، أو محتملة أو عندما تكون نتائج الفرص الاستثمارية منخفضة العائد الخاص مرتفعة العائد الاجتماعي وذلك تماشياً مع أهداف المجتمع ، كما تزيد أهميتها في الدول النامية التي يكون فيها نظام السوق غير فعال في تخصيص الموارد الاقتصادية نظراً لتدخل الدول في تحديد أسعار غالبية السلع وعوامل الإنتاج.

ثانياً : آثار سياسة النفقات العامة:

استعملت سياسة النفقات العامة في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة اختلالاته عقب أزمة الكساد العظيم 1929، حيث أقر كينز بضرورة تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية من خلال استخدامها للإنفاق العام، فاعتبره جزء مهم من السياسة المالية والأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويمكن أن نقسم مجالات الإنفاق إلى ثلاثة أقسام هي:

1- الإنفاق على البنية التحتية.

2- تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية.

3- الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي.

¹ - كفية قسيموري ، " أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار اقتصادي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021، ص 35- 41

المبحث الثالث: تطور قطاع المحروقات وتأثيره على الاقتصاد الجزائري

تم اكتشاف أول حقل بترولي في الجزائر سنة 1956م في حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية، حيث يعتبر قطاع المحروقات من أهم محركات الطاقة في الجزائر والعصب المحرك للاقتصاد الوطني، سواء من ناحية الاستثمارات والأرباح والمداخيل التي يوفرها للاقتصاد و التي تمثل 95 % من المداخيل الوطنية، أو من ناحية مناصب الشغل التي يوفرها . لذا سنحاول في هذا المبحث التعريف بهذا القطاع ودراسة تاريخه في الجزائر ودراسة مختلف التطورات التي شهدتها عبر السنين بالتعاون مع شركة سوناطراك التي تعتبر الممثل الوحيد له في بلدنا.

المطلب الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

I- اكتشاف البترول في الجزائر

تحتضن الصحراء الجزائرية العديد من الثروات المعدنية وصفها الخبراء بالكنز الثمين أهمها البترول. يرجع تاريخ اكتشاف البترول في الجزائر إلى بداية القرن العشرين، حيث بدأت أول محاولة للبحث والتنقيب على البترول عام 1913م حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، ومن يومها تولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وفي عام 1946م تم اكتشاف أول بئر بترولي في واد قطراني، ثم بئر برقة بالغرب من عين صالح عام 1952م وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول الرخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية - الجزائر CFP والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر CREPS.¹

تعتبر سنة 1956 نقطة تحول في تاريخ استكشاف المحروقات في الجزائر وذلك باكتشاف أول حقل بترولي في الصحراء الجزائرية، هو حقل حاسي مسعود بمساحة 2500 كم² وذلك في جوان 1956، ثم توالى الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير . حيث من أحدث الاكتشافات اكتشافات سنة 2023 حيث أعلنت شركة سوناطراك في الثلاثي الأول من سنة 2023 عن تحقيق اكتشافين نفطيين في حوض أمقيد مسعود اثر حفر بئرين BRM-1 و BMD-1.²

وحاليا بدأت الجزائر في تتبع سياسة بترولية حادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة السوق الأوروبية والأمريكية.³

¹- يسري محمد أبو العلا ، " نظرية البترول" ، دار الفكر الجامعي ، ط1، مصر، 2008، ص 437.

²- سوناطراك مديرية الاتصال، تقرير، "سوناطراك تعلن عن تحقيق عدة اكتشافات في الثلاثي الأول"، 11 أبريل 2023

³- فاتح حركاتي، " دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر" مقال للمجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 32 ، العدد 2 ، 2018، ص 424-425.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

II- تعريف ونشأة شركة سوناطراك

1- تعريف شركة سوناطراك: اختصرنا تعريف شركة سوناطراك في تعريفين:¹

التعريف الأول : تأخذ المؤسسة الوطنية للبحث وإنتاج ونقل وتحويل وتسويق المحروقات، حيث:

✓ شركة: SO Société

✓ وطنية: NA National

✓ نقل: TRA Transport

✓ تسويق: C Communication

✓ المحروقات: H Hydrocarbure

التعريف الثاني: سوناطراك (SONATRACH) هي شركة للبحث، الإنتاج، النقل، التحويل وتسويق المحروقات الغازية والسائلة، أسست بهدف تغطية الاحتياجات الوطنية من المحروقات على المدى الطويل وإنعاش الاقتصاد الوطني بالمرسوم رقم 63 - 491 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963م وكذلك تعتبر المورد الأساسي لجلب العملة الصعبة.

2- نشأة وتاريخ شركة سوناطراك

تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في استرجاع السيادة الكاملة على المحروقات أنشئت مباشرة بعد الاستقلال مؤسسة سوناطراك بالمرسوم 491-63 في 31/12/1963 في السجل التجاري رقم 3438-64 والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم 04 بتاريخ 10/01/1966، وذلك من أجل استغلال الثروة البترولية والغازية.

بالبداية لم تسلم لها سوى عملية النقل والتسويق التي كانت تحت السيطرة الأجنبية وقد كان أول انجاز حققته سوناطراك هو انجاز خط الأنبوب البترولي الذي يربط بين مركز التخزين وحوض الحمراء وميناء أرزيو والذي يصل طوله حوالي 805 كلم والذي يعتبر أول انجاز صناعي حققته الجزائر وسوناطراك وأول قناة لنقل البترول ملك لها 100%. وقد تم توسيع صلاحيات شركات سوناطراك بفضل المرسوم رقم 66/296 الصادر في 22/09/1966 بحيث أصبحت تشمل:

- تنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها.
- معالجة وتمويل المحروقات.
- إنشاء وامتلاك منشآت ومصانع المعالجة الصناعية للمحروقات ولاسيما تسويق وتشجيع الصناعة البتروكيمياوية والمواد المشتقة، سواء داخل الوطن أو خارجه آخذين بعين الاعتبار الالتزامات التي بحيازة بعض الشركات الأجنبية².

¹- شريف بوقصبة، "انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة" أطروحة

دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 146.

² - SONATRACH : SONATRACH an Integrated Oil and Gas Company , BAOSEM , Alger , 2013 , P 08

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

تحتل شركة سوناطراك اليوم بعد التطورات التي مرت بها المرتبة الثانية عشر 12 من ترتيب أهم الشركات البترولية بعد ما كانت شركة فتيية وتحولت إلى مؤسسة ضخمة ومجمع بترولي دولي كبير بحوزته تجارب و خبرات و كفاءات عالية.

كما تحتل الصدارة عالميا كونها:

- أول شركة نفطية وغازية في أفريقيا.
- أول شركة غاز في البحر الأبيض المتوسط.
- ثالث مصدر في العالم لغاز البترول المميع
- رابع مصدر في العالم للغاز الطبيعي المميع
- خامس مصدر في العالم للغاز الطبيعي.
- سادس شركة عالميا من حيث احتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي.¹

المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الجزائر والانضمام إلى الأوبك والأوبك

I- تأمين المحروقات

قبل التطرق إلى تأمين الجزائر لقطاع المحروقات يجدر بنا تبیین مفهوم التأميم. حيث يعرف بأنه نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيها، والتأميم ليس له دائما أسباب أيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة. ففي 24 فيفري 1971 أعلن الرئيس الراحل هواري بومدين عن تأميم المحروقات، حيث يأتي هذا القرار لاستكمال مسار طويل من المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1965 من أجل استرجاع الثروات الوطنية لاسيما من خلال استرجاع فوائد الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات مثل "بريتيش بيرتوليوم" و"ايسو" و"شال" أو "موبيل" بالجزائر، وتبعها أمر وقع في 11 أفريل 1971 بصدور القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد بالتالي الإطار الذي من المفروض أن يجري فيها نشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث عن المحروقات واستغلالها.²

¹- الموقع الرسمي لسوناطراك <https://sonatrach.com/presentation> تاريخ الاطلاع 2023-04-21

²- عصام بن الشيخ، " قرار تأميم النفط الجزائري 24-02-1971"، مقال لمجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6 جانفي 2012، ص 193.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

هذه القرارات كما جاءت في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين التي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1971/02/24 و تنص على:¹

- أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56 % من مجمل الإنتاج البترولي .
 - التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.
 - تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على تراب الجزائر .
- ثم صدر بعد قرارات التأميم مباشرة، المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 12 أفريل 1971 (أي بعد شهرين من التأميم) الذي وضع حد لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها الملاك الوحيد للثروات النفطية.²

II- أهمية قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات عامة والبترول خاصة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، شأنه في ذلك شأن الدول العربية النفطية الأخرى ذات الإقتصادات الريعية، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة منذ الاستقلال خلال العقود الأربعة الماضية، إذ يستخدم النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير العملة الصعبة، بالإضافة إلى أن الصادرات النفطية تأخذ حوالي 97% من الصادرات الأجنبية وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. هذا الاهتمام بقطاع المحروقات راجع لعدة أسباب أهمها انتهاج سياسة قطب النمو بعد الإستقلال، القرب من الأسواق نظرا للموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر، والنوعية الجيدة للبترول الجزائري مقارنة بالأنواع الأخرى.³

III - انضمام الجزائر إلى الأوبك والأوابك

أنشأت منظمة الدول المصدرة للبترول ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر عام 1960، احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار البترول، فأنشأت المنظمة بهدف توحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها، انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969 أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) فأنشأت في جانفي سنة 1968 بهدف توحيد جهود الدولة الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات البترولية في شتى مجالاتها، والاستفادة منها لإقامة

¹- القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35 الصادر في 27-08-1986 .

²- المرسوم التشريعي 71-22، الجريدة الرسمية الجزائرية، 12-4-1971، تاريخ الاطلاع 3-3-2023

³- بن عميروش مديحة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

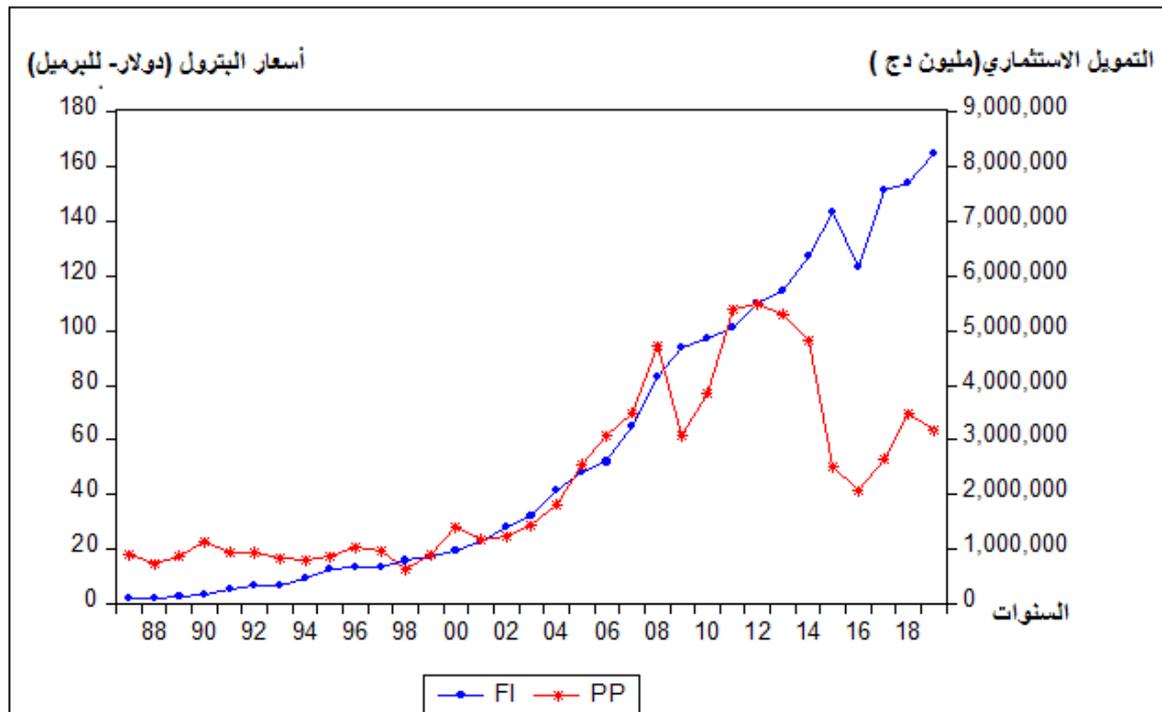
الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

مشاريع مشتركة وإقامة صناعة نفطية، انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام 1970 وتم اختيار الكويت مقر لها.¹

المطلب الثالث : أثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق الاستثماري في الجزائر

يؤدي انخفاض أسعار البترول إلى تراجع إيرادات الدولة وهذا لأن نسبة كبيرة من هذه الأخيرة تعتمد على البترول. لم يؤثر الانخفاض على المدى القصير وهذا راجع لمخزون الدولة ولكن يؤثر وبشكل كبير على المدى البعيد وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

الشكل رقم (1): منحنى تطور أسعار البترول مع التمويل الاستثماري خلال الفترة (1987-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج 10 eviews

التحليل:

- مرحلة 1 : (1987 - 1997)

بسبب مرور السوق البترولية بأزمة في النصف الثاني من الثمانينات بسبب حدوث انكماش في الطلب العالمي مع زيادة المعروض من البترول وصل سعره إلى أحد أدنى مستوياته سنة 1987 - 17.73 دولار للبرميل وبدأ الارتفاع تدريجيا وصل إلى 18 دولار للبرميل سنة 1997، ولأن إيرادات الجزائر تعتمد وبشكل أساسي على المحروقات عامة والبترول خاصة أدى هذا إلى ارتفاع قيم التمويل

¹- نوري نبيلة ، " استراتيجية ترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، 2012 ، ص 62.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

الاستثماري من 93880.2 مليون دج سنة 1987 إلى 647459 مليون دج سنة 1997 وهو ارتفاع ملحوظ وهذا ما يبين العلاقة الطردية بين سعر البترول والتمويل الاستثماري وهو تحصيل حاصل على أساس هيكل إيرادات الميزانية العامة للدولة.

- مرحلة 2 : (1998-2008)

بسبب العوامل الجيوسياسية بالدرجة الأولى وأزمة 1998 انخفض سعر البترول إلى 12.28 دولار للبرميل وقابله ارتفاع لقيم التمويل الاستثماري حيث بلغ 773955.4 أي بنسبة 19 % وهذا راجع إلى استعمال الدولة لاحتياطياتها الموجودة لدى صندوق ضبط الموارد واحتياطات الصرف ورفضها لتخفيض التمويل الاستثماري خصوصا مع مرور الدولة بمرحلة صعبة سياسيا سماها المؤرخون بال عشرية السوداء. عقب انتهاء الحرب الباردة ودخول العالم في استقرار سياسي وأمني وزيادة الطلب العالمي على البترول خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الهند والصين وهذا ما يعكس التطور الحاصل آنذاك لذا منذ 1999 فوجئنا بارتفاع أسعار البترول ل 17.44 دولار للبرميل واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2008 حيث بلغت 94.1 دولار للبرميل وهو تصاعد واضح وملحوظ ويؤثر بطريقة موجبة على اقتصاد الجزائر حيث قابله ارتفاع صارخ في التمويل الاستثماري أي من 773955 مليون دج سنة 1999 إلى 3224924 مليون دج سنة 2008 وهذا يمثل العلاقة الطردية بينهما خصوصا مع انطلاق البرامج التنموية سنة 2002 وتطور الاستثمار العام في البنية التحتية القاعدية.

- مرحلة 3 (2009 - 2013)

بدأت هذه المرحلة بانخفاض سعر البترول ل 60 دولار للبرميل بسبب الأوضاع السياسية العالمية آنذاك أهمها الربيع العربي وهي من أهم الصدمات النفطية قابلها ارتفاع في التمويل الاستثماري 4154538 مليون دج وهذا لاعتباره أولوية بالنسبة للدولة ومع انخفاض إيراداتها لم يكن تخفيض التمويل الاستثماري خيارا لترشيد احتياطياتها وهذا لأهمية الاستثمار واعتباره أساس دفع عجلة النمو الاقتصادي. أما بعدها نلاحظ تصاعد في الأسعار لغاية سنة 2013 كان سعره 105.87 دولار رافقه ارتفاع صارخ لقيم التمويل الاستثماري حيث بلغ 5498714.2 مليون دج حيث اعتمدت الدولة على هذه الفوائض المالية لتمويل السياسة التوسعية المتجلية في إنشاء أو تهيئة المشاريع المرتبطة بالهياكل القاعدية على غرار الطرق والمطارات.

- مرحلة 4 : (2014 - 2019)

يمكن تقسيمها إلى جزأين من جهة أسعار البترول فبعد انخفاضه ل 96.29 دولار للبرميل سنة 2013 واصل في الانخفاض ل 40 دولار للبرميل سنة 2016 وتعتبر هذه أخطر صدمة بترولية عكسية بسبب رفض دول الخليج الداخلة في الأوبك أهمها السعودية لتخفيض الإنتاج مع ارتفاع

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

الفائض في المعروض البترولي وأيضا الاضطرابات السياسية في مناطق إنتاج البترول كليبيا والعراق. وفي هذا الجزء من المرحلة الأخيرة نلاحظ ارتفاع في التمويل الاستثماري وكما شرحنا سابقا بسبب اتخاذ الدولة الاستثمار كأولوية وتخفيض التمويل الاستثماري ليس بخيار رغم العجز الذي تمر به وسياسة التقشف التي اعتمدها آنذاك سنة 2016.

أما من 2017 إلى 2019 نلاحظ تذبذب أسعار البترول ولكنها بقيت في تصاعد لاستقرار الأوضاع في البلاد والتخلص من سياسة التقشف رافقها ارتفاع في التمويل الاستثماري من 7544331.1 مليون دج سنة 2017 إلى 82112687 مليون دج سنة 2019.

- نلاحظ أنه في المرحلتين الأخيرتين وعلى الرغم من انخفاض متتالي لأسعار البترول منذ سنة 2013 إلى أن هذا لم يؤثر على التمويل الاستثماري وهذا لأن المبالغ رصدت في برنامج توظيف النمو (2010 - 2014) والبرنامج الخماسي (2015 - 2019) وأيضا لأن التمويل كان من خلال السحب من الموارد المجمعة لدى صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف ويظهر هذا في الانخفاض المتتالي في احتياطات الصرف.

المطلب الرابع : أثر البرامج الاستثمارية على المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي والبطالة)

I - مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والبطالة

1- النمو الاقتصادي

التعريف الأول : يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.¹

التعريف الثاني : حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي.²

¹ - سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبدة، " قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2014، ص 79-80.

² - الوليد قسوم ميساوي، " أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 36.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

2- البطالة

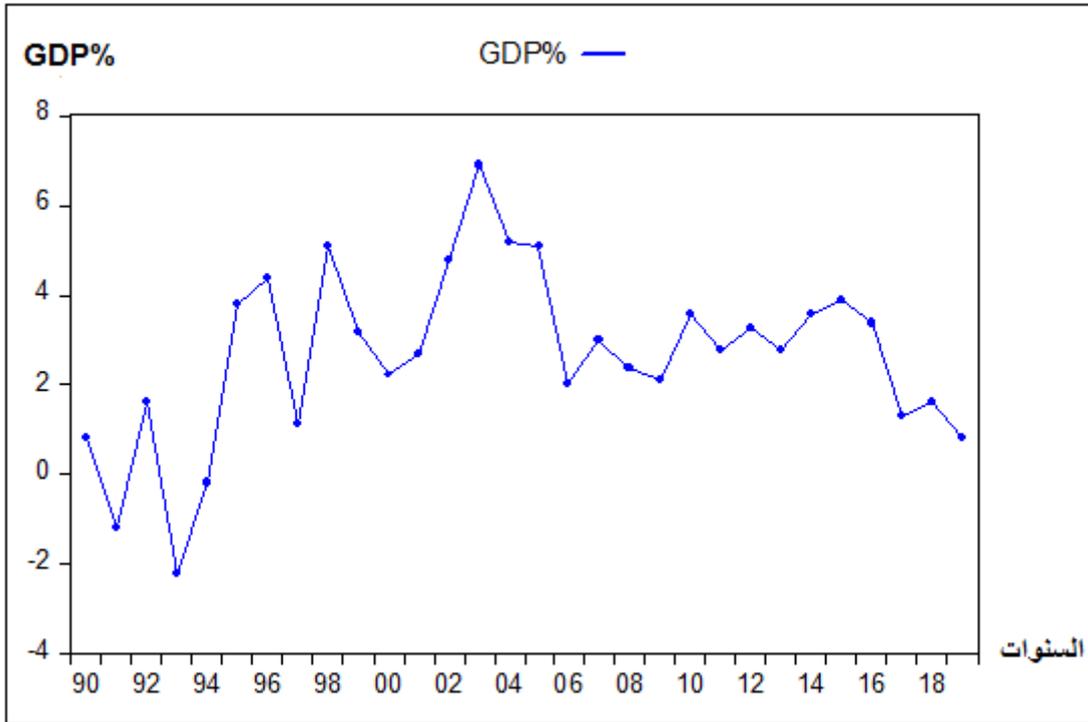
التعريف الأول : يعتبر الشخص بطالا إذا لم يكن لديه عمل، لكنه يسعى جاهدا للبحث عنه ولم يجد والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه فإنهم يكونوا متعطلين برغبتهم ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة.¹

التعريف الثاني : نستخدم مصطلح البطالة على كل من كان قادرا على العمل ثم عجز عن الحصول عليه بسبب عارض من عوارض التعطل التي تنطوي عليها سوق الأعمال.²

II - أثر البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي

قمنا بتمثيل معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2019 في الشكل التالي:

- الشكل رقم(2):منحنى تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر : من إعداد الطالبتين عن طريق استخدام برنامج 10 eviews

¹- رحيمي عيسى و قرقاد عادل، "ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها و آثارها" ، مقال لمجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 1، السنة 2018، ص 146.

²- أبو تراب تغريد قاسم محمد ، "واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي" ، مقال لمجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد2، 2021، ص 68.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

التحليل :

- من الفترة (1990 - 1994)

اتسمت هذه الفترة بمعدلات نمو عام ضعيفة جدا تراوحت ما بين 2.2- % و 1.6 % بسبب تراجع أسعار البترول، حيث تراوحت معدلات نمو قطاع الفلاحة في الجزائر ما بين 6.2- % و 2% باستثناء سنة 1991 بلغت 15.4 % بسبب ارتباطه بالظروف المناخية، كما جاءت أغلب معدلات النمو في قطاع خارج المحروقات سلبية نتيجة تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية في إطار الإصلاحات الاقتصادية، كذلك عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المجال الصناعي تم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ (5/10/1993) والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الخواص والأجانب، كما عرف قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو ضعيفة إلى جانب قطاع الخدمات الذي سجل متوسط نمو قدره 2.66%¹ نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، كما نلاحظ أيضا أن معدلات قطاع المحروقات كانت ضعيفة نتيجة لتذبذب أسعار البترول خلال الفترة.

- من الفترة (1995 - 1999)

من خلال المنحنى نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي الجزائري شهدت تحسنا خلال هذه الفترة إذ سجلت معدلات نمو موجبة ليعرف ارتفاعا جيدا سنة 1996 إلى 4.4%، في حين بلغ أدنى مستوياته في سنة 1997 حيث بلغ 1.1 % ليلعب أعلى معدلاته سنة 1998 بـ 5.1% نتيجة لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، كما نلاحظ أن معدلات النمو التي سجلها القطاع الفلاحي خلال سنتي 1995-1996 عرفت ارتفاعا جيدا ما يدل على مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمته في رفع القيمة المضافة مما يؤدي إلى رفع معدل النمو العام، في حين عرفت معدلات نمو قطاع الصناعة تدهورا كبيرا نتيجة تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة باستثناء سنة 1998 سجلت معدل نمو قدره 8.4% بقطاع الصناعة. كما عرف قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو إيجابية متواضعة بسبب تراجع حجم الاستثمار العام والخاص في هذا المجال، كما نجد أن قطاع الخدمات حقق هو أيضا معدلات نمو لا بأس بها حيث بلغ سنة 1998 حوالي 7.9%².

¹- سمير حفصي، عبد القادر خليل، " دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر"، مقال لمجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة يحيى فارس، المدية، مجلد 06، عدد 2، 2020، ص 143

²- بالرفقي تيجاني، " تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مقال لمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 13، سنة 2013، ص 46

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

- من الفترة (2000 - 2004)

عرف النمو في هذه الفترة معدلات نمو عام متحسنة حيث بلغ متوسطه 3.99 % نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي أدى إلى تحسن البيئة الاستثمارية حيث قام القطاع الفلاحي بقفزة جيدة بنمو بلغ 13.5 % سنة 2001 بفضل سياسات الدعم التي طبقتها الدولة والتي تهدف إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع، كما شهد قطاع الصناعة ارتفاع كبير في معدلاته خلال هذه الفترة حيث بلغ أوج تطوره سنة 2004 حين بلغ 6.2 %، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد سجل أيضا ارتفاع ملحوظا في مجال السكن والبنية التحتية كما حقق قطاع المحروقات سجل معدلات نمو متحسنة مقارنة بالفترة الأولى.

- من الفترة (2005 - 2009)

لوحظ في هذه الفترة تراجعاً في معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة بعد سنة 2007، تزامناً مع تداعيات الأزمة العالمية وتأثيراتها في الطلب على البترول حيث انخفضت أسعاره وبالتالي تسجيل قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة، كما عرف قطاع الفلاحة تحسناً ملحوظاً خلال سنتي 2006 و2007 ليسجل نمواً سالباً سنة 2008 قدر بـ 5.3- % بفعل الجفاف كما ارتفع بعد ذلك ليبلغ 6.2%¹ سنة 2009 نتيجة مردود الحبوب تلك السنة، إلا أن القطاع الصناعي لم يشهد ارتفاعات محسوسة حتى سنة 2008 إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالآليات والتحفيزات التي طبقتها الجزائر قصد دعم إنتاجية المؤسسات وترقية الاستثمار.

- من الفترة (2010 - 2016)

النمو العام خلال هذه الفترة عرف تحسناً حيث انتقل إلى 3.3% سنة 2012 ليصل سنة 2016 إلى 3.4% نفس الشيء في قطاع الصناعة خاصة سنة 2011 وفي القطاع الفلاحي سيما سنة 2011 حيث بلغ 13.5%، في حين حافظ قطاع الخدمات على مستوياته حيث تراوحت معدلات هذا الأخير بين 3.8% و 7.7% كما حافظ قطاع البناء والأشغال العمومية على مستواه المعهود في حين نلاحظ تراجعاً في قطاع المحروقات حيث بلغ 1.6- % سنة 2011 حتى سنة 2013 الذي بلغ 8.8% ليعود وينخفض مرة أخرى سنة 2014 إلى 3.3%.

- من الفترة (2017 - 2019)

بدأ معدل النمو بالانخفاض سنة 2017 ليصل 3.1% ثم يصل نسبة 0.8% سنة 2019 رغم الجهود المبذولة من الدولة في التمويل الاستثماري نظراً لتراجع أسعار البترول التي أدت إلى انخفاض حجم الكتلة النقدية مما أدى إلى تخفيض الإنفاق على المشاريع الاقتصادية.

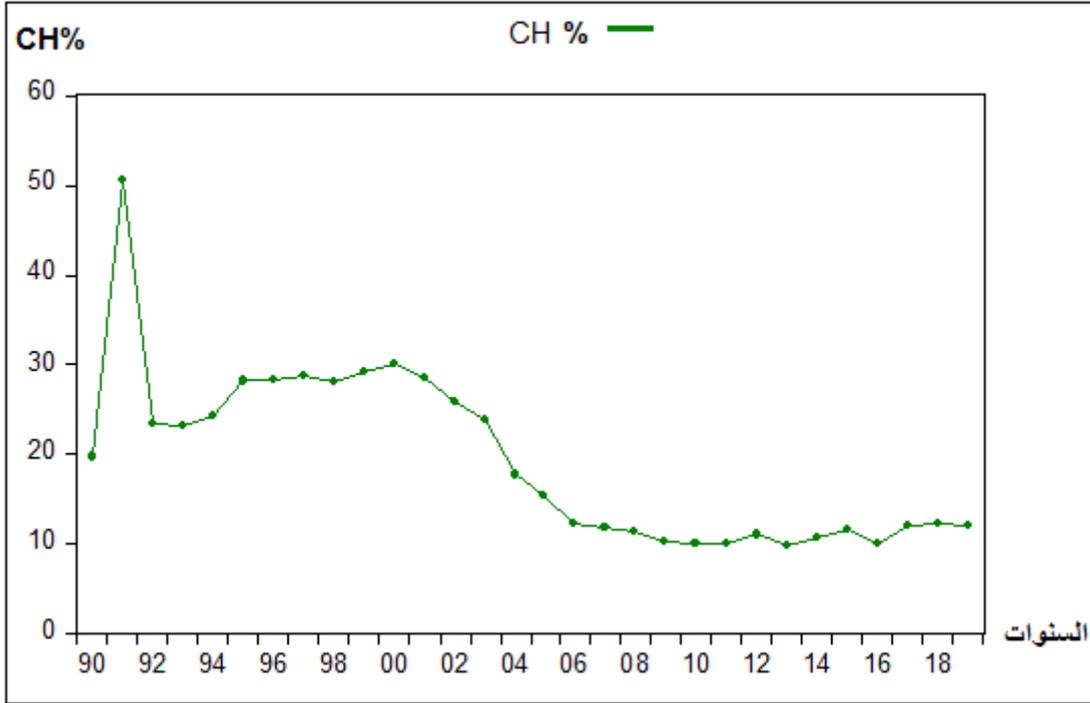
¹- سمير حفصي، عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره ، ص 145.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

III - أثر البرامج الاستثمارية على البطالة

سنذكر هنا معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019 وكيف أثرت البرامج الاستثمارية عليها.

- الشكل رقم (3): منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2019)



المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج 10 eviews

التحليل :

- سعيًا من الدولة لتعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي أبرمت الجزائر اتفاق بتاريخ 03 جوان 1991، تحصلت بموجبه على قرض يقدر بـ: 300 مليون من حقوق السحب الخاصة (DTS)، أي ما يعادل 403 مليون دولار مع خدمة دين تقدر بـ: 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992، وتم الشروع في تطبيق الإصلاحات بهدف تخفيض عجز الميزانية والتحكم أكثر في السياسة المالية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي، الشيء الذي أدى إلى تحقيق فائض في الميزانية بـ36.8 مليار دج سنة 1991، لتعود حالة العجز للميزانية في 1992 و1993 بـ108.267 مليار دج و162.678 مليار دج على التوالي بسبب تراجع أسعار البترول خلال الفترة 1991-1993¹. أما معدلات البطالة فارتفعت لتبلغ 23.15% سنة 1993. كما شهدت السنوات الأولى من التسعينات ظهور ضغوط

¹- ناصر مراد، " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مقال للمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 1، العدد 3، ص 34.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

تضخمية ساهمت في انخفاض قيمة الدينار بالإضافة إلى انخفاض كبير في سرعة دوران النقود وتدهور الحساب الجاري الخارجي نتيجة للانخفاض في أسعار النفط. على خلفية الاختلالات السابقة واستمرار انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1994 صار الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة خاصة في ميزان المدفوعات، أجبرت السلطات على اللجوء إلى اختيار إعادة جدولة الديون الخارجية، فتم التوقيع أولاً على برنامج التثبيت لمدة سنة في ماي 1994، وبعدها تمت صياغة إطار السياسة الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي والذي مدته 03 سنوات، صادق عليها مجلس محافظي الصندوق خلال الندوة العادية في نهاية شهر ماي من سنة 1995، مما أتاح للجزائر الحق في استخدام مواردها والاستفادة من دعم مالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم الإصلاحات. وكان من نتائج تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية إعادة التوازن للميزانية سنتي 1996 و1997، أما حجم الاستثمارات العمومية فعرف زيادة باستثناء سنة 1996 التي بلغ فيها 147.01 مليار دج، أي بانخفاض يقارب 40% مقارنة بسنة 1995. أما بين سنة 1997 و1998 أصبحت معدلات البطالة تسجل أرقاماً قياسية مستقرة عند حدود 28% رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل استرجاع الاستقرار الأمني.

- انطلاقاً من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق البترول العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي وللمحد من تصاعد معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2009

- في جوان 2001 تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حددت مدته بثلاث سنوات من 2002 إلى 2004 بهدف دعم النمو وإنعاش المحيط الاقتصادي، وسخر له غلاف مالي يقدر بـ 07 مليار دولار، إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج. من أهم النتائج المتحصلة عليها من تطبيق هذه البرامج انتقال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 179893 مؤسسة سنة 2001 إلى 188544 مؤسسة¹ سنة 2002، أدى إلى خلق أكثر من 457400 منصب عمل جديد نصفها دائم، هذا ما سمح بامتصاص جزئي للبطالة المتراكمة خلال الفترة السابقة. خلال سنة 2003 تأكد تحسن التشغيل وما تركه من نتائج على تراجع البطالة، حيث ارتبط عدد مناصب الشغل المنشأة في هذه السنة أساساً بالنفقات العامة وسيما برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، فتم إنشاء حوالي 800.000 منصب شغل، وبلغ عدد المناصب التي تم إنشاؤها في إطار السياسات العمومية

¹- مالكي عمر، "دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي"، مقال لمجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تامنغست الجزائر، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 1، 2020، ص 782

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

خلال السداسي الأول من سنة 2004 حوالي 537930 منصب شغل توزعت كآآتي: أجهزة التشغيل 348676 منصب، مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 98700 منصب والبرنامج الوطني للتممية الريفية والفلاحية 90554 منصب. في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار، لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام. خلال هذا البرنامج تم بعث العديد من المشاريع مع شركاء أآانب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم، انجاز مليون وحدة سكنية، والشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الاستثمار العمومي تم توفير العديد من مناصب الشغل، وهو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة، والتي بلغت في المتوسط 12.06%.

- إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الحكومة منذ سنة 2010 حتى 2014 هي سياسة مالية توسعية لكنها لم تعمل على خلق نمو مما أدى لزيادة معدل نمو البطالة خلال هذه السنوات .
- أما سنتي 2015-2016 اتبعت الدولة سياسة تقشفية عملت على تخفيف النفقات وبالتالي تخفيف البرامج الاستثمارية اتبعها ارتفاعات متتالية في معدل البطالة بلغت 10%.
- انخفضت معدلات البطالة حيث وصلت 12.1% سنة 2017 بعد السياسة التقشفية سنة 2015 - 2016 ثم عاودت في الارتفاع ل 12.3% سنة 2018. لتتخفض سنة 2019 إلى 12.0% وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول هذه السنة أي انخفاض التمويل الاستثماري وتقليل البرامج الاستثمارية تلك السنة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتمويل الاستثماري

خلاصة الفصل الثاني

تمحور هذا الفصل على الإطار النظري للتمويل الاستثماري بمفهومه الواسع، فقد استقتنا الفصل بمبحث يعرفنا بالمفاهيم الأساسية للاستثمار، وتطرقنا بعدها للتمويل الاستثماري بكل جوانبه، أما بعد عرفنا القارئ بالاستثمار العمومي وعلاقته بالتمويل الاستثماري واستنتجنا أن هذا الأخير يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على السياسات والأدوات المختارة للاستثمار العمومي، كما أشرنا للبرامج الاستثمارية وبيننا أثرها المباشر والواضح على أهم المتغيرات الاقتصادية وهما النمو الاقتصادي والبطالة.

الفصل الثالث :

دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر البترول والطلب عليه على
التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1987- 2019

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

مقدمة الفصل

من أجل دراسة أثر تقلبات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر سنفتح هذا الفصل بمبحث أول سنخصصه لتحليل تطور المتغيرات الأساسية للدراسة خلال الفترة (1987-2019)، أما المبحث الثاني سنخصصه لدراسة استقرارية المتغيرات والتكامل المشترك وتقدير النموذج أما المبحث الثالث والأخير خصصناه للاختبارات التشخيصية الخاصة بالنموذج.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 - 2019)

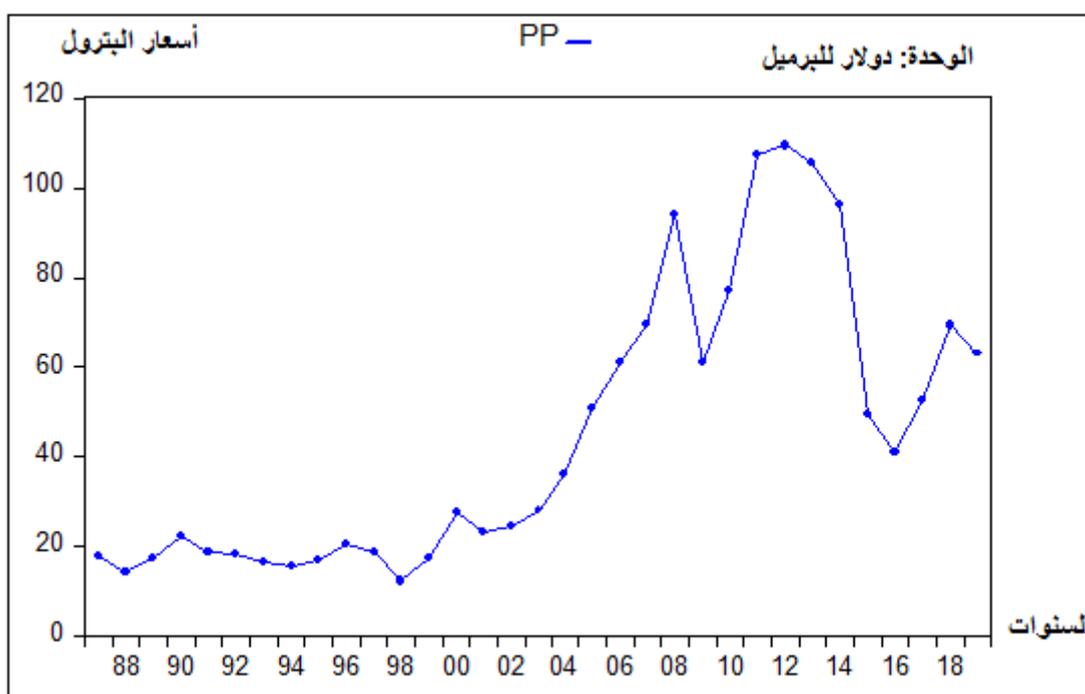
المبحث الأول: دراسة تطور متغيرات الدراسة (1987-2019)

المطلب الأول : تحليل تطور أسعار البترول والطلب عليه

I - تحليل تطور أسعار البترول PP (1987 - 2019)

من خلال الشكل رقم (4) سنقوم بتحليل تغيرات وتطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1987 - 2019)

- الشكل رقم (4): منحنى تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1987 - 2019



المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EViews 10

التحليل :

حسب معطيات الشكل رقم (4) والملحق رقم (1) يمكننا تقسيم السنوات المراد التعليق عليها إلى مراحل غير متساوية نعتبر:

- أول مرحلة تمتد من [1987 إلى 1999] حيث كان سعر البترول فيها متذبذب يرتفع وينخفض يتراوح بين 12 و22 دولار حيث كانت الذروة سنة 1990 بقيمة 22 دولار وذلك بسبب غزو العراق للكويت مما أدى إلى نقص الإمدادات العالمية وحدث ارتفاع كبير في أسعار البترول، وأدنى قيمة سنة 1998 بـ 12 دولار وذلك بسبب القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها عام 1997 والقاضي بزيادة إنتاجها السنوي من البترول الخام بنسبة 10% في السنة المقبلة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

يرجع انخفاض سعر البترول طول هذه المرحلة إلى العوامل الجيوسياسية والتاريخية بالدرجة الأولى نظرا للحروب العالمية القائمة آنذاك والأزمة النفطية جراء انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا بزعامة الاتحاد السوفياتي مما أثر على العالم أجمع والتي حدثت أواخر 1998 وبعدها بدأ في الارتفاع مرة ثانية ليصل سنة 1999 ل 17.44 دولار للبرميل.

- المرحلة الثانية [2000 إلى 2004] شهد سعر البترول تصاعد ملحوظ خلال هذه المرحلة من 27 دولار سنة 2000 م إلى 36 دولار سنة 2004 وكان هذا عقب انتهاء الحرب الباردة ودخول العالم في استقرار سياسي وأمني وزيادة الطلب عليه من الدول المتطورة مثل أمريكا والصين بالإضافة لحدوث اضطرابات في العرض عند دول الأوبك كاضطرابات فنزويلا ونيجيريا وحرب العراق التي أوقفت تصديره لعدة أشهر.

- المرحلة الثالثة [2005 إلى 2010] شهد سعر البترول قفزة نوعية سنة 2005 حيث وصل 50 دولار وبقي في ارتفاع مستمر حتى 94.1 دولار سنة 2008 وهذا بسبب التطور التكنولوجي وتطور الصناعة في العالم والتي تحتاج إلى البترول كمادة أولية أساسية وفعالية المنظمات المدافعة عن البلدان المصدرة له. وانخفض مرة أخرى سنة 2010 إلى 77.38 دولار بسبب الأزمة المالية العالمية والتي فتحت المجال لعوامل أخرى للتحكم في سعره كالمضاربة.

- المرحلة الرابعة [2011 إلى 2013] وتعتبر أهم مرحلة سميها مرحلة المئات حيث دخل سعر البترول لعالم المئات سنة 2011 سنة 107 دولار وبقي في ارتفاع حتى سنة 2013 بلغ 105.87 دولار وبلغ ذروته سنة 2012 - 109 دولار وكانت أعلى قيمة منذ 1987 وهذا راجع إلى تقاوم الأزمات والاضطرابات السياسية في المنطقة العربية مما أدى إلى انقطاع الإمدادات في الكثير من الدول مثل ليبيا وسوريا واليمن.

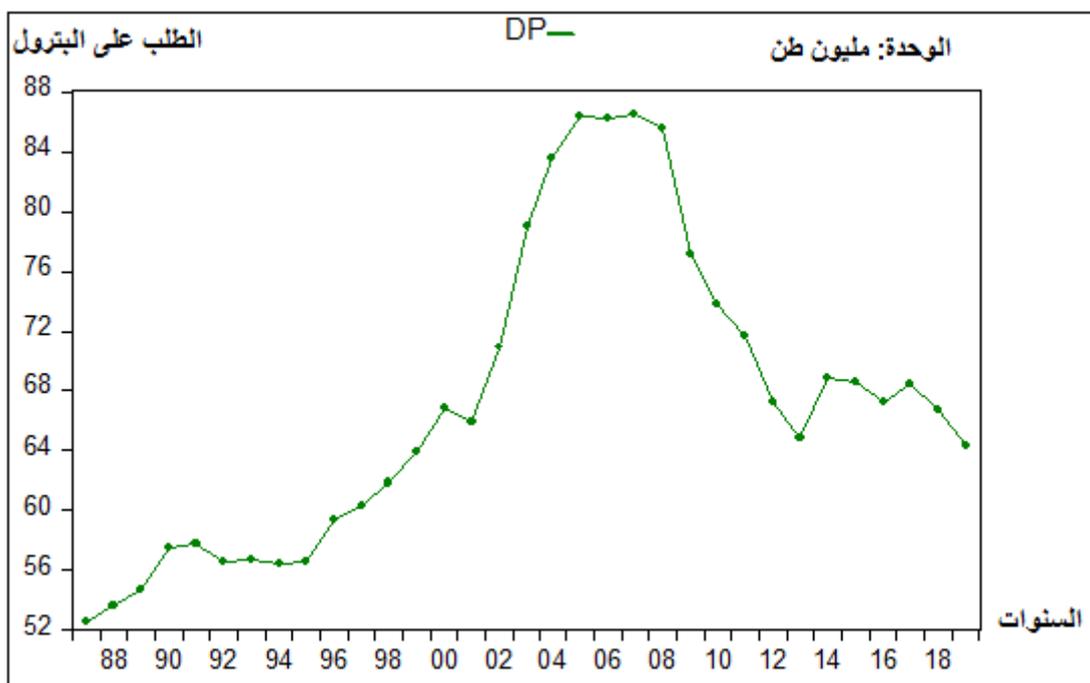
- المرحلة الأخيرة [2014 إلى 2019]: بعد أزمة 2014 بدأ سعر البترول في الانخفاض حيث بلغ سعره 96 دولار للبرميل بسبب قرار الأوبك الذي جاء بالإبقاء على سقف إنتاج الأعضاء عند 30 برميل يوميا وتواصل سعره في الانخفاض سنة 2015 إلى 49.49 دولار للبرميل، وتواصلت أسعار النفط في الانهيار سنة 2016 حيث بلغت 40.86 دولار للبرميل، وتتمثل أسباب هذه الصدمة في زيادة الإمدادات من الدول المنتجة خارج منظمات الأوبك مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على البترول، المصادر الجديدة للطاقة والاكتشافات الحديثة أهمها البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والمشاكل الاقتصادية في بعض الدول الأوروبية واليابان، بلغ سنة 2019 حوالي 62 دولار للبرميل جراء تغير سياسات الأوبك ووباء كورونا الذي ظهر في الثلث الأخير من سنة 2019.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 - 2019)

II - تحليل تطور الطلب على البترول DP (1987-2019)

سنوضح في الشكل رقم (5) تطورات الطلب على البترول في الجزائر خلال الفترة (1987-2019)

- الشكل رقم (5): منحنى تطور الطلب على البترول في الجزائر خلال الفترة 1987-2019



المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج eviews 10

التحليل:

حسب معطيات الشكل (5) الملحق (1) نقسم السنوات من 1987 إلى 2019 إلى عدة مراحل غير متساوية ونقوم بتحليلها :

- المرحلة الأولى [1987 إلى 2002] تراوح فيها الطلب على البترول بين 52.6 مليون طن سنة 1987 حيث تعتبر أقل قيمة و70 مليون طن سنة 2002 وهي الذروة. يبين الجدول ارتفاع طفيف في كميات البترول المطلوبة بسبب تطور المجال الصناعي مما يؤدي إلى احتياج أكثر للبترول باعتباره مادة أولية.

- المرحلة الثانية [2003 إلى 2011] شهدت هذه المرحلة ارتفاع ملحوظ في الطلب على البترول حيث بلغ في السنة الأولى من المرحلة 79 مليون طن وبقي في ارتفاع حتى بلغ الثمانينات في نهاية المرحلة ثم انخفض مرة أخرى إلى 71 مليون طن سنة 2011 ويرجع هذا بالدرجة الأولى لاكتشاف صناعات جديدة واستعمال الطاقات المتجددة مما يؤدي للنقصان من استهلاكه .

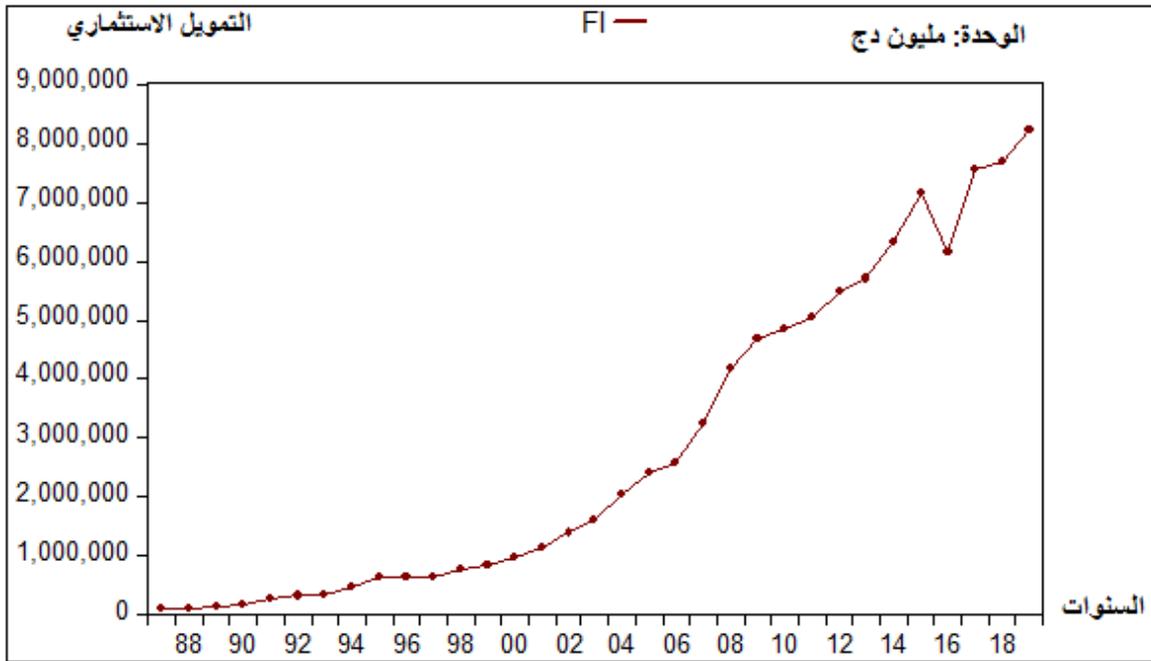
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

- المرحلة الثالثة [2012 إلى 2019] عرف الطلب على البترول نزولا حادا إلى المستويات بسبب الثورات في البلدان العربية التي تعتبر مصدرة للبترول بالدرجة الأولى وزيادة إنتاج النفط الأمريكي ودخول دول العالم في أزمات مالية اقتصادية بسبب وباء كوفيد 19 في نهاية المرحلة أدت إلى توقيف المصانع في بعض البلدان مما سبب انخفاض للطلب عليه لنقص استعماله حيث بلغ 64.3 مليون طن سنة 2019.

المطلب الثاني : تحليل تطور قيم التمويل الاستثماري

من خلال الشكل رقم (6) سنوضح تطور قيم التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

- الشكل رقم (6): تطور قيم التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1987 – 2019



المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج 10 eviews

التحليل :

على عكس المتغيرات الاقتصادية الأخرى فإن التمويل الاستثماري لم يشهد تغيرات أو أزمات كبيرة فمنذ سنة 1987 وهو في تصاعد مستمر إلى غاية 2019 ماعدا سنة 2016 التي انخفض فيها قليلا ثم عاود الارتفاع.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 - 2019)

بعد المرحلة الانتقالية التي شهدتها الجزائر أواخر السبعينيات ومباشرتها للمخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985 - 1989) أدى هذا لرفع قيم التمويل الاستثماري من 99333.3 مليون دج إلى 128766 سنة 1989 وهي آخر سنة من المخطط الخماسي الثاني وهذا لإنعاش الاقتصاد والاستثمار في عدة مجالات حيث وزعت تكاليف البرنامج على النحو التالي 42.5 مليار دج على الفلاحة و85.512 مليار دج استثمرت على الصناعة 24.46 مليار دج في القطاع شبه المنتج و202.97 مليار دج على البنى التحتية أي موجه للاستثمار العمومي بالإضافة إلى الارتفاع الطفيف الذي شهدته أسعار البترول والتي تعتبر مصدر الدخل الأكبر للجزائر من 13.73 دولار للبرميل سنة 1987 إلى 17.31 دولار للبرميل سنة 1989 وتماشيا مع التطور الصناعي الحادث في العالم الذي أدى للارتفاع الطفيف في الطلب على البترول أي رفع إنتاج البترول أي المزيد من الإيرادات موجهة للتمويل الاستثماري.

إن الارتفاع الايجابي والملحوظ لأسعار البترول سنة 1990 والبالغة 22.26 دولار للبرميل وهي أول سنة بلغ فيها العشرينيات أدى لرفع قيم التمويل الاستثماري إلى 160217.0 مليون دج سنة 1990 واستمر في الارتفاع إلى 467941.2 مليون دج سنة 1994، رغم الانخفاض المتتالي لأسعار البترول التي انخفضت ل 15.53 سنة 1993 واستقرار الطلب على البترول الجزائري بين 56 و 57 مليون طن دليل على إعطاء الدولة الجزائرية الأولوية للاستثمار واعتبار التخفيض في تكاليف التمويل الاستثماري ليس بخيار.

إن التحسن الذي شهدته أسعار البترول منذ سنة 1995 من 16.86 دولار سنة 1995 إلى 18.86 دولار سنة 1997 مرورا ب 20.29 سنة 1996 قابله تحسنا موازي لقيم التمويل الاستثماري حيث ارتفعت ل 647459 مليون دج سنة 1997 خصوصا بعد إقرار الجزائر الدخول في مرحلة إصلاحات للاقتصاد الجزائري.

واصلت الدولة الجزائرية رفع قيم التمويل الاستثماري ل 773955.4 مليون دج سنة 1998 رغم انخفاض سعر البترول ودخول السوق البترولية في أزمة حيث وصل سعره 12.28 دولار وهذا دليل على أن التمويل الاستثماري يكون أغلبه من صندوق ضبط الإيرادات واحتياجات الصرف.

نلاحظ أن التمويل الاستثماري يواصل في التصاعد فمن 971661 مليون دج سنة 2000 إلى 2048195 سنة 2004 وهو ارتفاع هائل كان سببه الأول ارتفاع أسعار البترول من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 36.05 دولار للبرميل سنة 2004 يتخطى حاجز الثلاثينات وارتفاع الطلب عليه أيضا حيث بلغ 83.5 مليون طن مما زاد من إيرادات الجزائر التي شجعت على تنفيذ برنامج دعم النمو 2001-2004. ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا بعد ارتفاع سعر البترول سنة 2004 حيث وضعت برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

(2009) كان هدفه تشجيع الاستثمار في جميع المجالات وتحقيق النمو الاقتصادي ولتنفيذه رفعت التمويل ل 4677527 مليون سنة 2009 ومما ساعد على تنفيذه بقاء سعر البترول في ارتفاع حيث تخطى حاجز الخمسينات سنة 2005 ب 50.89 دولار وبقي في تصاعد هائل ومذهل حيث بلغ سنة 2008- 94.1 دولار للبرميل وهي قفزة نوعية في السوق البترولية كان سببها الأزمة المالية آنذاك.

تطور حجم التمويل الاستثماري منذ سنة 2010 إلى سنة 2013 فقد قفز من 4677527 مليون دج إلى 5498714.2 مليون دج 2013 بسبب ارتفاع أسعار البترول جراء الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية وبعض الدول المصدرة له كليبيا فقد ارتفع لغاية 105.87 دولار سنة 2013 وشروع الجزائر في تنفيذ برنامج توطيد النمو سنة 2010-2014. بدأ سعر البترول في الانخفاض سنة 2014 حيث بلغ سعره 96 دولار للبرميل واستمر في الانحدار لغاية 40.68 دولار للبرميل مما أدخل الجزائر في أزمة مالية نتج عنها تطبيق سياسة النقشف التي مست قيم التمويل الاستثماري لأول مرة منذ الاستقلال فقد انخفضت بنسبة ضئيلة من 5712928.4 سنة 2015 إلى 5342800 سنة 2016 . فيما تم توجيه السحب من احتياطي الصرف للجانب الاجتماعي الاستهلاكي . منذ سنة 2017 والطلب على البترول في انخفاض مستمر حيث بلغ 64.3 مليون طن سنة 2019 قابله تعافي في أسعار البترول حيث بلغت 69.52 سنة 2018 أدت إلى ارتفاع التمويل الاستثماري ل 82112683.7 مليون دج موجهة لمختلف المشاريع الاستثمارية أهمها برنامج توطيد النمو 2015-2019.

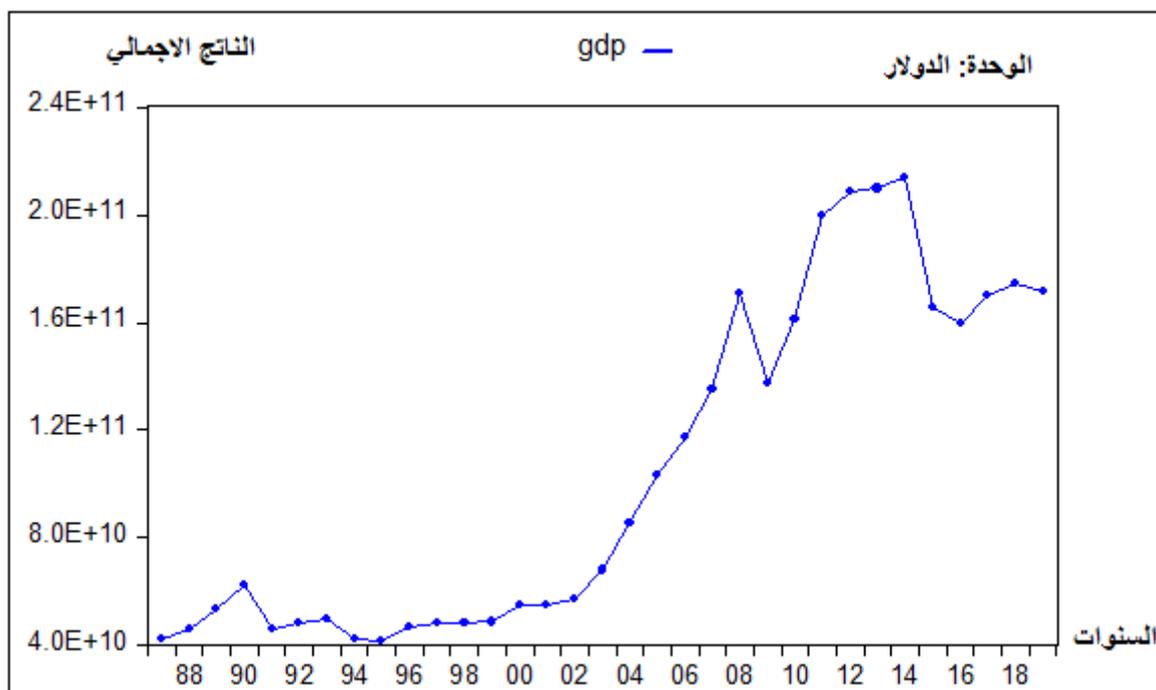
المطلب الثالث : تحليل تطور قيم الناتج الإجمالي والجبابة البترولية

I - تحليل تطور قيم الناتج الإجمالي GDP (1987- 2019)

من خلال الشكل رقم (7) سنوضح تطور قيم الناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1987 - 2019)

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

الشكل رقم (7): تطور قيم الناتج الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1987- 2019



المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج eviews 10

التحليل:

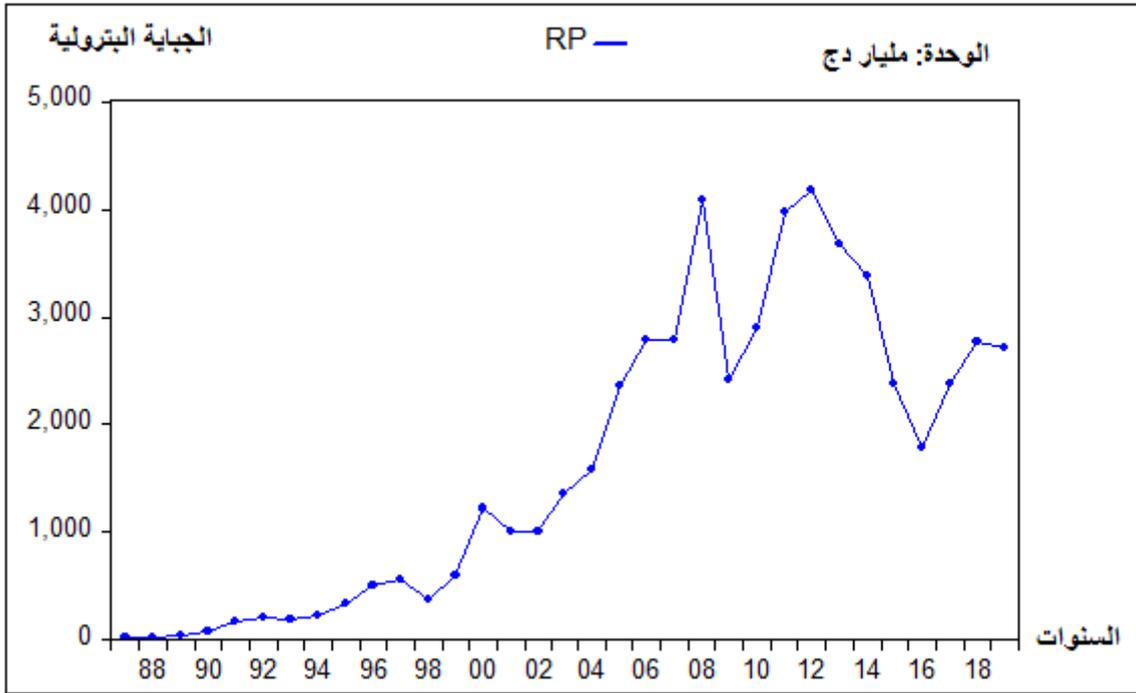
نلاحظ من خلال الشكل (7) و الملحق رقم (1) أن الناتج الإجمالي في تطور مستمر وهذا راجع إلى تطور أسعار البترول المستمر وقفزاته الكثيرة وكثرة البرامج الاقتصادية التي سطرته الدولة طول فترة الدراسة لإنعاش الاقتصاد، حيث كان في بداية الدراسة سنة 1987 حوالي 6.2×10^{10} دولار إلى أن بلغ حوالي 1.45×10^{11} دولار سنة 2019، كانت سنة 2003 صاحبة أكبر معدل للنمو ب 7.2% ، إن الارتفاع المتتالي للناتج الإجمالي لا يعني أنه خال من الطفرات أهمها سنة 1991 بسبب انخفاض أسعار البترول حيث بلغ معدل التطور 1.2% - وأيضا سنة 2008 انخفض جراء الأزمة العالمية ونجد أيضا سنة 2016 تراجع الناتج الإجمالي بسبب تخفيض الإنفاق العام وإتباع سياسية التقشف واستمر في التذبذب لغاية سنة 2019.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

II - تحليل تطور الجباية البترولية RP (1987 – 2019)

من خلال الشكل رقم (8) سنوضح تطور قيم الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

الشكل رقم (8): تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1987-2019



المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج 10 eviews

التحليل:

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات البترولية في تمويل موازنتها العامة، حيث تمثل الجباية البترولية أهم مصدر ضمن هيكل الإيرادات العامة .

المرحلة الأولى (1987_2008): مرحلة الارتفاع المستمر نتيجة للإصلاحات التي انتهجتها الدولة، فقد سجلت الجباية البترولية ارتفاعا متسارعا من 20.48 مليار دج سنة 1987 إلى 201.3 مليار دج سنة 1992، وذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة وارتفاع أسعار البترول، ولكن سرعان ما انخفضت قليلا سنة 1993 حيث بلغ 185 مليار دج، ثم عاودت الارتفاع في سنة 1994 حيث بلغت 222.218 مليار دج، ويعود ذلك لتحسن أسعار البترول، حيث قدرت سنة 1997 ب 564.77 مليار دج، ثم انخفضت إلى 378.56 مليار دج سنة 1998 بسبب تراجع أسعار البترول، ومع عودة أسعار البترول في سنة 1999 للارتفاع سجلنا ارتفاع في الجباية البترولية لغاية ما بلغت 4088.6 مليار دج سنة 2008 .

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

المرحلة الثانية (2009_2019): مرحلة التقلبات نلاحظ حصول انخفاض واضح في الجباية البترولية سنة 2009 حيث بلغت 2412.7 مليار دينار وهذا من مخلفات الأزمة العالمية المالية سنة 2008 ثم بدأت في التعافي حيث بلغت سنة 2010 حوالي 2905 مليار دينار ثم بقيت في هذه الفترة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض بسبب الأوضاع اللامتوازنة التي يعيشها الاقتصاد العالمي عامة والجزائري خاصة خصوصا مع التقلبات الحادثة في أسعار البترول التي تؤثر في الدول ذات الإقتصادات الريفية كالجزائر.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية وتقدير النموذج

سنخصص هذا المبحث للدراسة القياسية لأثر تغيرات سعر البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر من 1987 إلى 2019، بعد تتبعنا للدراسات السابقة ونتائجها اتخذنا من التمويل الاستثماري كمتغير تابع FI و سعر البترول PP والطلب على البترول DP والجبابة البترولية RP والنتاج الإجمالي GDP كمتغيرات تفسيرية وفق الصيغة التالية:

$$FI = f(PP, DP, RP, GDP)....(01)$$

$$t= 1987/2019$$

الجدول (4): تعريف المتغيرات المدرجة في الدراسة

نوع المتغير	رمز المتغير	تعريف المتغير	مصادر البيانات
المتغير	LFI	لوغاريتم التمويل الاستثماري	الديوان الوطني للإحصاء
المتغيرات التفسيرية	LPP	لوغاريتم سعر البترول	شركة سوناطراك - قسم الاستكشاف
	LDP	لوغراتيم الطلب على البترول	شركة سوناطراك - قسم الاستكشاف
	LGDP	لوغاريتم الناتج الاجمالي	البنك الدولي
	LRP	لوغاريتم الجبابة البترولية	بيانات منظمة الأوبك

المصدر : من إعداد الطالبتين

المطلب الأول : دراسة استقرارية السلاسل

نبدأ الدراسة بدراسة الاستقرارية والتي تعتبر الخطوة الأولى الواجب عملها مهما كانت المنهجية المختارة للدراسة. ولهذا الغرض استعملنا اختبار ديكي فولر المطور -ADF-

Augmented Dickey Fuller test

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 & \text{بيانات السلسلة غير مستقرة} \\ H_1: \lambda \neq 0 & \text{بيانات السلسلة مستقرة} \end{cases}$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

اعتمادا على الملاحق 1-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14 لخصنا نتائج اختبار ديكي

فولر المطور في الجدول الآتي:

الجدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ADF

المتغيرات	القيم المحسوبة	القيم الحرجة	الاحتمال 5%	درجة التكامل
LFI	5.8570	-1.9516	1.0000	-
LPP	0.6355	-1.9516	0.8484	-
LDP	0.2411	-1.9520	0.7496	-
LGDP	1.8363	-1.9516	0.9818	-
LRP	0.9854	-1.9516	0.9854	-
LFI	-1.2741	-1.9529	0.1819	-
LPP	-4.9957	-1.9516	0.0000	I(1)
LDP	-3.1101	-1.9520	0.0029	I(1)
LGDP	-4.6366	-1.9520	0.0000	I(1)
LRP	-3.9248	-1.9520	0.0003	I(1)
LFI	-7.2553	-1.9529	0.0000	I(2)

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لجذر الوحدة وبمقارنة القيم المحسوبة مع القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% يتضح لنا أن كل المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى لأن القيم الحرجة أقل من القيم المحسوبة والقيمة الاحتمالية الخاصة بها أكبر من 0.05، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى على السلاسل غير المستقرة أصبحت كلها مستقرة باستثناء سلسلة لوغاريتم التمويل الاستثماري LFI والتي استقرت عند الفرق من الدرجة الثانية، وبالتالي فإن كل من سلاسل الدراسة (LPP, LDP, LGDP, LRP) متكاملة من الرتبة I(1)، في حين أن سلسلة (LFI) متكاملة من الرتبة I(2) إذن رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة للمتغيرات وقبول الفرضية البديلة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك

بعد دراستنا لمتغيرات الدراسة من حيث الإستقرارية، وجدنا أن كل من سلسلة لوغاريتم الطلب على البترول، لوغاريتم أسعار البترول، لوغاريتم الجباية البترولية ولوغاريتم الناتج الإجمالي مستقرة عند الفرق الأول، في حين وجدنا أن سلسلة لوغاريتم التمويل الاستثماري مستقرة عند الفرق الثاني. وبما أن سلاسل الدراسة ليست مستقرة عند نفس الدرجة، فإنه لا يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بين التمويل الاستثماري، سعر البترول، الطلب عليه، الجباية البترولية والناتج الإجمالي أي أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وذلك راجع إلى اختلاف مستويات التكامل بين المتغيرات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (6): رتبة تكامل متغيرات الدراسة

المتغير	LFI	LPP	LDP	LGDP	LRP
مستوى التكامل	I(2)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ADF

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في استقرار السلاسل عند مستويات مختلفة وبالتالي اختلاف رتبة التكامل وعدم إمكانية القيام باختبار التكامل المشترك، استنتجنا أن النموذج المناسب لهذه الدراسة هو نموذج VAR.

المطلب الثالث : تطبيق منهجية أشعة الانحدار الذاتي VAR

I- تحديد درجة الإبطاء

الجدول الموالي يبين فترات الإبطاء المثلى لتقدير نموذج VAR، حيث نأخذ أقل تأخير موافق لأقل القيم بالنسبة للمعايير التالية:

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

الجدول (7) : نتائج تحديد فترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LFI LPP LDP LGDP LRP
Exogenous variables: C
Date: 05/30/23 Time: 02:26
Sample: 1987 2019
Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3.242522	NA	1.17e-06	0.531776	0.763064	0.607170
1	171.3928	281.6699	7.70e-11	-9.122117	-7.734388*	-8.669752
2	211.9891	52.38232*	3.23e-11*	-10.12833*	-7.584159	-9.298994*

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال المعايير المبينة في الجدول أعلاه، وأهمها معياري AIC /SH ، يتضح أنها لا تتفق على درجة التأخير المثلى وبالتالي سنختار المعيار صاحب أقل قيمة وهو معيار AIC لأن $-7.73 < -10.128$ وبالتالي درجة التأخير المثلى (2) = Lag، أي أن النموذج الأفضل هو VAR (2) وهذا لأن القيمة المقابلة للإبطاء الثاني عند AIC هي أقل قيمة.

II - تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR(2)

بعد دراسة الاستقرار والتكامل المشترك ومعرفة درجة الإبطاء وجدنا أن النموذج الأمثل لهذه الدراسة هو VAR(2) قمنا بعملية التقدير بطريقة المربعات الصغرى باستعمال EVIEWS10 وهي طريقة تسمح بالدراسة الديناميكية للنموذج ومن خلال الملاحق 15 و 16 تحصلنا على المعادلة التالية :

$$\begin{aligned}
 LFI = & 0.6133LFI(-1) + 0.01LFI(-2) + 0.4723 LPP(-1) \\
 & [3.0419] \quad [0.0569] \quad [2.0719] \\
 & -0.6957LPP(-2) + 1.3341LDP(-1) - 1.0533LDP(-2) \\
 & [- 3.7225] \quad [2.5337] \quad [- 2.0485] \\
 & -0.2508LGDP(-1) + 0.8067LGDP(-2) - 0.3299LRP(-1) \\
 & [- 0.8336] \quad [2.9422] \quad [- 2.1846] \\
 & +0.4657LRP(-2) - 9.74 \\
 & [3.5208] \quad [- 2.1417]
 \end{aligned}$$

$$\bar{R}_2 = 0.99 \quad F_{cal} = 697.45R^2 = 0.99$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

التفسير الإحصائي :

- الثابت معنوي لأن قيمته الاحتمالية تساوي 0.0447 وهي أقل من 0.05 وسالب الإشارة دليل أنه إذا انعدمت المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج يبقى يوجد حد أدنى للتمويل الاستثماري، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- نلاحظ أن مرونة التمويل الاستثماري في الفترة السابقة معنوية لأن قيمة ستودنت الخاصة بها أكبر من القيمة المجدولة $2.037 < 3.0419$ بالإضافة إلى أن قيمتها الاحتمالية تساوي 0.0064 وهي أقل من 0.05 إذن هي تفسر النموذج، بينما في الفترة ما قبل السابقة كانت غير معنوية لأن القيمة الاحتمالية الخاصة بها تساوي 0.9551 وهي أكبر من 0.005 .

- أما مرونة أسعار البترول فقد جاءت غير معنوية في الفترة السابقة لأن قيمتها الاحتمالية تساوي 0.0514 وهي أكبر من 0.05 إذن هي غير شارحة للنموذج، أما في الفترة ما قبل السابقة فقد جاءت معنوية لأن القيمة الاحتمالية الخاصة بها تساوي 0.0013 وهي أقل من 0.05 إذن تفسر النموذج.

- نلاحظ أن مرونة الناتج الإجمالي غير معنوية في الفترة السابقة لأن قيمة ستودنت الخاصة بها أقل من القيمة المجدولة $0.8336 > 2.037$ بالإضافة إلى أن قيمتها الاحتمالية تساوي 0.4143 وهي أكبر من 0.05 إذن هي لا تفسر النموذج، أما مرونتها في الفترة ما قبل السابقة فقد جاءت معنوية لأن القيمة الاحتمالية الخاصة بها 0.0081 أقل من 0.05 والقيمة المحسوبة لستودنت تساوي 2.9422 وهي أكبر من القيمة المجدولة إذن تفسر النموذج.

- أما مرونة الجباية البترولية جاءت معنوية في كلا الفترتين السابقة وما قبل السابقة لأن القيمة الاحتمالية الخاصة بها أقل من 0.05 في الحالتين والقيمة المحسوبة لستودنت أكبر من الحرجة $2.037 > |-2.18|$ و $2.037 > 3.52$.

- بالنسبة للطلب على البترول فهو معنوي في الفترة السابقة بقيمة احتمالية تساوي 0.0198 وهي أقل من 0.05 وغير معنوي في الفترة ما قبل السابقة لأن قيمته الاحتمالية أكبر من 0.05 .

- النموذج ككل معنوي لأن القيمة الإحصائية لإختبار فيشر المحسوبة أكبر من المجدولة $1.8426 > 697.45$ وهذا عند مستوى المعنوية 5%.

- معامل التحديد $R=0.99$ معناه أن 99% من التغيرات الحادثة في التمويل الاستثماري سببها المتغيرات المفسرة و 1% الباقية هي متغيرات لم تدخل في النموذج.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

التفسير الاقتصادي:

- جاء التمويل الاستثماري في الفترة السابقة موجب 0.6133 دليل على العلاقة الطردية بين التمويل الاستثماري في الفترة السابقة والتمويل الاستثماري الحالي ولكن التمويل الاستثماري في الفترات ما قبل السابقة لا يفسر التمويل الاستثماري وزيادة التمويل في الفترة السابقة ب 1% يؤدي لزيادة التمويل الاستثماري حاليا ب 61.33% لأن ميزانية التمويل تبنى دائما على ميزانية الفترة السابقة.
- جاء سعر البترول في الفترة ما قبل السابقة سالب الإشارة -0.6957 - معناه توجد علاقة عكسية بين أسعار البترول والتمويل الاستثماري وهذا غير مقبول اقتصاديا.
- مرونة الناتج الإجمالي موجبة في الفترة ما قبل السابقة 0.8067 إذن هناك علاقة طردية بين الناتج الإجمالي قبل سنتين والتمويل الاستثماري إذ أن ارتفاع الناتج ب 1% يؤدي لارتفاع التمويل ب 80.67% لأن ارتفاع الناتج يترتب عنه زيادة الإنفاق العام على جميع الجوانب منها الاستثمار.
- جاءت مرونة الجباية البترولية موجبة في الفترة ما قبل السابقة 0.4657 دليل على العلاقة الطردية بين الجباية البترولية والتمويل الاستثماري إذن أي زيادة في الجباية البترولية بنسبة 1% يقابلها زيادة في التمويل الاستثماري بنسبة 46.57% وهذه النتيجة مقبولة اقتصاديا بحيث تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات البترولية في تمويل موازنتها العامة، باعتبار أن الجباية البترولية تمثل أهم مصدر ضمن هيكل الإيرادات العامة للدولة .
- بينما مرونة LGDP, LPP, LRP، في السنة السابقة غير معنوية إذا لا تؤثر على التمويل الاستثماري لأن ميزانيته الجديدة تبنى قبل نهاية السنة السابقة.
- مرونة الطلب على البترول في الفترة السابقة فقد جاءت موجبة 1.3344 دليل على العلاقة الطردية بين الطلب على البترول والتمويل الاستثماري معناه أي زيادة في الطلب ب 1% سيؤدي للزيادة في التمويل الاستثماري بنسبة 133.44% وهذا لأن الإيرادات الناتجة عن تصدير البترول تأخذ حصة الأسد من الإيرادات العامة والتي ستوجه بدورها للتمويل الاستثماري بمختلف أنواعه. بينما الطلب على البترول في الفترة ما قبل السابقة لا يؤثر في التمويل الاستثماري.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

المبحث الثالث: التحقق من جودة النموذج VAR(2)

المطلب الأول: دراسة استقرار نموذج VAR(2) وسببية غرانجر

I- دراسة استقرار نموذج VAR(2)

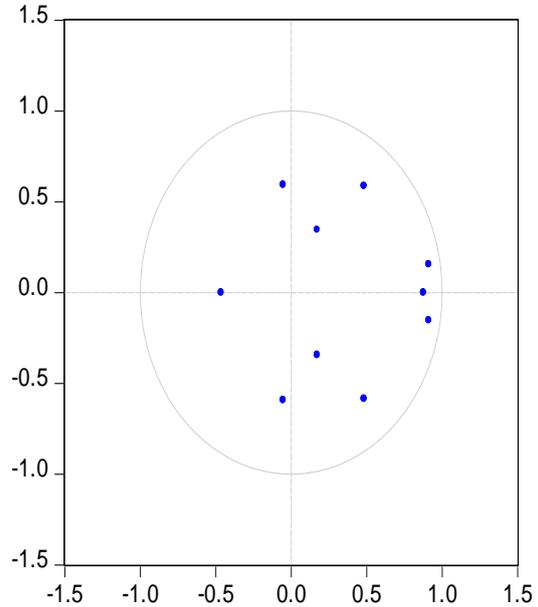
لاختبار مدى استقرارية نموذج VAR(02) تم اختبار الجذور المتعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن الانحدار الذاتي يعتبر مستقر إذا لم تكن هناك جذور أكبر أو تساوي الواحد أي أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (9): نتائج اختبار استقرار نموذج VAR(2)

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LFI LPP LDP LGDP
LRP
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 05/30/23 Time: 02:38

Root	Modulus
0.913125 - 0.154379i	0.926083
0.913125 + 0.154379i	0.926083
0.878280	0.878280
0.482456 - 0.585672i	0.758799
0.482456 + 0.585672i	0.758799
-0.051663 - 0.592648i	0.594896
-0.051663 + 0.592648i	0.594896
-0.463359	0.463359
0.173428 - 0.344694i	0.385864
0.173428 + 0.344694i	0.385864

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن جميع النقاط تقع داخل حدود الدائرة، مما يعني أنه لا توجد جذور متعددة الحدود، وبالتالي يعتبر نموذج متجه الإنحدار الذاتي مستقر.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

II- اختبار سببية غرانجر

الجدول (8): نتائج اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/07/23 Time: 19:18

Sample: 1987 2019

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPP does not Granger Cause LFI	31	1.46933	0.2486
LFI does not Granger Cause LPP		1.38173	0.2690
LDP does not Granger Cause LFI	31	1.92752	0.1657
LFI does not Granger Cause LDP		0.31966	0.7292
LRP does not Granger Cause LFI	31	0.20927	0.8125
LFI does not Granger Cause LRP		0.54176	0.5881
LGDP does not Granger Cause LFI	31	1.79165	0.1867
LFI does not Granger Cause LGDP		1.48303	0.2455
LDP does not Granger Cause LPP	31	4.91310	0.0155
LPP does not Granger Cause LDP		1.82003	0.1821
LRP does not Granger Cause LPP	31	1.62932	0.2155
LPP does not Granger Cause LRP		3.28948	0.0533
LGDP does not Granger Cause LPP	31	0.86357	0.4334
LPP does not Granger Cause LGDP		0.18466	0.8325
LRP does not Granger Cause LDP	31	2.97647	0.0686
LDP does not Granger Cause LRP		1.54957	0.2313
LGDP does not Granger Cause LDP	31	1.29602	0.2907
LDP does not Granger Cause LGDP		4.04950	0.0294
LGDP does not Granger Cause LRP	31	0.37208	0.6929
LRP does not Granger Cause LGDP		0.96856	0.3929

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن:

- الطلب على البترول يفسر سعر البترول بمعنى آخر توجد سببية حسب مفهوم غرانجر من الطلب على البترول إلى سعر البترول.
- الطلب على البترول يفسر الناتج الإجمالي بمعنى آخر توجد سببية حسب مفهوم غرانجر من الطلب على البترول إلى الناتج الإجمالي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية

I - اختبار الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR(2)

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR(2) سنستخدم اختبار LM TEST وهذا من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء مقابل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء. والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (9) : نتائج اختبار LM test

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 05/30/23 Time: 02:43

Sample: 1987 2019

Included observations: 31

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	26.46512	25	0.3831	1.075185	(25, 42.4)	0.4078
2	31.24765	25	0.1809	1.332355	(25, 42.4)	0.2011
3	13.78222	25	0.9654	0.494111	(25, 42.4)	0.9683

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

بملاحظة الجدول أعلاه نرى أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

II - اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، نستخدم اختبار jarque_bera وهذا بوضع فرضيتين فرضية العدم التي تنص على أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي والفرضية البديلة التي تنفي هذا. والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (10) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.532845	2	0.7661
2	2.819119	2	0.2443
3	1.482491	2	0.4765
4	0.543841	2	0.7619
5	0.438624	2	0.8031
Joint	5.816920	10	0.8304

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار `jarque_bera` أكبر من مستوى المعنوية 5%، وقيمة `jarque_bera` المحسوبة أصغر من الجدولة وبالتالي قبول فرضية عدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

III - اختبار ثبات تباين البواقي

من بين الاختبارات التي تستخدم للكشف عن وجود مشكل عدم ثبات التباين نجد اختبار (white) وهذا من خلال اختبار الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين الأخطاء مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكل عدم ثبات التباين. والجدول التالي يبين نتائج اختبار ثبات تباين البواقي.

الجدول (11): نتائج اختبار ثبات التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/30/23 Time: 02:48
Sample: 1987 2019
Included observations: 31

Joint test:

Chi-sq	Df	Prob.
302.7744	300	0.4443

Individual components:

Dependent	R-squared	F(20,10)	Prob.	Chi-sq(20)	Prob.
res1*res1	0.588035	0.713696	0.7507	18.22910	0.5723
res2*res2	0.653736	0.943985	0.5656	20.26582	0.4414
res3*res3	0.526604	0.556197	0.8732	16.32471	0.6963
res4*res4	0.630320	0.852521	0.6369	19.53992	0.4870
res5*res5	0.870716	3.367457	0.0263	26.99220	0.1355
res2*res1	0.704304	1.190924	0.4017	21.83341	0.3496
res3*res1	0.696427	1.147053	0.4275	21.58925	0.3632
res3*res2	0.485827	0.472435	0.9263	15.06062	0.7729
res4*res1	0.795624	1.946472	0.1394	24.66435	0.2146
res4*res2	0.617626	0.807619	0.6733	19.14639	0.5123
res4*res3	0.472397	0.447683	0.9395	14.64431	0.7964
res5*res1	0.736115	1.394767	0.3003	22.81957	0.2977
res5*res2	0.807318	2.094945	0.1146	25.02685	0.2004
res5*res3	0.522943	0.548092	0.8789	16.21122	0.7034
res5*res4	0.734952	1.386453	0.3039	22.78352	0.2995

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

نلاحظ من خلال نتائج اختبار الكشف عن مشكل عدم ثبات التباين أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تساوي 0.4443 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5 % وهذا يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تجانس تباين في حدود بواقي النموذج، وبالتالي فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكل عدم ثبات تجانس التباين. وهذا يعني أن تباين الأخطاء متجانس على المدى الطويل.

المطلب الثالث: تحليل التباين ودوال الاستجابة

I - تحليل التباين

الجدول (12) : تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغير التمويل الاستثماري

Period	S.E.	LFI	LPP	LDP	LRP	LGDP
1	0.082279	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.113169	67.67786	11.18398	13.29761	6.716322	1.124229
3	0.136547	51.03382	15.70126	19.86457	7.477325	5.923017
4	0.154635	40.75471	20.18460	27.39751	6.046320	5.616862
5	0.178853	32.73767	23.87294	33.57336	5.616310	4.199715
6	0.202072	27.60503	25.86471	37.17938	6.049645	3.301237
7	0.220567	24.37794	27.02116	39.82125	6.008062	2.771589
8	0.237180	21.81939	27.75207	42.35443	5.668222	2.405890
9	0.253171	19.68707	28.16746	44.67405	5.316560	2.154851
10	0.267603	17.97602	28.47134	46.59017	4.970715	1.991744

Cholesky Ordering: LFI LPP LDP LRP LGDP

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول رقم (12) والملحق رقم (17) والذي يبين نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ للتمويل الاستثماري في الجزائر لفترة عشرة سنوات مقبلة أن معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها هذا الأخير في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته 100% من التغيرات في قيم التمويل الاستثماري خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة إلى أن هذه النسبة تعرف تراجعاً مستمراً مع مرور السنوات إلى أن تصل إلى حدود 17.97% عند السنة العاشرة. بالموازاة مع تناقص الأهمية النسبية للصدمات الذاتية لقيم التمويل الاستثماري في تفسير تقلباته نجد أن الصدمات الناتجة عن متغيرة سعر البترول تكتسب أهمية أكبر مع الزمن، وخاصة حيث نجد أن نسبة مساهمة صدمة سعر البترول ترتفع من 0% في السنة الأولى لتصل إلى 28.47% عند السنة العاشرة، أما بالنسبة لمتغيرة الناتج الإجمالي الذي ترتفع نسبة مساهمته في تفسير تقلبات التمويل الاستثماري بوتيرة بطيئة جداً ومتذبذبة حيث تكون منعدمة في السنة الأولى وتصبح 1.99% في السنة العاشرة. ترتفع نسبة مساهمة تفسير متغيرة الجباية البترولية

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

من 0.000 في السنة الأولى بعد حدوث الصدمة إلى 4.97% في السنة العاشرة، دليل على أن الجباية البترولية لن تفسر التمويل الاستثماري مستقبلا وستكون هناك متغيرات أخرى تفسره في تلك الفترة. ترتفع نسبة مساهمة تفسير متغير الطلب على البترول من 0.000 في السنة الأولى بعد حدوث الصدمة إلى 46.59% في السنة العاشرة، دليل على أن الطلب على البترول سوف يؤثر على التمويل الاستثماري في العشر سنوات القادمة نظرا لارتباطه الوثيق بسعر البترول والإيرادات البترولية.

II - اختبار دوال الاستجابة

يفيد هذا الاختبار في تتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى إلى تغير مفاجئ في متغير من متغيرات النموذج. سوف يتم الحصول على استجابة متغيرة التمويل الاستثماري للصدمة الناتجة عن باقي المتغيرات.

- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التمويل الاستثماري وتقلبات أسعار البترول

نلاحظ من خلال الملحق رقم (18) أنه عند حدوث صدمة في أسعار البترول بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أدى لارتفاع ملحوظ منذ بداية السنة الأولى حتى نهاية السنة الثانية، ليشهد بعدها انخفاض طفيف من السنة الثالثة حتى إلى نهاية السنة الخامسة ثم يثبت بعدها حتى نهاية السنة الأخيرة هذا دليل على توجيه جزء من إيرادات السوق البترولية إلى التمويل الاستثماري لأن هذه الأخيرة سوق تتميز بعدم الاستقرار والتمويل من إيراداتها يعتبر مخاطرة وكثرة تقلبات أسعار البترول تؤدي إلى عدم الاعتماد عليها في التمويل الاستثماري والتوجه لاستعمال فائض احتياطي الصرف في ذلك وأن أي صدمة في سعر البترول ستؤثر على المدى القصير فقط.

- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التمويل الاستثماري والجباية البترولية

نلاحظ من خلال الملحق رقم (18) أنه عند حدوث صدمة في الجباية البترولية بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث أثرا سلبيا في السنة الأولى وأدى لانخفاض ملحوظ في التمويل الاستثماري، وبعدها يرتفع لمدة سنتين وينخفض مرة أخرى ويثبت بعدها حتى نهاية السنة الأخيرة ويرجع هذا إلى أن الإيرادات الجبائية تشكل المورد الرئيسي للميزانية العامة وأي صدمة تحدث في الإيرادات الجبائية ستؤثر سلبا على المدى الطويل.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التمويل الإستثماري والنتاج المحلي
نلاحظ من خلال الملحق رقم (18) أنه عند حدوث صدمة في الناتج الإجمالي بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أحدث أثرا موجبا بداية من الفترة الأولى إلى غاية نهاية السنة الرابعة وبعدها يتصاعد التمويل ببطء حتى نهاية السنة العاشرة لأن تأثير الإيرادات ككل تؤدي لتأثير في الإنفاق العام إذن يتأثر التمويل في قطاع الاستثمار وبالتالي أي صدمة في الناتج المحلي ستؤثر ايجابيا طول العشر سنوات القادمة.

- تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التمويل الاستثماري والطلب على البترول
نلاحظ من خلال الملحق رقم (18) أنه عند حدوث صدمة في الطلب على البترول بمقدار انحراف معياري واحد فإن ذلك أدى لارتفاع ملحوظ منذ بداية السنة الأولى حتى نهاية السنة الثانية، ليشهد بعدها انخفاض طفيف من نهاية السنة الثانية حتى إلى نهاية السنة الثالثة وثم يأخذ منحى تصاعدي بطيء بعدها حتى نهاية السنة الأخيرة هذا دليل على أنه أي صدمة في الطلب ستؤثر إيجابيا في السنتين الأولى والثانية لأن فائض إيرادات تصدير البترول يوجه مباشرة لتشجيع الاستثماري وإنعاش الاقتصاد.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2019)

خلاصة الفصل الثالث

هدف هذا الفصل هو دراسة أثر تقلبات أسعار البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (2019/1987) ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي (VAR). أشارت نتائج التحليل القياسي باستخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR إلى أن هناك علاقة عكسية بين أسعار البترول والتمويل الاستثماري وهذا غير مقبول اقتصاديا إذ أن تقلبات أسعار البترول ب 1% سيؤدي إلى تغير في قيم التمويل الاستثماري بنسبة 69.57% كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية أيضا بين الطلب على البترول والتمويل الاستثماري، إذ أن زيادة في الطلب على البترول ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع في التمويل الاستثماري بمقدار 133.44% وهذه النتائج مقبولة اقتصاديا، بحيث أن الجزائر تعتمد بشكل جزئي على إيرادات البترول لتمويل الاستثمار ولكنها تستفيد من الفوائض الناتجة من زيادة الطلب على البترول.

الخاتمة العامة

تتعرض أهمية البترول الاقتصادية على جوانب رئيسية وهي أنه مصدر رئيسي وحيوي للطاقة، مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع، مصدر مالي كبير ومتنوع وسلعة رئيسية للتبادل التجاري، كما أن أهمية البترول تبرز أكثر بالنظر لارتباطه بالقطاعات والمجالات الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، الصعيد الاقتصادي والتجاري، الصعيد المالي والاجتماعي، الصعيد السياسي والعسكري. أما بالنسبة للسوق البترولية فرغم ارتباطها الوثيق بجميع المجالات إلا أنها تخضع للعديد من العوامل مما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار ويؤدي إلى انقلابات في أسعار البترول واختلال العرض والطلب. ومن جهة أخرى حاولت الجزائر بعد استقلالها القضاء على تبعيتها الاقتصادية وركود قطاعاتها وافتقارها للموارد البشرية المؤهلة لقيادة عملية التنمية خاصة أمام ضعف مصادر التمويل الداخلي، فكان لابد من الالتفاف حول قطاع يؤمن هذه الأموال اللازمة للإنفاق العام، وتمويل جميع القطاعات والنشاطات والمجالات أهمها تمويل الاستثمار باعتباره أحد أهم المؤشرات التي تدل على تطور الدول وانتعاش اقتصادها. وفي هذا السياق وقع اختيارنا على هذا البحث أين حاولنا المزج بين جميع ما سبق لذا درسنا تأثير سعر البترول والطلب عليه على التمويل الاستثماري في الجزائر (1987 - 2019) والذي عرضناه في ثلاث فصول.

- نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتضمنة اختبار الفرضيات التي انطلقنا منها، نوردتها كما يلي:

1- نعم، تخضع أسعار البترول وعملية الطلب لعدة عوامل اقتصادية وجيوسياسية أهمها قرارات منظمة الأوبك خاصة في جانب العرض والطلب، الحروب في الدول المصدرة والأوبئة ومختلف الحوادث الطبيعية، مما يجعلها غير مستقرة ويجعل السوق البترولية كافة غير مستقرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- لا، إيرادات قطاع المحروقات ليست المتحكم الرئيسي في عملية التمويل الاستثماري، بل هناك العديد من مصادر التمويل الأخرى أهمها فائض احتياطي الصرف وصندوق ضبط الموارد، وهذا ما ينفي الفرضية الثانية.

3- نعم، النموذج VAR هو النموذج الأنسب لهذه الدراسة.

- نتائج الدراسة:

انطلاقاً من التساؤلات المطروحة في مقدمة البحث وبعد محاولة معالجة جوانب الإشكالية العامة من خلال فصلين نظريين وآخر تطبيقي، وبعد تحليل الموضوع ومناقشته في الفصول الثلاث تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج نوردتها في النقاط التالية:

الختامة

- يرجع عدم استقرار السوق البترولية العالمية لكونها تخضع في سلوكها للمصالح المتضاربة للمنظمات والشركات في الدول المستهلكة والمنتجة لهذه السلعة الإستراتيجية، بالإضافة إلى الإختلالات في العرض والطلب.
- يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري، كما أن أسعار البترول تتأثر بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين، مما يجعلها عرضة للتذبذب والتغير تبعاً للأوضاع السائدة في السوق.
- توجد علاقة وطيدة بين العرض البترولي والطلب البترولي وأسعار البترول فنقلبات هذه الأخيرة يؤدي لاختلال السوق البترولية.
- تتأثر عملية التمويل الاستثماري بعدة عوامل أهمها مصادر التمويل الاستثماري، فأى اختلال في أحد هذه المصادر يؤدي لنقص التمويل الاستثماري.
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية كالبطالة، النمو الاقتصادي.
- في ظل ارتفاع أسعار البترول انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية تجسدت من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، وفي ظل انخفاض سعره اتجهت لاحتياطي الصرف لتمويل الإنفاق العام في المجالات الاجتماعية.
- إيرادات البترول ليست المصدر الوحيد للتمويل الاستثماري بينما في حالة زيادة الطلب على البترول يوجه الفائض لتمويل الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني وهذا ما أثبتته النتائج القياسية.
- التغير في أسعار البترول الناتج الإجمالي والجبابة البترولية في الفترة السابقة لا يؤثر على التمويل الاستثماري بينما التغير في الفترة ما قبل السابقة يؤثر فيه، أما بالنسبة للطلب في الفترة السابقة فهو يؤثر على التمويل الاستثماري.
- كما جاءت الاختبارات التشخيصية بما يلي:
 - لا توجد جذور متعددة الحدود وبالتالي يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي مستقر.
 - أظهرت نتائج اختبار (LM) بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.
 - أظهر نتائج اختبار (jarque-bera)، بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
 - أظهرت نتائج اختبار (White) أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين كما جاءت نتائج تحليل التباين ودالة الاستجابة كما يلي:
- يبين تحليل تباين خطأ التنبؤ للتمويل الاستثماري في الجزائر لفترة عشرة سنوات مقبلة، أن معظم النقلات الظرفية التي يشهدها التمويل الاستثماري في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه .

الخاتمة

- يبين تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين تقلبات أسعار البترول والتمويل الاستثماري، بأن حدوث صدمة في أسعار البترول سيكون لها تأثير إيجابي ملحوظ على التمويل الاستثماري للدولة في المدى القصير وأثر طفيف على المدى الطويل، ويرجع ذلك أساسا إلى أن إيرادات الدولة من الجباية البترولية تشكل المورد الرئيسي للميزانية العامة في الجزائر.

جاء تحليل دالة الإستجابة بين الطلب على البترول والتمويل الاستثماري بما يلي:

- حدوث صدمة في الطلب البترولي بمقدار انحراف معياري واحد سيحدث إيجابيا على التمويل الاستثماري في المدى القصير والطويل.

- جاء تحليل دالة الإستجابة لردة الفعل بين الجباية البترولية والتمويل الاستثماري، بأن حدوث صدمة في إيرادات الجباية البترولية سيكون له تأثير سلبي على التمويل الاستثماري على المدى القصير والطويل، ويرجع ذلك أيضا إلى أن الإيرادات الجبائية تشكل المورد الرئيسي للميزانية العامة وميزانيات جميع القطاعات وأي تقلبات فيها سيؤثر.

- جاء تحليل دالة الإستجابة لردة الفعل بين الناتج الإجمالي والتمويل الاستثماري، بأن حدوث صدمة في الناتج الإجمالي سيكون له تأثير إيجابي على التمويل الاستثماري على المدى القصير والطويل، لأن الناتج الإجمالي يُقسم على تمويل جميع القطاعات.

- الاقتراحات:

بالاعتماد على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض المقترحات التي نرى أن هناك ضرورة لأخذها بعين الاعتبار في الوقت الراهن، تتمثل فيما يلي:

- اعتماد التخطيط المتوسط والطويل الأجل في سياسة التمويل الاستثماري والحد من النفقات العامة عند مستويات مقبولة، خاصة عند ارتفاع أسعار البترول، حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الميزانية في حالة انخفاض الأسعار.

- العمل على إنعاش الاقتصاد خارج قطاع المحروقات ومحاولة تنويع مصادر الإيرادات لأن المحروقات طاقة غير دائمة.

- محاولة تقليل الاستيراد وتشجيع تنويع الصادرات خارج البترول خاصة وقطاع المحروقات عامة .
-محاولة تصنيع البترول واستخراج مواد أولية أخرى منه وعدم تصديره خام وهذا لكي نستغله أحسن استغلال.

آفاق الدراسة:

بعد هذه الدراسة استنتجنا أن الموضوع متشعب ويحتاج لدراسات أخرى من جوانب أخرى قد تكون دراستنا كأرضية لها وقد تكون نقطة البداية التي ينطلقون منها. للوصول لتلك الدراسات نقترح المواضيع التالية:

الخاتمة

- 1- كيفية تجاوب الاقتصاد الوطني مع عدم استقرار أسعار النفط.
 - 2- آثار وباء كوفيد19 على السوق البترولية العامة، و الدول المصدرة خاصة.
 - 3- آثار الحرب الأوكرانية الروسية على السوق البترولية.
 - 4- المصادر غير النفطية التي قد تتجه لها الحكومة الجزائرية لتمويل الاستثمار.
- في الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة المتواضعة ما هي سوى حلقة من سلسلة بحوث تضاف إلى صرح المعرفة نرجو تثمينها، فهي لا تمثل سوى محاولة من الطبيعي أن تشوبها بعض النقائص، وهي مع ذلك تمثل سبيلا لفتح المجال أمام بحوث أخرى، لأن أهمية هذا الموضوع تترك مجالا واسعا للبحث والإثراء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية	
- بيوار خنسي، "البترول أهميته ومخاطره وتحدياته"، دار ثاراس للطباعة والنشر، ط1، كردستان، العراق، 2006.	الكتب
- حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000.	
- حسين عبد الله، "البترول العربي"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2003.	
- حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث القاهرة، ط1، مصر، 2000.	
- دريد كامل ال شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.	
- رابح خوني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ايتراك للنشر، ط1، القاهرة، 2008.	
- زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 1998.	
- الزين منصور، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.	
- سالم عبد الحسن رسن، "إقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط1، ليبيا، 2009.	
- سالي رمضان وعبد المنعم محمد فارس، "جغرافيا الثروة المعدنية والتعدين بالعالم"، جامعة القاهرة، مصر، 2015.	
- سحر عبد الرؤوف سليم وعبير شعبان عبدة، "قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.	
- سعيد خليفة الحموي، "أساسيات إنتاج الطاقة (بترول الكهرباء	

قائمة المراجع

- والغاز)" ، دار النشر الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016.
- طاهر حردان، " أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر، ط1، الأردن، 2009.
- الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010.
- عبد الرزاق خضر ومحمد العبادي، "استخدام نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات الاستثمارية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه للنشر، ط1، القاهرة، 2016.
- عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، "جغرافيا النفط والطاقة"، جامعة بغداد، جامعة الموصل، جامعة البصرة، العراق، 1981.
- فوزي عبد المنعم و صادق بركات، "المالية العامة والسياسة المالية" توزيع منشورات المعارف، ط1، الإسكندرية، 1999.
- قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.
- محمد عفيفي، " تسويق البترول"، مكتبة عين شمس، ط1، القاهرة، 2003.
- مديحة حسن الدغيري، "اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"، دار الجميل ، ط2، بيروت، 1998.
- كاظم جاسم العيساوي، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري تطبيقي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2013.
- محمد مروان السمان وآخرون، "مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
- منال سعدي وآخرون، " الاستثمار والتمويل سيكولوجية المتعاملين في أسواق المال"، منشأة الصارف، ط1، مصر، 2015.

قائمة المراجع

<p>- يسري محمد أبو العلا، " نظرية البترول" ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، مصر، 2008.</p>	
<p>- إيمان بورابة، "الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.</p> <p>- سمية موري، " أثر تقلبات أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بكر بلقايد، تلمسان، 2015.</p> <p>- سيهام شباب، " تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام والموازنة العامة في الجزائر للدولة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019 .</p>	
<p>- شريف بوقصبة، "انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2016.</p> <p>- عبد القادر بابا، "حول سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2004.</p> <p>- عبد المالك بلوافي، " أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2020.</p>	<p>الأطروحات</p>

قائمة المراجع

- كفية قسيوري، " أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021.
- مديحة بن عميروش، " إشكالية تمويل الاستثمار في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022.
- نسرین برجی، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.
- هارون العشي، "النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
- الوليد قسوم ميساوي، " أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
- بوجمعة قويدري، " انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
- خالدية بن عوالي، "استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2016.
- سيف الدين بوزاهر، " أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم

قائمة المراجع

<p>الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر الصديق، تلمسان، الجزائر، 2011.</p> <p>- عبد الرؤوف عبادة، "محددات سعر النفط وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نمذجة قياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.</p> <p>- محمد الطيب ذهب، "دور سياسة الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015.</p> <p>- ندير طروبيا، "دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971 - 2006)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2010.</p> <p>- نبيلة نوري، " استراتيجيات ترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.</p>	<p>رسائل الماجستير</p>
<p>- تغريد أبو تراب وقاسم محمد، "واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي"، مقال لمجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، 2021.</p> <p>- تيجاني بالريقي، " تقييم آثار البرامج الإستثمارية العامة علة منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مقال لمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 13، سنة 2013.</p> <p>- سمير حفاصي، عبد القادر خليل، "دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر"، مقال لمجلة إدارة الأعمال</p>	<p>المقالات</p>

قائمة المراجع

- والدراسات الإقتصادية، جامعة يحيى فارس، المدية، مجلد 06، عدد 2 ، 2020 .
- الطاهر نواصر وعبد الكريم بن رمضان، "النظام القانوني لمؤسسات تمويل الاستثمار في التشريع الجزائري"، مقال لمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8 ، العدد 5، 2019.
- عيسى رحيمي وعادل قرقاد، "ظاهرة البطالة مفومها أسبابها وآثارها"، مقال لمجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 01، السنة 2018 .
- عمر مالكي، "دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي"، مقال لمجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تامنغست الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 13 ، العدد 1، 2020.
- عصام بن شيخ، " قرار تأميم النفط الجزائري 24-02-1971"، مقال لمجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012.
- غريب بولرباح ورزقة سيدي عمر، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات في شركة سوناطراك"، مقال لمجلة المؤسسة، الجزائر 2020.
- فاتح حركاتي، " دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر" مقال للمجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 32 ، العدد 2 ، 2018.
- فاطمة الزهراء العجاج وزينب قليل، "أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986-2016"، مقال لمجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، 2019.
- مصطفى جاب الله، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر"، مقال لمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 9، الجزائر، جوان 2016.
- مراد ناصر، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مقال للمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 1 ، العدد 3.
- مروى موسى، "السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار"، مقال لمجلة

قائمة المراجع

<p>المنتدى للدراسات والأبحاث، العدد 1، 2017.</p>	
<p>1- القوانين : - القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35 الصادر في 1986-08-27 2- المراسيم التشريعية والتنفيذية : - المرسوم التشريعي رقم 71-22، الجريدة الرسمية الجزائرية، 12-4-1971.</p>	<p>القوانين و المراسيم</p>
<p>- سوناطراك مديرية الاتصال، تقرير، "سوناطراك تعلن عن تحقيق عدة اكتشافات في الثلاثي الأول"، 11 أبريل 2023. - تقرير الوكالة الدولية للطاقة، الدول المصدرة للبتروول سنة 2021، تاريخ الاطلاع 2023-4-1. - تقرير الوكالة الدولية للطاقة، الدول المستوردة للبتروول سنة 2021، تاريخ الاطلاع 2023-4-1 - تقرير أرقام البنك الدولي 2020 حول معدلات النمو الاقتصادي شوهد في 20 مارس 2023. - تقرير الديوان الوطني للإحصائيات حول أرقام التمويل الاستثماري 2020 شوهد في 1 مارس 2023. - تقرير وزارة المالية حول معدلات البطالة 2020 شوهد في 13 مارس 2023. المدخلات: - أنيسة عثمانية ولامية بوحسان، "تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، سطيف، 2013.</p>	<p>التقارير و المدخلات</p>

قائمة المراجع

المراجع باللغة الأجنبية	
<p>– Ellie cohn, dictionnaire de gestion, casbah édition, Alger, 1998.</p> <p>–Albert Lidgett, petroleum,2016.</p> <p>– SONATRACH : SONATRACH an Integrated Oil and Gas Company, BAOSEM , Alger , 2013 .</p>	
المواقع الالكترونية	
<p>– الموقع الرسمي لسوناطراك تاريخ الاطلاع 2023-04-21:</p> <p>https://sonatrach.com/presentation</p> <p>– موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول, شوهد بتاريخ 2023-2-19 على الساعة 16:08, متوفر على الرابط:</p> <p>https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report</p>	

قائمة الملاحق

الملاحق

- ملحق رقم (1): متغيرات الدراسة

السنوات	سعر البترول (دولار)	الطلب على البترول(طن)	التمويل الاستثماري (مليون دج)
1987	13.73	52.6	93880.2
1988	14.24	53.6	98040.2
1989	17.31	54.7	128766
1990	22.26	57.5	160217
1991	18.62	57.7	266733.9
1992	18.44	56.6	319811.1
1993	16.33	56.7	336203
1994	15.53	56.4	467941.2
1995	16.86	56.5	633031.4
1996	20.29	59.3	644641.4
1997	18.86	60.3	647459
1998	12.28	61.8	773955.4
1999	17.44	63.9	849951.4
2000	27.6	66.8	971661.1
2001	23.12	65.8	1134602
2002	24.36	70.9	1386382
2003	28.1	79	1593589
2004	36.05	83.6	2048195
2005	50.59	86.4	2396517
2006	61	86.2	2575532
2007	69.86	86.5	3224924
2008	94.1	85.6	4154538
2009	60.86	77.2	4677527
2010	77.38	73.8	4865865
2011	107.46	71.7	5052198.4
2012	109.45	67.2	5498714.2
2013	105.87	64.8	5712928.4
2014	96.29	68.8	6342800.0

قائمة الملاحق

7159400.0	68.5	49.49	2015
6159400.0	67.2	40.86	2016
7544331.1	68.4	52.51	2017
7697957.7	66.6	69.52	2018
8211268.7	64.3	62.98	2019
	الجبابة البترولية (مليار دج)	الناتج المحلي (دولار)	السنوات
	20.48	42435607891.4	1987
	24.09	45768123985	1988
	45.49	53736263634.9	1989
	76.2	62048562947.25	1990
	161.5	45715614559.71	1991
	201.3	45715614559.7	1992
	185	49945599428.58	1993
	222.218	42543178042.41	1994
	336.15	41764315330.44	1995
	496	46941582519.47	1996
	564.77	48177312042.15	1997
	378.56	48187749528.9	1998
	588.3	48640653469.3	1999
	1213.2	54790392746.19	2000
	1001.4	54744712814.87	2001
	1007.9	56760355865.01	2002
	1350	67863828412.69	2003
	1570.7	85332581188.61	2004
	2352.7	103198223709.44	2005
	2799	117027307540.89	2006
	2796.8	134977082623.78	2007
	4088.6	171000699876.75	2008
	2412.7	137211035770.03	2009
	2905	161207270185.25	2010
	3979.7	200013052199.2	2011
	4184.3	209058991952.13	2012

قائمة الملاحق

3678.1	209755003250.66	2013
3388.3	213810024944.46	2014
2373.5	165979279263.17	2015
1781.1	160034163871.46	2016
2372.5	170097014589.13	2017
2776.2	174910878623.05	2018
2714.25	171767403748.19	2019

المصدر: الجباية البترولية : موقع منظمة الأوبك، أسعار البترول والطلب عليه: معطيات شركة سوناطراك، التمويل الاستثماري: الديوان الوطني للإحصائيات، الناتج الإجمالي: البنك الدولي

- ملحق رقم (2): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2019)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
5.1	1.1	4.4	3.8	-0.2	-2.2	1.6	-1.2	0.8	معدل النمو الاقتصادي %
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
3	2	5.1	5.2	6.9	4.8	2.7	2.2	3.2	معدل النمو لاقتصادي %
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
3.4	3.9	3.6	2.8	3.3	2.8	3.6	2.1	2.4	معدل النمو الاقتصادي %
						2019	2018	2017	السنوات
						0.8	1.6	1.3	معدل النمو الاقتصادي %

المصدر: تقرير أرقام البنك الدولي 2020

- ملحق رقم (3) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2019)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
28.00	28.6	28.2	28.1	24.30	23.15	23.42	50.59	19.66	معدل البطالة %
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
11.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.7	28.4	30.0	29.2	معدل البطالة %
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
10.0	11.5	10.6	9.8	11	10.1	10	10.2	11.3	معدل البطالة %
						2019	2018	2017	السنوات
						12.0	12.3	12.1	معدل البطالة %

المصدر: تقرير وزارة المالية حول معدلات البطالة 2020

قائمة الملاحق

- ملحق رقم(4): دراسة استقرارية سلسلة (LFI) عند المستوى

Null Hypothesis: LFI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.842350	0.0637
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFI)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFI(-1)	-0.040690	0.014316	-2.842350	0.0080
C	0.713681	0.202872	3.517892	0.0014

Null Hypothesis: LFI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.925216	0.9405
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFI)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:01
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFI(-1)	-0.074119	0.080109	-0.925216	0.3625
C	1.102340	0.938797	1.174205	0.2499
@TREND("1987")	0.005022	0.011836	0.424308	0.6745

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: LFI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	5.857067	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFI)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:01
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFI(-1)	0.009437	0.001611	5.857067	0.0000

- ملحق رقم(5): دراسة استقرارية سلسلة (LFI) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LFI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.725875	0.0006
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:03
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFI(-1))	-0.866034	0.183254	-4.725875	0.0001
C	0.123792	0.034289	3.610280	0.0011

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: D(LFI) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.210052	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LFI,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:04
 Sample (adjusted): 1989 2019
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFI(-1))	-1.104297	0.177824	-6.210052	0.0000
C	0.286059	0.060033	4.765006	0.0001
@TREND("1987")	-0.007553	0.002419	-3.122386	0.0041

Null Hypothesis: D(LFI) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.274142	0.1819
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LFI,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:04
 Sample (adjusted): 1991 2019
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFI(-1))	-0.189309	0.148577	-1.274142	0.2139
D(LFI(-1),2)	-0.502938	0.191013	-2.633004	0.0141
D(LFI(-2),2)	-0.387918	0.174869	-2.218342	0.0355

قائمة الملاحق

- ملحق رقم (6): دراسة استقرارية سلسلة (LFI) عند الفرق الثاني:

Null Hypothesis: D(LFI,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.139329	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFI,3)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:05
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFI(-1),2)	-2.075420	0.290702	-7.139329	0.0000
D(LFI(-1),3)	0.455567	0.171222	2.660681	0.0132
C	-0.008201	0.025091	-0.326844	0.7464

Null Hypothesis: D(LFI,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.000504	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFI,3)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:06
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFI(-1),2)	-2.075576	0.296490	-7.000504	0.0000
D(LFI(-1),3)	0.455679	0.174641	2.609233	0.0151
C	-0.006360	0.060642	-0.104870	0.9173
@TREND("1987")	-0.000102	0.003054	-0.033490	0.9735

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: D(LFI,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.255350	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFI,3)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:06
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFI(-1),2)	-2.073579	0.285800	-7.255350	0.0000
D(LFI(-1),3)	0.456246	0.168354	2.710046	0.0115

- ملحق رقم(7): دراسة استقرارية سلسلة (LPP) عند المستوى

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.081331	0.7109
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:09
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	-0.070686	0.065370	-1.081331	0.2882
C	0.289820	0.235860	1.228781	0.2287

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: LPP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.894854	0.6338
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:09
 Sample (adjusted): 1988 2019
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	-0.228990	0.120848	-1.894854	0.0681
C	0.617125	0.313287	1.969843	0.0585
@TREND("1987")	0.014124	0.009151	1.543465	0.1336

Null Hypothesis: LPP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.635567	0.8484
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LPP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:10
 Sample (adjusted): 1988 2019
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	0.008116	0.012770	0.635567	0.5297

قائمة الملاحق

- ملحق رقم(8): دراسة استقرارية سلسلة (LPP) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.071615	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:14
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.927964	0.182972	-5.071615	0.0000
C	0.044785	0.047891	0.935144	0.3574

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.872374	0.0025
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:14
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-1.211698	0.248687	-4.872374	0.0000
D(LPP(-1),2)	0.334234	0.184007	1.816415	0.0809
C	0.080376	0.108216	0.742733	0.4643
@TREND("1987")	-0.001812	0.005481	-0.330547	0.7436

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.995795	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:15
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.899151	0.179982	-4.995795	0.0000

- ملحق رقم(9): دراسة استقرارية سلسلة (LDP) عند المستوى

Null Hypothesis: LDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.845507	0.3521
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDP)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:16
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	-0.092619	0.050186	-1.845507	0.0773
D(LDP(-1))	0.466193	0.179077	2.603309	0.0156
D(LDP(-2))	-0.137965	0.201199	-0.685715	0.4995
D(LDP(-3))	0.380881	0.184358	2.065990	0.0498
C	0.389455	0.211575	1.840743	0.0781

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: LDP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.109701	0.9111
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LDP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:17
 Sample (adjusted): 1989 2019
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	-0.067529	0.060853	-1.109701	0.2769
D(LDP(-1))	0.473072	0.176658	2.677892	0.0125
C	0.291413	0.244555	1.191608	0.2438
@TREND("1987")	-0.000305	0.001046	-0.291835	0.7726

Null Hypothesis: LDP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.241115	0.7496
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LDP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:17
 Sample (adjusted): 1989 2019
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	0.000400	0.001661	0.241115	0.8112
D(LDP(-1))	0.497536	0.164490	3.024715	0.0052

قائمة الملاحق

- ملحق رقم(10): دراسة استقرارية سلسلة (LDP) عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(LDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.066808	0.0397
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:19
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDP(-1))	-0.504215	0.164410	-3.066808	0.0047
C	0.002097	0.006985	0.300230	0.7661

Null Hypothesis: D(LDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.363660	0.0750
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:20
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDP(-1))	-0.576932	0.171519	-3.363660	0.0022
C	0.020582	0.015649	1.315220	0.1991
@TREND("1987")	-0.001055	0.000802	-1.315976	0.1989

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: D(LDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.110102	0.0029
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:20
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDP(-1))	-0.495371	0.159278	-3.110102	0.0041

- ملحق رقم(11): دراسة استقرارية سلسلة (LGDP) عند المستوى:

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.662560	0.8422
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:28
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.026160	0.039484	-0.662560	0.5127
C	0.702117	0.994043	0.706324	0.4854

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.418563	0.8359
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LGDP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:28
 Sample (adjusted): 1988 2019
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.134715	0.094966	-1.418563	0.1667
C	3.306117	2.297560	1.438969	0.1609
@TREND("1987")	0.007769	0.006193	1.254420	0.2197

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.836300	0.9818
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LGDP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:29
 Sample (adjusted): 1988 2019
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.001720	0.000937	1.836300	0.0759

قائمة الملاحق

- ملحق رقم (12): دراسة استقرارية سلسلة (LGDP) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.961946	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:30
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.920973	0.185607	-4.961946	0.0000
C	0.039053	0.026065	1.498303	0.1449

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.875263	0.0024
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:30
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.920932	0.188899	-4.875263	0.0000
C	0.040167	0.054488	0.737172	0.4672
@TREND("1987")	-6.56E-05	0.002804	-0.023409	0.9815

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.636692	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:31
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.830498	0.179114	-4.636692	0.0001

- ملحق رقم(13): دراسة استقرارية سلسلة (LRP) عند المستوى

Null Hypothesis: LRP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.281092	0.0243
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRP)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:33
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRP(-1)	-0.104080	0.031721	-3.281092	0.0026
C	0.846054	0.216791	3.902629	0.0005

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: LRP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.623221	0.7610
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LRP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:33
 Sample (adjusted): 1988 2019
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRP(-1)	-0.124208	0.076520	-1.623221	0.1154
C	0.919607	0.335865	2.738027	0.0105
@TREND("1987")	0.003669	0.012651	0.290004	0.7739

Null Hypothesis: LRP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.938329	0.9854
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LRP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/23 Time: 15:33
 Sample (adjusted): 1988 2019
 Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRP(-1)	0.016588	0.008558	1.938329	0.0617

قائمة الملاحق

- ملحق رقم (14): دراسة استقرارية سلسلة (LRP) عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LRP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.552977	0.0010
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:35
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRP(-1))	-0.838883	0.184249	-4.552977	0.0001
C	0.126887	0.064545	1.965861	0.0590

Null Hypothesis: D(LRP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.768829	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:35
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRP(-1))	-1.478457	0.256284	-5.768829	0.0000
D(LRP(-1),2)	0.420374	0.175678	2.392863	0.0242
C	0.611733	0.161130	3.796516	0.0008
@TREND("1987")	-0.022838	0.007166	-3.186972	0.0037

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: D(LRP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.924891	0.0003
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/29/23 Time: 15:35
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRP(-1))	-0.675139	0.172015	-3.924891	0.0005

- الملحق رقم (15): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/30/23 Time: 02:28
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	LFI	LPP	LDP	LGDP	LRP
LFI(-1)	0.613376 (0.20164) [3.04198]	0.616245 (0.52100) [1.18280]	0.019380 (0.08482) [0.22848]	0.189791 (0.28877) [0.65724]	0.523773 (0.55588) [0.94224]
LFI(-2)	0.010006 (0.17567) [0.05696]	-0.154970 (0.45391) [-0.34141]	0.003802 (0.07390) [0.05145]	0.282906 (0.25158) [1.12450]	-0.257898 (0.48430) [-0.53252]
LPP(-1)	0.472305 (0.22795) [2.07195]	1.221480 (0.58900) [2.07383]	0.135534 (0.09589) [1.41342]	0.202355 (0.32646) [0.61985]	1.400911 (0.62843) [2.22923]
LPP(-2)	-0.695772 (0.18691) [-3.72259]	-0.529800 (0.48294) [-1.09703]	-0.072127 (0.07862) [-0.91736]	0.250661 (0.26767) [0.93644]	-1.508973 (0.51527) [-2.92852]
LDP(-1)	1.334182 (0.52656) [2.53377]	-1.334684 (1.36056) [-0.98098]	1.499211 (0.22150) [6.76830]	-0.218032 (0.75410) [-0.28913]	1.131777 (1.45164) [0.77965]
LDP(-2)	-1.053353 (0.51419)	2.928522 (1.32859)	-0.570657 (0.21630)	1.139994 (0.73638)	0.162595 (1.41753)

قائمة الملاحق

	[-2.04858]	[2.20423]	[-2.63826]	[1.54810]	[0.11470]
LGDP(-1)	-0.250825 (0.30087) [-0.83365]	-0.066111 (0.77742) [-0.08504]	-0.153378 (0.12657) [-1.21183]	0.461481 (0.43089) [1.07099]	-1.050263 (0.82946) [-1.26620]
LGDP(-2)	0.806702 (0.27418) [2.94223]	-0.118836 (0.70845) [-0.16774]	0.045938 (0.11534) [0.39829]	-0.352325 (0.39266) [-0.89727]	1.089002 (0.75587) [1.44072]
LRP(-1)	-0.329964 (0.15104) [-2.18466]	-0.577846 (0.39026) [-1.48067]	-0.130531 (0.06354) [-2.05444]	-0.161251 (0.21630) [-0.74548]	-0.345935 (0.41638) [-0.83081]
LRP(-2)	0.465722 (0.13228) [3.52085]	0.165149 (0.34178) [0.48320]	0.110076 (0.05564) [1.97824]	-0.211946 (0.18944) [-1.11883]	0.826212 (0.36466) [2.26570]
C	-9.747762 (4.55128) [-2.14176]	-4.647735 (11.7599) [-0.39522]	2.609261 (1.91456) [1.36285]	12.82610 (6.51803) [1.96779]	-6.052594 (12.5472) [-0.48239]
R-squared	0.997141	0.938226	0.960535	0.974956	0.978774
Adj. R-squared	0.995711	0.907338	0.940802	0.962434	0.968161
Sum sq. resids	0.135397	0.903962	0.023960	0.277699	1.029041
S.E. equation	0.082279	0.212598	0.034612	0.117834	0.226830
F-statistic	697.4525	30.37586	48.67737	77.85915	92.22271
Log likelihood	40.23260	10.80471	67.07615	29.09856	8.795988
Akaike AIC	-1.885974	0.012600	-3.617816	-1.167649	0.142194
Schwarz SC	-1.377140	0.521434	-3.108982	-0.658815	0.651028
Mean dependent	14.33402	3.609094	4.210829	25.23384	6.931506
S.D. dependent	1.256344	0.698410	0.142256	0.607959	1.271213

- الملحق رقم (16): نموذج الدراسة

Dependent Variable: LFI

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 05/30/23 Time: 02:30

Sample (adjusted): 1989 2019

Included observations: 31 after adjustments

$LFI = C(1)*LFI(-1) + C(2)*LFI(-2) + C(3)*LPP(-1) + C(4)*LPP(-2) + C(5)*LDP(-1) + C(6)*LDP(-2) + C(7)*LGDP(-1) + C(8)*LGDP(-2) + C(9)*LRP(-1) + C(10)*LRP(-2) + C(11)$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.613376	0.201637	3.041978	0.0064
C(2)	0.010006	0.175672	0.056960	0.9551
C(3)	0.472305	0.227952	2.071945	0.0514
C(4)	-0.695772	0.186906	-3.722586	0.0013
C(5)	1.334182	0.526560	2.533770	0.0198
C(6)	-1.053353	0.514188	-2.048576	0.0539
C(7)	-0.250825	0.300874	-0.833654	0.4143
C(8)	0.806702	0.274181	2.942225	0.0081
C(9)	-0.329964	0.151037	-2.184658	0.0410
C(10)	0.465722	0.132275	3.520851	0.0021
C(11)	-9.747762	4.551285	-2.141760	0.0447

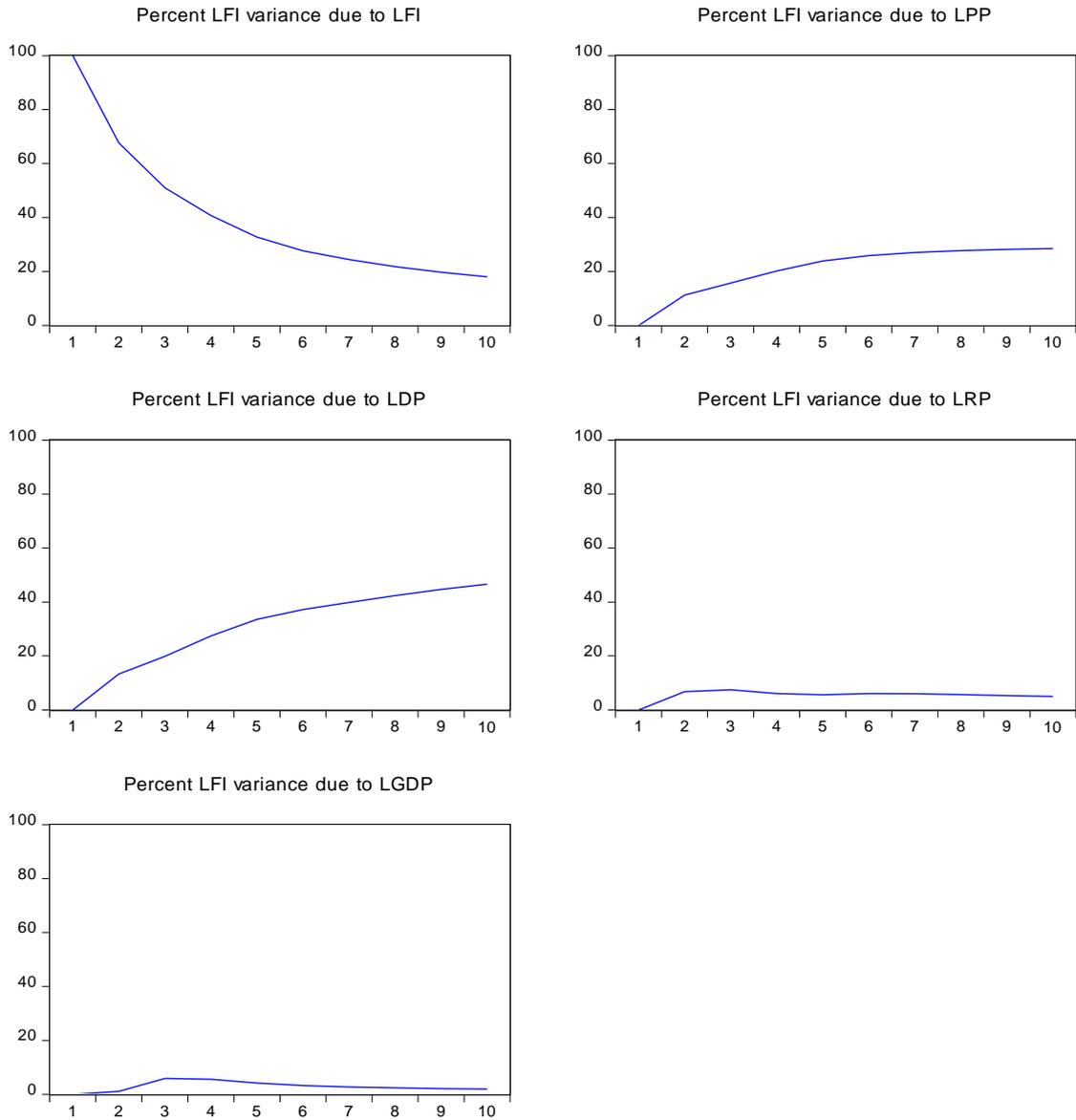
R-squared	0.997141	Mean dependent var	14.33402
Adjusted R-squared	0.995711	S.D. dependent var	1.256344

قائمة الملاحق

S.E. of regression	0.082279	Akaike info criterion	-1.885974
Sum squared resid	0.135397	Schwarz criterion	-1.377140
Log likelihood	40.23260	Hannan-Quinn criter.	-1.720107
F-statistic	697.4525	Durbin-Watson stat	2.500023
Prob(F-statistic)	0.000000		

- الملحق رقم (17): تحليل التباين

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



قائمة الملاحق

- الملحق رقم (18): دوال الاستجابة

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations \pm 2 S.E.

